IJA # 2070

اضواء على الحركة الشيوعية في العراق

Aḍwā’ ‘alā al-Ḥarkah al-Shuyū‘īyyah fi al-‘Irāq

‘Abdulkarīm, Samīr; Muḥammad, Ṣalāh

Beirut

تأليف : سَمير عَبد الكريم
قدم له : د. صَلاح محمّد

اضواء على الحركة الشيوعية في العراق

الجزء الثالث
(٨ شباط ١٩٦٣ - ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣)

دار المرصاد - بيروت

أضواء
على الحركة الشيوعية
في العراق

الجزء الثالث

(٨ شباط ١٩٦٣ - ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣)

أضواء على الحركة الشيوعية في العراق
الجزء الثالث
(٨ شباط ١٩٦٣ ـ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣)

اضواء
على الحركة الشيوعية
في العراق

الجزء الثالث

(٨ شباط ١٩٦٣ - ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣)

تأليف : سَمير عَبد الكريم
قدم له : د. صَلاح محمّد

دار المرصاد - بيروت

« المقدمة »

قامت ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ الوطنية والقومية الوحدوية ، لإنهاء حكم قاسم الدكتاتوري الرجعي ، ووضع البلاد على طريق التقدم ، وأعلنت أهدافها في بيانها الأول ، وسعت لتحقيق هذه الأهداف بإجراءاتها وإنجازاتها في كافة المجالات لمصلحة الجماهير ، ولإعادة القطر إلى الساحة العربية وبالضد من المستعمرين والرجعيين والعملاء .

وقد وقف الحزب الشيوعي العراقي منذ اللحظات الأولى ضد الثورة ، ودعا الى مقاومتها بالسلاح في محاولة منه يائسة ومعزولة ، للتشبث بالحكم الدكتاتوري الرجعي ، الذي فقد مقوماته كنظام حكم ، وكان موضع سخط جماهيري واسع .

وكان نتيجة ذلك ، أن ازدادت عزلة الحزب الشيوعي العراقي وأسباب معاناته الذاتية ، وتساقطت قياداته ، وسادت صفوفه اندحارية واسعة .

إن موقف الحزب الشيوعي العراقي في تأييد حكم قاسم الدكتاتوري الرجعي ، والدفاع عنه حتى نهايته وسقوطه ، والمقاومة اليائسة التي أعلنها ضد ثورة ٨ شباط ، وسيره اللاحق المعادي لها ، وتحالفه مع أعدائها ، واستغلال نقاط الضعف في مسيرتها المتأتية من وجود تيارات طارئة وغريبة في قيادتها ، أدى إلى التفريط بالثورة وتمكين أعدائها من تحقيق الردة السوداء في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ .

إن مواقف الحزب الشيوعي العراقي هذه ، لم تتسم بصواب التقدير لطبيعة حكم قاسم ، الذي رفضه الشعب وأدانه ، كما لم يكن فيها أي نضوج في تقدير اصطفاف القوى السياسية في البلاد ، وفهم واقع القوى الحقيقية للثورة ، وطليعتها حزب البعث العربي الاشتراكي ذو التاريخ الوطني المعروف ، والفكر القومي الوحدوي ، والفلسفة

التقدمية الإنسانية . وكان مصدر هذه المواقف الخاطئة والخطيرة ذهنية انعزالية مغامرة ، أساسها الذهنية اليمينية الذيلية الاستسلامية لقيادة الحزب المذكور ، التي رسمت سياسته ومارستها خلال الفترة السابقة .

وفي هذا الكتاب ، تفاصيل مواقف الحزب الشيوعي العراقي المعادية للثورة ونهجها الوطني القومي الوحدوي ، واستعداء الحركة الشيوعية العالمية عليها ، والتحالف مع أعدائها ، وما ترتب على ذلك من تساقط قياداته واتساع أزمته العامة ، ومبادرة شيوعيين قياديين إلى إدانة هذه المواقف ، والإعلان عن تأييدهم للثورة وأهدافها ، وكشفهم تفاصيل مهمة عن واقع حزبهم ، كانت موضع تقويم على نطاق واسع في الفترات اللاحقة ، والتي تركزت على إدانة موقف المقاومة المسلحة للثورة دفاعاً عن حكم قاسم الدكتاتوري الرجعي ، المعزول عن الجماهير ، على النطاقين العربي والعالمي .

ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ تنتصر وينتصر منطق التاريخ ويندحر أعداؤها

١ ـ ظروف ما قبل ثورة ٨ شباط ١٩٦٣

ـ اشتداد حدة أزمة حكم قاسم الدكتاتورية وعزلته .
ـ النهج الخاطىء والخطير للحزب الشيوعي العراقي .

لم يكن عبد الكريم قاسم مؤمنا بأي مبدأ أو عقيدة سياسية ، وانما كان هدفه الوحيد الاستمرار في حكمه الدكتاتوري الفردي ، أطول فترة ممكنة ، وفي سبيل تحقيق هدفه هذا ، اعتمد قاسم المناورات والمؤامرات والخداع واستغلال بعض الفئات والقوى السياسية لضرب خصومه ، مستفيداً من النهج الخاطىء الذي سارت عليه تلك القوى . وقد وصف (كامل الجادرجي) ـ رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ـ قاسم بقوله :

« كان قاسم يتأرجح بين العقائد المختلفة للاحتفاظ بالسلطة ، مع أنه لا ينزع نحو أية عقيدة منها ، مثله في ذلك مثل البهلوان الذي يسير على الحبل ، لا ينفك يتأرجح على حبله حتى لا يهوي.»[١]

وقد أدى سعي قاسم لتحقيق هدفه للانفراد بالسلطة إلى السير في الطريق المنحرف ، الإرهابي التسلطي ولما يمض على ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ سوى أشهر قليلة ، فوضع جميع القوى الوطنية والقومية التقدمية أمام مفترق طرق ، ودفع بها إلى صراعات مفتعلة ليس لها سبب ، ومبالغ فيها ، مما أدى الى تشويش خطير في العمل السياسي[٢] فتعرضت ، من جرائه ، مسيرة الثورة واهدافها الوطنية والقومية الى الخطر .

---

(١) د. مجيد خدوري ـ العراق الجمهوري ـ ص ٢٤٤

(٢) جريدة الثورة ـ ٨/٢/١٩٧٨ .

ولعل الكثير من تبعات ما حدث يرجع إلى المواقف الخاطئة التي وقفها الحزب الشيوعي العراقي من حكم قاسم الدكتاتوري الفردي . فقد اعتقد الشيوعيون خطأ أن بإمكانهم استغلال الصراع الداخلي لصالحهم في سبيل الوصول إلى السلطة عن طريق العلاقة الوثيقة بقاسم . ولذا اتخذوا موقفاً ثابتاً إزاء قاسم وحكمه ، فأفرطوا في دعم نظامه الدكتاتوري الفردي الرجعي ، كما أفرطوا في محاربة القوى الوطنية والقومية ، وكان من نتائج هذا الموقف ، لجوء الشيوعيين إلى أعمال العنف على نطاق واسع ، بغية إضعاف معارضيهم ، وإبعادهم عن الساحة السياسية مستعملين شتى الأساليب والوسائل القمعية ، فكانت مجازر الموصل وكركوك وغيرهما من مدن العراق .

كان هدف الشيوعيين من مساعدة عبدالكريم قاسم ومساندة حكمه الفردي الدكتاتوري الاستئثار بالعمل السياسي لتحقيق مطامعهم في المشاركة اولا بالحكم ثم الزحف الى السلطة ، وقد اقترن ذلك بممارسات خاطئة ، أدت الى انحراف الثورة عن أهدافها المرسومة ، فظهرت دلائل انحلال الحكم بوضوح - وبخاصة في السنتين الأخيرتين من عهد قاسم ، وبدأت الجماهير الشعبية الواسعة ، التي كانت تنظر الى ثورة ١٤ تموز على أنها النهاية الأبدية لعهود البؤس والشقاء ، تعاني ظروفاً سيئة للغاية ، إذ تميزت الأوضاع في البلاد في تلك الفترة بما يلي :

- فقدان الديمقراطية السياسية بكل صورها وأشكالها ، حيث كانت تجري على نطاق واسع محاربة الاتجاهات الوطنية والقومية وأحزابها السياسية ، ومحاربة التنظيم الحزبي (عدا التنظيم الشيوعي) ، بالاقتران مع حملات اضطهاد وتنكيل بالمعارضة الوطنية ، من اعتقالات كيفية وإبعاد وحجز وتعذيب وإعدام وخنق الحريات العامة ، ومحاربة حرية الصحافة ، والتنظيم النقابي والمهني ، وتجاهل الحقوق القومية للشعب الكردي ، والحقوق الثقافية للأقليات القومية ، وغير ذلك من الممارسات التي أدت الى تخريب التحالف الوطني ، وتصديع كيان الوحدة الوطنية ، في ظل أجهزة طغت عليها روح الاستئثار والبيروقراطية والمعاملات المهينة للجماهير والمعادية لمصالحها .

- تدهور الوضع الاقتصادي والمعاشي إلى حد كبير وفقدان التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وسيادة الفوضى على نطاق واسع في القطاع الاقتصادي ، والإضرار بمصالح الجماهير تبعاً لذلك . وكان في مقدمة مساوىء السياسة الاقتصادية استمرار سياسة النهب الاستعماري لثرواتنا الوطنية ، والتراجع عن القانون رقم ٨٠ لسنة

١٩٦١ لصالح الشركات النفطية الاحتكارية ، والتراجع عن قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ لصالح الإقطاع والمستغلين ، مما أدى إلى الإضرار بالمصالح الإقتصادية الحيوية للبلاد والشعب .

- تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف ، والإخفاق في رفع مستوى معيشة الفلاحين وأوضاعهم الصحية والثقافية والاجتماعية ، في ظل علاقات إنتاج متعددة ومتناقضة ، وفي ظل واقع وآثار استغلال بقايا الإقطاعيين والمستغلين .

- تمزق وحدة الطبقة العاملة ، من خلال سياسة الاستئثار التي مارسها الشيوعيون ، وتدهور وضع المنظمات النقابية والمهنية وابتعادها عن المهام التي وجدت من أجلها ، والتجاوز على حقوق ومصالح العمال وتدهور أوضاعهم المعاشية تبعاً لذلك ، وما اقترن بذلك من تدني في الأجور وعدم توفر ظروف العمل السليمة ، وتعرض العمال ، شأن القطاعات الشعبية الأخرى ، إلى الطرد والفصل الكيفي والاعتقال ، وانتشار الفوضى في المؤسسات والمعامل ، وانخفاض الإنتاج .

- وفي مجال التعليم والثقافة انتشرت ، ولفترة طويلة ، أفكار الفوضى والعنف والأفكار المعادية للقوى والتيارات القومية الوحدوية ، ومظاهر الشوفينية في صفوف الأكراد وأهملت شؤون التعليم ، وأسيء الى المقاييس العلمية في الدراسة وفي علاقة الطلبة بأساتذتهم ، وانتهكت حرمة معاهد العلم بتجاوزات واعتداءات واضطهادات ، وتدنّى مستوى التعليم ، في الوقت الذي كانت الأمية فيه متفشية على نطاق واسع ، ولم تتخذ أية تدابير لتقليصها ومعالجتها واجتثاث جذورها .

- واهملت الى حد كبير ، الصناعة الوطنية ولم تول الأهمية المطلوبة للمشاريع الإنتاجية والصناعية الكبيرة ، وبقيت الفوارق شاسعة بين المدينة والريف ، واهمل تنفيذ المشاريع التي تم الاتفاق على تنفيذها ، وترك العديد من المنشآت الصناعية التي تم انجازها عرضة للتلف بتأثير العوارض الطبيعية ، وبددت مبالغ طائلة نتيجة ذلك .

- ولم تتحقق أية منجزات لتحرير المرأة ، والاهتمام بالشباب ورعاية الكفاءات العلمية ، والمؤسسات والأندية الاجتماعية والثقافية كما لم توضع برامج مدروسة لهذا الغرض .

- وأهملت شؤون الجيش ، فلم تتخذ التدابير الفعالة لتعزيز قدراته وكفاءاته القتالية ، وأخضع لدكتاتورية قاسم وتسلطه . ولم يجر ذلك بمعزل عن تأثير الشيوعيين

وتوجهاتهم نحو الجيش ، وبخاصة في المحاولات المتعمدة لإفراغه من قياداته الوطنية والقومية ، من خلال حملات الاعتقال والإعدام أو الفصل والطرد والإحالة على التقاعد ، التي شملت خيرة أبناء جيشنا الوطني .

- جرى كل ذلك في خط مواز لسياسة الاضطهاد والتمايز القومي تجاه الشعب الكردي ، الذي كانت حقوقه ومصالحه دوماً ترتبط بحقوق ومصالح الجماهير في القطر عموماً ، فتنكر لحقوق هذا الشعب ومصالحه ، وأصر قاسم على معاداة شعبنا الكردي ، منتفعاً بنهج الشيوعيين وسياستهم الاستئثارية المصلحية ، التي قادتهم إلى ميدان التنافس في القضية الكردية على حساب حقوق الشعب الكردي نفسه ومصالحه .
- اشتداد عزلة العراق عن الركب العربي المتحرر ، ومعاداة الوحدة العربية وقوى الثورة العربية داخل القطر وعلى النطاق العربي ، والوقوف ضد تجربة الجمهورية العربية المتحدة وتأييد الانفصال ، ومسايرة أنظمة الحكم الرجعية ، وتكريس التجزئة ، واهمال جوهر القضية الفلسطينية ، واتخاذ موقف سلبي من النضال العربي المتصاعد لمقاومة الاستعمار والصهيونية والرجعية حول المسألة الفلسطينية ومجمل النضال التحرري على الساحة العربية .
- وانغلاق حكم قاسم على حركة التحرر الوطني العالمية ، والخروج على سياسة عدم الانحياز وانتهاج سياسة خارجية ، افقدت العراق الكثير من المواقع والمؤثرات في النطاق العالمي ، حيث تراجع الحكم في ميدان معاداة الاستعمار والسير باتجاه مهادنته ومهادنة الحركات الرجعية ، وفقدان التطلعات السليمة والممارسات الصحيحة في حقل السياسة الخارجية ، والتي كان من جرائها ان وضعت البلاد في عزلة دولية شديدة ، أضرت بالمصالح الوطنية والقومية لقطرنا .

وازاء هذه الأوضاع الفاسدة المتردية ، كالتي كان يعيشها شعبنا ، أصبح لزاماً على القوى الوطنية والقومية ، أن تناضل ضد انحراف قاسم عن أهداف ثورة ١٤ تموز ، وضد نظام حكمه الدكتاتوري الرجعي المعادي لمصالح الجماهير وحقوقها ، وأن تناضل من أجل وضع سياسة خارجية حازمة ضد الاستعمار ومخططاته ، وإقامة علاقات دولية تضمن للعراق مصالحه . فدعت إلى الإسهام في النضال العربي ، والسعي للوحدة العربية وإجراء التحولات الاجتماعية الجذرية ، وتحقيق مصالح الجماهير ، كما نبهت إلى مخاطر الانقسام في صفوف الشعب وقواه السياسية ، والاستئثار والانفراد بالعمل السياسي .

غير أن الأمور ظلت تسير في اتجاه آخر ، بعيد عن دعواتها ومطالباتها ، بحيث تفاقمت وازدادات خطورة .

« وكانت الظروف الموضوعية التي نشأت عن انحراف النظام الدكتاتوري والصراعات الحادة التي نشأت بين القوى الوطنية ، فرضت على كل تلك القوى اشكالاً من التحالفات السياسية ، كانت تفتقر إلى التمحيص والتدقيق والنظرة العلمية الثاقبة بعيدة المدى ، وكان الوسط القومي الواسع الذي تعرض إلى إرهاب شديد وغير مبرر ، وإلى تقييمات سياسية غير دقيقة ، أحد الأوساط السياسية الكبيرة في البلاد التي ضمت تيارات وعناصر شتى ما كان مقرراً للبعض منها أن يحتل مواقع متقدمة في العمل السياسي الوطني ، وبالتالي في عملية تغيير السلطة الدكتاتورية المنحرفة »[٣] .

غير أن الظروف القائمة آنذاك ، كانت فوق أن تحتمل استمراريتها ، فكان لا بد من إجراء التغيير وإسقاط النظام الدكتاتوري ، وإيجاد البديل الذي يحقق للجماهير مصالحها ، وللوطن حريته ، وللشعب أمانيه ومطامحه القومية الوحدوية .

---

(٣) جريدة الثورة - ٨ - شباط - ١٩٧٣ .

٢ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي

القوة المؤهلة لإسقاط الدكتاتورية وإجراء التغيير

حظي حزب البعث العربي الاشتراكي بتأييد جماهيري واسع لمقاومته الدكتاتورية والفردية ، الملكية والقاسمية ، وعرف عن هذا الحزب الطليعي شجاعته وإخلاصه اللذان ظهرا منذ أن برز نشاطه في الساحة السياسية في العراق في أوائل الخمسينات ، فقد شارك بشجاعة في انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ ، وفي تأييد إضرابات عمال نفط البصرة ، وعمال السكاير في بغداد عام ١٩٥٣ ، وفي مقاومته الباسلة لسياسة الأحلاف والتكتلات الاستعمارية ، ووقوفه بصلابة ضد حلف بغداد عام ١٩٥٥ ، وتزعمه المقاومة الجماهيرية لهذا الحلف ، وفي قيادته للانتفاضة الشعبية عام ١٩٥٦ ، انتصاراً للشعب العربي في مصر ضد العدوان الامبريالي الصهيوني الغاشم ، ولمقاومة الحكم الملكي العميل وسياسته الرجعية الإرهابية ، وفي سعيه المتواصل والمخلص لإقامة « جبهة الاتحاد الوطني » عام ١٩٥٧ ، وفي تصديه لكل محاولات التشويه ، والتي كان آخرها موقفه من الانتخابات النيابية في ٥/ مايس/ ١٩٥٨ ، حين دعا الحزب إلى المقاطعة مع المقاومة ، وإلى الإضراب العام في ذلك اليوم ، وقاد مظاهرة جماهيرية خرجت من كلية الطب متجهة نحو شارع الرشيد ، وفي منطقة الميدان تصدت لها الشرطة واعتقلت (١٠٣) مناضلين بعثيين .

وساهم حزب البعث العربي الاشتراكي وطلائعه العسكرية في الإعداد والتمهيد والمشاركة في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . وبعد نجاح الثورة ، اتسمت مواقفه وممارساته بالوعي وبتقدير المسؤولية خدمة لمصالح الجماهير وأهداف الأمة العربية ، فدعا ، منذ الأيام الأولى للثورة ، إلى تصعيد النضال ضد الاستعمار في كل مواقعه ، والدعوة لتضامن نضالي عربي متين في مسعى جاد من أجل الوحدة العربية ، ومن أجل استمرار التحالف الوطني ، والدعوة لجبهة عربية موحدة ، وانتهاج سياسة خارجية وطنية مستقلة وبعيدة عن الأحلاف والتكتلات العسكرية، والكفاح الدائب من أجل تحرير فلسطين وكل الأراضي العربية المغتصبة والخاضعة للسيطرة الاستعمارية والنفوذ الرجعي ، والنضال الدائب من أجل مصالح الجماهير في كافة قطاعاتها .

وبعد أن انحرفت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عن أهدافها القومية والتقدمية المرسومة ، وظهرت محاولات الشيوعيين للاستئثار بالعمل السياسي ، ندد حزب البعث العربي

الاشتراكي بمحاولات تخريب التعاون الوطني ، كما ندد بقاسم حين أوغل في دكتاتوريته وفرديته ورجعيته ، ودعا القوى الوطنية الى الارتفاع إلى مستوى المسؤولية في الحيلولة دون انحراف الثورة عن أهدافها وهو انحراف الذي كان يسير بخطى حثيثة ، كما ندد بالاضطهادات التي قام بها الشيوعيون والمجازر التي ارتكبوها ، وفي الوقت الذي أدان فيه الحركة المسلحة في شمالي الوطن لكونها حركة مشبوهة تقودها وتحركها عقلية إقطاعية عشائرية مرتبطة بالأجنبي وواقعة تحت تأثيره ، فانه دافع عن حقوق الشعب الكردي ، وعمل على تآخي القوميات وتعزيز الوحدة الوطنية .

ان هذه التوجهات والممارسات ، كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة تركيب هذا الحزب والتربية الجارية في صفوفه ، وحتى في شروط ومتطلبات العضوية فيه ، فلقد كان الوعي الوطني والقومي ومبادىء الانضباطية والأخلاقية والحرص على مصالح الجماهير أسساً ثابتة لم يتهاون بها في قبول أعضائه ، وكان قاسياً على نفسه وعلى عموم أعضائه عندما يجري خرق هذه الأسس أو الإساءة إليها .

وكان التأثير الملموس لذلك واضحاً ، وبخاصة في الفترة التي أعقبت محاولة اغتيال قاسم . ففي تلك الفترة تعرض الحزب المذكور لأقسى الاضطهادات ومحاولات التصفية الى درجة كادت تودي بمجموع منظماته ، إلا أنه عاود نشاطه واسترجع قوته خلال فترة قصيرة فهب للعمل بفعالية وهمة لا تعرف الكلل كانت مثار إعجاب الخصوم قبل الأصدقاء .

ونشط حزب البعث العربي الاشتراكي خلال العامين ١٩٦١ و ١٩٦٢ نشاطاً كبيراً وصدرت جريدته « الاشتراكي » التي كانت توزع سراً وفي ظروف صعبة بأعداد كبيرة ، ثم قاد إضراب البانزين واضرابات الطلبة .

ورغم أن هذه النضالات لم تكن متواصلة وفاعلة من حيث مقارنتها بما هو مطلوب في مجابهة الحكم وإسقاطه إلا أنها بمثابرتها وسيرها مع التيار الشعبي المتصاعد لمقاومة الدكتاتورية ، كانت تشكل قفزات مؤثرة في تصعيد النضال العام وتهيئة ظروف الانتصار على الدكتاتورية .

وقد وصف الدكتور مجيد خدوري دور حزب البعث في مقاومة دكتاتورية قاسم بقوله :

« يعتبر إسقاط دكتاتورية عسكرية عن طريق المقاومة المدنية أمراً يكاد يكون مستحيلاً ، إلا إذا انعدم ولاء الجيش لنظام الحكم ، او انتشرت الاضطرابات المدنية على نطاق واسع يعجز معه نظام الحكم عن السيطرة عليها . ولم تكن المقاومة المدنية للحكم العسكري متواصلة أو فعالة على الرغم من اجتياح جميع اوساط الشعب موجة من التذمر ضد الأساليب العسكرية . وثبت أن محاولة القضاء على الحكم العسكري عن طريق الاغتيال أمر محفوف بالمخاطر . . وفي مثل هذه الظروف لم يكن أمام أية فئة مدنية من خيار غير إقناع بعض الضباط الشباب ، ممن يعارضون حكم قاسم ، بالقيام بحركة . . . وكانت هذه الفئة المؤهلة للتأثير في الضباط المرتقب منهم القيام بمثل هذا العمل هي بالطبع حزب البعث ، فقد اشتهر أعضاء هذا الحزب بالإقدام ومواجهة الأخطار في مكافحتهم الدكتاتورية العسكرية ، كما أثاروا إعجاب الناس بشجاعتهم عندما راحوا يدافعون عن سياسة حزبهم في محكمة المهداوي ، غير عابئين بأحكام الإعدام . وكان رجال هذا الحزب قد خاضوا معارك دامية . . مما كان مثار رضى الكثيرين من القوميين ، فلا عجب ، إذن ، ان يكون هؤلاء وحدهم ممن يستطيع حث الجيش على التمرد ، لأنهم عزموا على العمل دون تردد ، واستطاعوا أن يكسبوا تأييد البلاد لهم »[٤] .

ولعل أهم ما أعطى حزب البعث العربي الاشتراكي وممارسته العملية هذه الأهمية والمكانة هو فلسفته المستمدة من الواقع القومي العربي التي كانت تنسجم مع تطلعات ومطامح أوساط الجماهير الواسعة ، وتحظى بتأييدها ، في وقت كانت الأطراف القومية الأخرى تعاني من التفكك والضعف ، ومن التشويش في افكارها ، وعدم الوضوح في الرؤية ، وكان بعضها مقصرا أحياناً عن فهم القومية العربية وأبعاد نضالها الحقيقي .

وهكذا فإن واقع سير الأحداث ، والدور الذي تعهد بالقيام به حزب البعث العربي الاشتراكي ، رشحه ليكون القوة المهيأة لإنهاء الدكتاتورية الرجعية وقيادة التغيير في البلاد .

ولم يكن أمام الحزب المذكور من سبيل غير الإقدام على إسقاط النظام الدكتاتوري الرجعي من خلال هذه المواصفات التي ذكرنا .

(٤) د. مجيد خدوري - العراق الجمهوري - ص ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

٣ - التهيئة لثورة الثامن من شباط ١٩٦٣ والتحرك صوب الهدف

يقول السيد الرئيس أحمد حسن البكر ، وهو أحد أبرز العناصر المساهمة في الثورة ، وعضو في حزب البعث العربي الاشتراكي[٥]

« بدأ العمل للاطاحة بحكم الطاغية قاسم مع بداية عام ١٩٦٠ ، فقد تبلورت عند الحزب فكرة الثورة ، وجرى التخطيط لها على كافة المستويات ، للقضاء على الحكم الفردي الدكتاتوري . ولما كان الحزب يهدف إلى القيام بثورة ، وليس انقلاباً عسكرياً مجرداً ، لذلك كانت عملية الثورة واسعة تتطلب جهازاً متلاحماً واعياً على أوسع نطاق ، وكان الحزب واضعاً في حسابه ، أن الثورة ليست تبديلاً لأشخاص ، بل إنها نقطة هدم ضرورية ، لمرحلة انطلاق كبرى في البناء ، وتحرير العراق ، والأجزاء المستعبدة من وطننا الكبير .

ان الحزب قد أعد للأمر عدته ، وأراد تصحيح الوضع قبل هذا التاريخ ، الا انه لم يشأ الاقدام على عمل ثوري غير مضمون مئة بالمئة .

- كانت المحاولة الأولى لتفجير الثورة هي فرصة افتتاح سد دربندخان يوم ٢٣/ ١١/ ١٩٦١ من قبل عبد الكريم قاسم ، وقد أجل تنفيذ المحاولة لأسباب عسكرية فنية .
- أما المحاولة الثانية ، فكانت عند اجتماع قاسم ، بقطب الانفصال الرجعي ناظم القدسي في الرطبة في الشهر الأول من عام ١٩٦٢ ، ومرة اخرى تقرر تأجيل التنفيذ بسبب عسكري فني .
- وتقرر تنفيذ المحاولة الثالثة عند زيارة عبد الكريم قاسم لمسقط رأسه في الصويرة وافتتاحه مدرسة الصويرة .
- ومرة رابعة تقرر تنفيذ الثورة عند زيارة عبد الكريم قاسم لمدينة كربلاء في ١٦/ تموز/ ١٩٦٢ ، ثم عدل عن تنفيذها لأسباب تتعلق بسلامة المواطنين ، وخشية وقوع خسارة كبيرة بينهم .

(٥) حديث منشور في جريدة « الجمهورية » في ٨ شباط ١٩٧٣ .

ـ وكان آخر محاولة هي التي تمت في صبيحة الرابع عشر من رمضان المبارك (٨ شباط) ونجحت نجاحاً باهراً » .

« وبعد أن تقرر تنفيذ الثورة في ٨ شباط ١٩٦٣ ، عقد اجتماع قصير لم يتجاوز الساعة أو أقل للمسؤ ولين عن الحركة ، لدارسة آخر التطورات ، ووضع اللمسات الأخيرة ، وتوزيع الواجبات ، واستنفار كافة القطاعات للتهيؤ للعمل للساعة الحاسمة ، وتقرر توزيع الضباط على شكل زمر صغيرة ، تضم كل زمرة من (٤ ـ ٧) ضباط ، يسكنون منطقة واحدة ، كي يستطيعوا الاجتماع في دار أحدهم ، وهم بملابسهم المدنية ، ومعهم أسلحتهم وملابسهم العسكرية لارتدائها عند حلول ساعة العمل ، على أن يجري تغطيتها بمعاطف وما أشبه ، حتى لا يلفت منظرهم العيون : ويتم نقل الزمر الى نقطة الانطلاق بسيارات مدنية خاصة ، حيث كلفت كل زمرة بتأمين السيارة التي تحتاج اليها ، ومن ثم الانطلاق الى المعسكرات التي على كل زمرة ان تكون فيها ، أما زمر التنفيذ الجوية ، فقد عهد اليها مهمة قصف وزارة الدفاع ومعسكر الرشيد ، ان ظهرت هناك محاولة لاستخدام الطائرات الموجودة فيه ضد الثورة . كما عهد إليها أمر اسناد المعركة في أي مكان يستوجب تدخلها .

واتفق على ان تكون كلمة السر للثورة هي (رمضان) والجواب عليها (مبارك) »[٦] .

« حددت ساعة الصفر الساعة الثامنة من صباح ١٤ رمضان (٨ شباط) واتخذت الثورة من معسكر ابو غريب ، القريب من بغداد ، مركزا للانطلاق . وكان الضباط البعثيون فيه يسيطرون على قوة مدرعة كبيرة ، يؤازرهم ضباط آخرون في منطقة الحبانية ـ في محافظة الأنبار القريبة من بغداد ـ فوضعت أربع كتائب من الدبابات لمهاجمة بغداد ، وكانت الخطة أن تتوجه إحداها الى مقر وزارة الدفاع ، والثانية الى معسكر الرشيد ، والثالثة إلى معسكر الوشاش ، بينما تستولي الرابعة على محطة الاذاعة في أبو غريب .

ولما كان مقر قاسم في وزارة الدفاع محصناً تحصيناً قويا فان أي هجوم بري عليه لن يكون حاسماً ، ولذلك تقرر قصفه من الجو قصفاً مركزاً تمهيداً لاقتحامه بالقوة المدرعة . ولما كانت القوة الضاربة الموالية لقاسم ترابط في معسكر الرشيد الواقع في جنوبي بغداد ، فقد تقرر قصف هذا المعسكر من الجو لإعاقة حركة القوات المرابطة فيه ، وكذلك كانت

(٦) ملحق جريدة « الجمهورية » ـ ١٩٧٢/٢/٨ .

الخطة تقضي بالاستيلاء على مستودعات الذخيرة في معسكر أبو غريب قبل ان تتحرك القوة المدرعة لتنفيذ مهامها » .[٧]

« وفي ساعة الصفر المحددة ، انطلقت طائرتان من قاعدة الحبانية الجوية ، وهاجمتا معسكر الرشيد ، فدمرتا الطائرات الجاثمة هناك ، وكان عددها تسعاً ، ولم تمض دقائق حتى كانت الطائرتان تقصفان وزارة الدفاع التي تضم مكاتب قاسم »[٨] . كما تحركت الطلائع العسكرية من معسكر أبي غريب والفصائل الثورية المدنية في مختلف مناطق بغداد الحساسة ، ولعبت الفصائل المدنية دوراً كبيراً في السيطرة على النقاط الحيوية ، وشل تحركات الجهات المعادية .

وبنتيجة التلاحم بين قوى الشعب الثورية ـ المدنية والعسكرية ـ تحقق الانتصار الحاسم للثورة ، وتمت السيطرة على الاذاعة ، واتخذ المجلس الوطني لقيادة الثورة من دار الاذاعة العراقية مقرا موقتا له ، وأذاع البيان ، الأول للثورة ، وفيما يلي نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي الكريم

لقد تم بعون الله القضاء على حكم عدو الشعب عبد الكريم قاسم وزمرته المستهترة التي سخرت موارد البلاد لتطمين شهواتها ، وتأمين مصالحها فصادرت الحريات ، وداست الكرامات وخانت الأمانة وعطلت واضطهدت المواطنين .

أبناء الشعب الكرام !

قامت ثورة الرابع عشر من تموز لتحرير وطننا من الأوضاع الاستعمارية المتمثلة بالحكم الملكي ، وسيطرة الاقطاع ، وسياسة التبعية ، ولتحقيق أوضاع ديمقراطية ينعم فيها الشعب بحياة كريمة ، ولكن عدو الله وعدوكم المجرم الخداع ، استغل منصبه ، واندفع بكل الوسائل الدنيئة والأساليب الإجرامية لإقامة حكمه الأسود ، الذي أفقر البلاد ، وصدع الوحدة الوطنية ، وعزل العراق عن ركب العروبة المتحررة ، وطعن أماني شعبنا القومية .

أيها المواطنون :

(٧) د . مجيد خدوري ـ المصدر السابق ـ ص ٢٦٠ وما بعدها .
(٨) المصدر السابق .

ان حرصنا على سلامة وطننا ووحدة شعبنا ومستقبل أجيالنا ، وايماننا بأهداف ثورة تموز العظيمة ، قد حملنا مسؤ ولية القضاء على الطغمة الفاسدة التي تسلطت على ثورة الشعب والجيش ، فأوقفت مسيرتها ، وعطلت انطلاقها ، وقد تم ذلك بمؤ ازرة كافة القوات المسلحة الوطنية ، وتأييد جماهير الشعب .

أبناء الشعب الكرام :

إن هذه الانتفاضة التي قام بها الشعب والجيش من أجل مواصلة المسيرة الظافرة لثورة تموز المجيدة،لا بد لها من إنجاز هدفين ، الأول : تحقيق وحدة الشعب الوطنية ، والثاني : تحقيق المشاركة الجماهيرية في توجيه الحكم وإدارته ، ولا بد لإنجاز هذين الهدفين الآنيين من إطلاق الحريات ، وتعزيز مبدأ سيادة القانون .

إن قيادة الثورة المتمثلة بالمجلس الوطني لقيادة الثورة ، اذ تؤمن بهذا وتعمل على تحقيقه ، تؤمن كذلك بما يزخر به هذا الشعب من روح وطنية وثابة ، وما يتجلى فيه من عزم ثوري ، وما يتصف به من وعي عميق ، لهذا نأمل أن يترفع المواطنون في هذا اليوم المبارك عن الضغائن والأحقاد ، وأن يعملوا جميعا على ترسيخ وحدتهم الوطنية ، وتقوية التفافهم حول أهداف ثورة تموز المجيدة ، وأن لا يدعوا منفذا لعميل او مفسد أو مأجور يسعى فيه بالتفرقة .

أيها المواطنون :

إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يعمل على إقامة حكومة وطنية من المخلصين من أبناء الشعب ، ومن المخلصين من أبناء هذا الوطن ، وستكون سياسة حكومة الثورة وفقاً لأهداف ثورة تموز المجيدة ، لذا فإن الحكومة ستعمل على إطلاق الحريات الديمقراطية ، وتعزيز مبدأ سيادة القانون ، وتحقيق وحدة الشعب الوطنية ، بما يتطلب لها من تعزيز الأخوة العربية الكردية ، بما يضمن مصالحها القومية ويقوي نضالها المشترك ضد الاستعمار ، واحترام حقوق الأقليات ، وتمكينها من المساهمة في الحياة الوطنية كما أنها تتمسك بمبدأ الأمم المتحدة ، والالتزام بالعهود والمواثيق الدولية ، والمساهمة في تدعيم السلام العالمي ، ومكافحة الاستعمار ، بانتهاج سياسة عدم الانحياز ، والالتزام بمقررات مؤتمر باندونغ ،وتشجيع الحركات الوطنية المعادية للاستعمار وتأييدها ، كما أن قيادة الثورة ، تعاهد الشعب على العمل نحو استكمال الوحدة العربية ، وتحقيق وحدة كفاح

عربي ضد الاستعمار والاوضاع الاستعمارية في الوطن العربي ، والعمل على استرجاع فلسطين المحتلة ، وستحافظ على المكتسبات التقدمية للجماهير ، وفي مقدمتها قانون الإصلاح الزراعي وتطويره لمصلحة الشعب ، وإقامة اقتصاد وطني يهدف الى تصنيع البلد وزيادة إمكانياته المادية والثقافية ، كما سيؤ من تدفق البترول الى الخارج .

أيها الشعب الكريم !

إننا نعاهد الله ونعاهدكم أن نكون مخلصين لجمهوريتنا ، أمينين على مبادئها ، مضحين في سبيلها ، وكلنا أمل وثقة بأن ابناء شعبنا الكرام سيكونون وحدة متراصة للمحافظة على هذه المبادىء ، والسير قدماً في طريق التقدم والرقي . والله ولي التوفيق .

كتب ببغداد في ١٤ رمضان ١٣٨٢ هجرية .

الموافق ٨ شباط ١٩٦٣ ميلادية .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

ارتكز البيان الأول للثورة على ثلاثة أسس رئيسية هي :

١ ـ اعادة العراق الى خطه الوحدوي التقدمي .

٢ ـ تحقيق الشروط الموضوعية لإطلاق فعاليات الجماهير .

٣ ـ تصحيح العلاقة بين القوى التقدمية .

واتجهت الثورة ، منذ إعلان بيانها الأول ، لتحقيق المهام الوطنية والنضالية الآتية :

« ١ ـ إقامة نظام ديمقراطي .

٢ ـ تعزيز الاستقلال السياسي ، وانجاز الاستقلال الاقتصادي .

٣ ـ تحقيق الوحدة الوطنية في العراق ، والنضال لإقامة جبهة القوى الوطنية والتقدمية على مستوى الوطن العربي .

٤ ـ تعديل وتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي لصالح جماهير الفلاحين .

٥ ـ تحقيق تحولات اجتماعية واقتصادية تقدمية ، وتحضير البلاد لمعركة التحرير .

٦ ـ النضال من أجل قيام وحدة عربية مقاتلة ، تكون ركيزتها الأساس : العراق وسوريا ومصر .

٧ ـ انتهـاج سياسـة خارجية معـادية للامبـريالية ، ومتحالفـة مع المعسـكر الاشتراكي » .[٩] .

وحققت الثورة « تلاحماً لم يكن معروفاً من قبل بـين القـوى الثـورية في الجيش والشعب ، واعطت الدليل القاطع على أن الجماهير بطلائعها الثورية المنظمة لقادرة على الإطاحة بأعتى الأنظمة الدكتاتورية الرجعية ، وعلى إزاحة العراقيل عن طريق الجماهير المناضلة من أجل التقدم والتحرر » .

وأكدت « الدور الفعال الذي لعبـه تنـظيم حزب البعـث وايديولوجيتـه في تحقيق الالتحام بين الشعب والجيش ، هذا الالتحام الذي لا بد منه لأية ثورة حقيقية في الوطن العربي ، كما أنها وضعت نهاية للحكم الفردي الطائش ولانحرافاته ، التي كانت تدفع بالعراق للابتعاد عن خطه القومي التقدمي ، وبذلك أعطت الدليل العملي على أن القوى الوحدوية الاشتراكية تستطيع مواجهة القوى المضادة للثورة العربية ودحرها ، وأن الثورة في العراق قادرة على التجدد والاستمرار والتغلب على ما يصيبها من تعثر وانتكاس »[١٠] .

وكانت « هي الثورة المعبرة أعمق تعبـير عن طبيعـة المرحلـة التـي تجتازهـا الأمـة العربية . . . انها ابنة ثورة الرابع عشر من تموز ، وتصحيح للانحراف الذي عطلها ، والثأر لانتكاسة الوحدة بين مصر وسوريا . لقد قامت نتيجة عمـل شعبـي واع شامـل أسهمت فيه جماهير الشعب العربي في العراق ، من مدنيين وعسكريين ، متحملة بجلد ومسؤ ولية ، مهمة الانطلاق نحو الاهداف التي تمليها هذه المرحلة ، تلك الأهداف التي تلتقي فيها مصالح الجماهير ، المتجلية في الاشتراكية والديمقراطية الشعبية ، مع المعانـي القومية اللازمة ، متمثلة في توحيد الأقطار هدف الجماهير في جميع الأقطار العربية من أجل تصـحيح الانحـراف القومـي ، والقضـاء على الـردة الـرجعية ، والنهـوض من نكسـة الانفصال ، وتحقيق سائر الاهداف القومية »[١١] .

---

(٩) من حديث للسيد زيد حيدر ـ جريدة « الجمهورية » ـ ١٩٧٢/٢/٨ .

(١٠) من حديث الرفيق ـ شبلي العيسمي ـ الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي ـ جريدة « الجمهورية » ـ ١٩٧٣/٢/٨ .

(١١) الرفيق ميشيل عفلق ـ الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي في برقية للتهنئة بالثورة في ١٩٦٣/٢/١١ .

الفصل الثاني

الحزب الشيوعي العراقي يتخذ موقفاً لا وطنياً ولا قومياً من ثورة شباط ١٩٦٣

١ ـ قيادة الحزب الشيوعي العراقي تنهج سياسة يمينية ذيلية مقرونة بالعداء للقوى القومية التقدمية

إن خشية الشيوعيين في العراق ، من الحركة القومية العربية التحررية ، ومخاصمتهم لها ، ليست بالشيء الجديد ، وانما تمتد منذ بداية تأسيس الحزب الشيوعي العراقي . وهذه الخشية وليدة شعور الشيوعيين بغربتهم ، وبضعف صلاتهم بالشعب العربي وبتراثه وتقاليده وطموح أبنائه وأهدافهم الكبرى ، لأن الحركة الشيوعية في العراق ، لم تظهر على المسرح السياسي عن أصالة ، وانما جاءت بفعل مؤثرات الأممية الشيوعية الثالثة (الكومنترن)[١٢] ومساعيها . ولأن الشيوعيين كذلك يعتبرون حركة التحرر القومي ذات الطابع الاشتراكي منافسة لحركتهم (إن لم يقولوا إنها خطر عليهم) لأنها (الحركة القومية التحررية) في جوهرها حركة شعبية تقدمية واشتراكية ، وساحتها الوطن العربي بأسره ، ولأن الشيوعيين يعتبرون الحركة القومية بصورة عامة ، حركة برجوازية (أو برجوازية صغيرة) ذات « افق قومي ضيق » ـ رغم طابعها التحرري الديمقراطي ـ من أجل أن يعزلوها عن جماهير العمال والفلاحين والكادحين ، من أجل ان يبشروا بمبادئهم الماركسية ـ اللينينية من غير منازع ولأن الشيوعيين لم يرغبوا في زج حركتهم في قضايا قومية كبرى تهم جميع ابناء الأمة العربية لئلا تضعف صلاتهم الأممية ، ولئلاينشغلوا بقضايا لا يجيدون التعامل بها في اوساطهم التي لا تؤمن بهذه القضايا . ولان أساس وجود حركتهم إقليمي ـ طبقي وليس قومياً ، ولأن للشيوعيين في العراق مواقف

---

(١٢) تأسست (الكومنترن) في آذار ١٩١٩ بمبادرة من (لينين) وحلها (ستالين) في ايار ١٩٤٣ في ظروف الحرب العالمية الثانية . وعقدت مؤتمراتها الاربعة . الاول ـ الرابع في عهد لينين من ١٩١٩ ـ ١٩٢٢ وعقدت مؤتمراتها الثلاثة : الخامس ١٩٢٤ ـ السادس ١٩٢٨ ـ السابع ١٩٣٥ في عهد (ستالين) .

معروفة في مناهضة التيار القومي والانتفاضات القومية والتطلعات الوحدوية ـ كما ذكر في الجزئين الاول والثاني من هذه الدراسة ـ فان هذه المواقف أثرت في مجرى التحالف معهم ، في فترات معينة ، وأساءت إلى سمعتهم في أوساط المجتمع ، وجعلتهم من الناحية النفسية يبتعدون ، جهد إمكانهم ، عن خوض أية قضية قومية لئلا يكون في طرحها إحراج لهم .

يضاف الى ذلك ، ان القضايا الأممية ، في نظر قيادة الحزب الشيوعي العراقي ، أهم بكثير من القضايا الوطنية والقومية ، لأن الأولى ، في رأيها ، هي الأساس (الكل) والأخرى ثانوية (الجزء) ،ولا بد من أن يخضع الجزء للكل ، كما أن صلات قادة الحزب الشيوعي العراقي وعلاقاتهم بـ « أشقائهم » ـ قادة الأحزاب الشيوعية الأخرى ـ هي أوثق وأمتن من علاقاتهم بقادة أحزاب وطنية وقومية في الوطن العربي ، لا لأن الماركسية ـ اللينينية تجمعهم مع الشيوعيين في أقطار خارج الوطن العربي على صعيد الفكرة والممارسة والنظرة الى المستقبل فحسب ، بل لأن الجميع هم أفراد جيش الأممية ، مشاعرهم واحدة ، تطلعاتهم واحدة ، أهدافهم واحدة ، لغتهم السياسية واحدة ، أما وجودهم في الوسط الوطني والقومي ، فانما هو اقرب الى الوجود الطارىء ، وما يتحمل من مفردات مجاملة وأساليب دبلوماسية وتكلف في إظهار مشاعر الود ، والتعبير المبطن عما يراد طرحه .

ان مواقف الشيوعيين المعاكسة للاتجاه القومي الوحدوي ، دفعتهم إلى الاتفاق والتعاون مع أي شخص أو حزب يتفق مع حزبهم في موقفه المناهض للوحدة العربية . وهذا ما تجلى في تحالف الشيوعيين مع قاسم ، واندفاعهم وراءه حتى النهاية ، بعد أن أدركوا أنه معهم ضد الوحدة ، وما كان شعار « اتحاد فدرالي . صداقة سوفياتية » إلا بقصد مجابهة شعار الوحدة ، حتى إذا ما ضمن الشيوعيون أن القوى القومية على اختلاف فصائلها الداعية للوحدة ، قد أصبحت موضع نقمة قاسم ـ من خلال التحريض المتعمد ضدها من قبل الشيوعيين ـ تخلى الشيوعيون عن شعار « الاتحاد الفدرالي » ، وشددوا من هجومهم على شعار الوحدة في صحافتهم ، وسخروا (محكمة المهداوي) لهذا الغرض ، وأخذوا يفلسفون عدم توافر شروط وإمكانيات تحقيق الوحدة [١٣] . متذرعين بوجود تمايز

---

(١٣) انظر (اتحاد الشعب) في ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ / شباط/ ٩٥٩ (الطريق التاريخي لوحدة الامة العربية) المحاضرة التي ألقاها (عامر عبد الله) عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي آنذاك في قاعة الشعب بدعوة من جمعية الخريجين .

اقتصادي واجتماعي بين « الشعوب العربية » ووقفوا في خندق العداء المكشوف لكل فئة أو حزب سياسي قومي مهما كانت آراؤه وعقيدته وأهدافه .

ربط الحزب الشيوعي العراقي مصيره بمصير قاسم ، في وقت تطلب من جميع القوى والأحزاب السياسية إعادة الصفاء وتوفير سبل التقارب للاقدام على عملية التغيير الثوري المطلوبة ، بانهاء حكم قاسم ، وأصبح الحزب الشيوعي شريكا لقاسم في مسؤ ولية تردى أوضاع أبناء الشعب المعاشية وفقدان الحريات الديمقراطية ، والركود الصناعي ، والتعثر في تطبيقات الإصلاح الزراعي ، وبقاء النهب الاستعماري لثرواتنا النفطية . كما أصبح شريكاً لقاسم في شق الصف الوطني ، وفي بعثرة الجهود لاصلاح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، وفي عزل العراق عن الأقطار العربية المتحررة ، وتعطيل دوره في حركة التحرر العربي ، وفي تغذية النزعات والممارسات الارهابية الدموية ، التي راح ضحيتها الالاف من أبناء الشعب الأبرياء ، وفي افساح المجال لانتشار الاراء والميول الشوفينية وغيرها ، وانتعاشها ، لتلعب دورها المشين في أحداث العراق في تلك الفترة .

وركز الحزب الشيوعي جهوده من أجل وضع الخطط لحماية نظام قاسم في حالة تعرضه للسقوط من قبل القوى السياسية الأخرى ، فوضع (خطة طوارىء) في ٧/ تشرين ثاني/ ١٩٦٠ وشكل ، في ضوء هذه الخطة ، منظمات خاصة في الوحدات العسكرية ، وأصدر المكتب السياسي للحزب أمرا شفهياً الى الخط العسكري التابع للحزب لدراسة امكانيات اعطائه جواباً عن السؤال الآتي :

« ماذا نفعل اذا قامت مؤ امرة ضد السلطة ؟ »

وكان الجواب :

« في حالة جرح قاسم ، تتهيأ كل قوى الحزب ، لتأخذ التعليمات من الخط العسكري ، والتهيئة تعني اعتقال بعض الجنود والضباط ـ الرجعيين ـ ، ويقوم أعضاء الحزب في الوحدات العسكرية ، بالهتاف بحياة عبد الكريم قاسم بقصد جمع كل العناصر المؤ يدة ، مع التأكيد على عدم استعمال اسم الحزب الشيوعي أو أي شعار يشم منه رائحة الشيوعية ، لئلا تبتعد العناصر المؤ يدة لعبد الكريم قاسم ولا تؤ يد الشيوعيين . أما في حالة قتله ، فأن الحزب الشيوعي يعتبر السلطة قد انتهت ولا ثقة بأحد فيها ، ولذا يقوم

الاعضاء الحزبيون بالسيطرة على مشاجب السلاح واعتقال (وقتل) كل من يقاوم »[١٤] .

« ونصت ـ خطة الطوارىء ـ على ان تكون لكل وحدة عسكرية لجنة خاصة تتولى تنفيذ الخطة ، وتتكون هذه اللجنة ، عادة من ثلاثة ضباط ، ومن الجائز أن أحدهم لا يعرف اسم الاخر ،ولكنهم يتعارفون بعد ذلك ساعة تنفيذ الخطة باشارة خاصة للاستيلاء على مشاجب الأسلحة ، قبل كل شيء ، ثم اعتقال الضباط وضباط الصف والجنود القوميين ، ثم الزحف على المواقع الاستراتيجية المهمة في المنطقة للاستيلاء عليها ، وتمكين الحزب الشيوعي من الوصول الى السلطة ، والقضاء على الخصوم . أما في المجال المدني ، ففي كل منطقة حزبية تتشكل لجنة خاصة بالطوارىء ، او يكتفى بمسؤ ولين فقط . . وقد انتقى الحزب لهذه المهمة عناصر مدربة عسكرياً تعرف كيفية استعمال السلاح . وقد زودت فعلا بالاسلحة ، وتم فصلها عن التنظيم الحزبي أو جعل نشاطها الحزبي في نطاق ضيق ليكون في مستطاع الحزب أن يتصدى لأية ثورة تندلع »[١٥] .

وكما أن سياسة الحزب الشيوعي كرست لدعم نظام حكم قاسم ، فان خطة الطوارىء التي وضعها الحزب المذكور كانت هي الأخرى مكرسة لحماية نظام قاسم . وكذلك مجمل نشاط وفعاليات وممارسات الحزب الشيوعي العراقي وقتذاك ، فقد جاء في احدى مذكراته قوله :

« ونحن نعمل باتجاه منع عملاء الاستعمار والقوى اليمينية من الوصول الى الحكم فيما لو نجحت بتوجيه ضربة الى الحكم القائم . . . إن استخدام السلاح ضد حكومة وطنية معادية للاستعمار ، وفي مثل هذه الظروف ، من قبل جهة ديمقراطية ، لا يؤدي ، في احسن الاحوال ، الا الى أحد أمرين : أما أن ترتمي السلطة القائمة في أحضان الاستعمار وتتحالف مع جميع القوى الرجعية لمحاربة مثل هذه الحركة ، أو أن يستغل المستعمرون وعملاؤ هم مثل هذه الفرصة لإسقاط الحكم القائم ، واقامة حكومة رجعية لا تبقي على شيء من مكاسب الشعب »[١٦] .

(١٤) من اقوال الشيوعي المحامي سعد يحيى ق ـ نور ـ كادر شيوعي متقدم ، وأحد العاملين في التنظيم العسكري للشيوعيين وقتذاك .

(١٥) من اقوال (حمدي ايوب) عضو لجنة منطقة بغداد آنذاك .

(١٦) من مذكرة المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي الى اللجنة المركزية لحزب (البارتي) مؤ رخة في ٥/ ٦/ ١٩٦٢ .

وفي ضوء هذا التصور رفض (سلام عادل) وقيادة الحزب الشيوعي الأفكار التي طرحها بعض أعضاء الحزب وكادره خلال الفترة من ١٩٥٩ ـ ١٩٦٢ للقيام بحركة عسكرية خاطفة ، وتسلم السلطة . وبرر هذا الرفض بما يلي : [١٧] .

«ـ ان تسلم الشيوعيين للسلطة سيخيف البرجوازية في البلدان الأخرى من التعاون مع الشيوعيين .

ـ إن الانتصارات والمكاسب التي تحققت للحزب الشيوعي كانت حصيلة تحالفه مع قاسم ودعمه وانحيازه للشيوعيين ، وإنها كانت مقرونة باسمه ، ولذا فان أية فكرة لإسقاط حكمه لن تكون موضع رضا العديد من الأعضاء ، في القطاعين العسكري والمدني . »

ـ ويدللون على ذلك ـ انه ما ان انقلب قاسم على الحزب الشيوعي في بداية عام ١٩٥٩ ، حتى انقلب الكثيرون من الضباط ورجالات الدولة على الشيوعيين .

ـ ليس في التنظيم العسكري التابع للحزب الشيوعي قطعة واحدة مستعدة للتحرك ضد قاسم ، وقد يكون هذا التقدير صحيحاً ، لأن الحزب الشيوعي في تلك الفترة (أواسط تموز ١٩٥٩) كان اتجاهه يعتمد على وضعه الذاتي وبمعزل عن الظروف الموضوعية والقوى السياسية الأخرى ، وبعيداً عن الاستياء الجماهيري الشديد ، والمعارضة العنيفة لحكم قاسم ، وفي وقت كان الحزب الشيوعي يكرس عمله التعبوي والتنظيمي والثقافي للدفاع عن حكم قاسم ضد من يسميهم بـ « المتآمرين » .

وكان لهذه المبررات انعكاسات في طبيعة تكوين قيادة الحزب وسياستها وممارساتها . فقد كانت القيادة الحزبية أسيرة صراعات داخلية ، لم تتبلور إلى انقسامات علنية ، كان لها أسوأ الأثر في انتهاج سياسة متذبذبة بعيدة عن الشعور بالمسؤ ولية الوطنية ، سياسة يمينية ذيلية ، تركت مصائر البلاد ومصالح الجماهير الشعبية تحت رحمة دكتاتورية قاسم ونزعته الفردية وسياسته الطائشة ، واقترنت سياستها هذه بـ « هوس يساري » ضد قوى وطنية وقومية لها وزنها في الساحة السياسية .

وكانت القيادة الشيوعية أسيرة الارتعاب من بطش قاسم نتيجة التقديرات الخاطئة لقواه وقوى حلفائه ، (وهم يشكلون بطانة من الانتهازيين والوصوليين والنفعيين) ،

(١٧) مقتطفات من (تقويم* مسيرة الحزب الشيوعي من تموز ٩٥٨ ـ شباط ٩٦٣) نشرة خطية .

* وردت كلمة « تقييم » بدل تقويم وهي غلطة شائعة رأينا ان نصححها حيثما وردت .

ونتيجة عدم الثقة بالنفس وبالقدرة على قيادة حركة ثورية ، ونتيجة التخوف من أن يميل ميزان القوى لصالح القوى القومية التي خاصمها الحزب الشيوعي وعاداها بعنف ووحشية ، في حالة فشل أية حركة انقلابية يقوم بها الحزب المذكور ضد قاسم .

وكانت القيادة الحزبية ـ قيادة سلام عادل ـ تدرك أن سياسة التحالف مع قاسم ، ودعم حكمه وتمجيده بين الجماهير ، قد أعطت مردوداً سلبياً لحركتها ، اذ جعلت من الصعب تثقيف قواعد الحزب وكوادره بالتحول بسرعة من التحالف المتين إلى العداء السافر بين ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣ ، فاتهموا القيادة بـ « الأفكار اليمينية الانتهازية الاستسلامية وعدم تكامل الوعي والنضج الطبقي والخبرة الفكرية والسياسية والتنظيمية » وأدانوا استمرار التحالف مع قاسم فقالوا :

« إن ممثلي الاتجاه اليميني الانتهازي المتمثل في قيادة الحزب اعتبروا مسألة التحالف مع البرجوازية الوطنية ومع قاسم ممثلها من الطراز « البونابارتي » المسألة الرئيسية في نشاط الحزب » .

« ان التحالف مع قاسم وبالصورة التي جرت ، وبحكم نتائجها المدمرة لم يكن مستمراً » .

« ان بعض التنازلات (التي قدمها الحزب الشيوعي لقاسم) كانت ، في التطبيق العملي ، وبكامل نتائجها في نهاية الأمر لصالح تثبيت حكم دكتاتوري عسكري ، يمثل ويخدم البرجوازية » .

« اذا كان قاسم يحتفظ بشبكة من الأجهزة الرجعية ، وكذلك محاط بعناصر نفعية ممن تربوا في مدرسة العهد الملكي المقبور ، وعملوا في أجهزته القمعية ، وانه يفكر في استخدامها ضدنا في الوقت الملائم ، فكيف يجوز للبعض أن يقول إن سلطة قاسم قد اكتسبت طابع « دكتاتورية ثورية » ؟ » .

« أما بالنسبة للمحالفات مع القوى الوطنية الاخرى والأعمال التي اقترفت ضدها ، وحسب الوصف بأنها « تصرفات طائشة » فإن الحزب يتحمل المسؤ ولية في إساءة العلاقات مع القوى الأخرى ، هذه المسؤ ولية ، وسببها لا يمكن عزلها عن موقفنا من قاسم وكنتيجة منطقية لربط مصيرنا « بمصير قاسم وسلطته » .

« لقد ذهب قاسم و « تحالفنا » معه إلى القبر ، وبعد كل الذي جرى لا زالوا يؤكدون ويدافعون باستماته : بإن سياسة التحالف مع قاسم كانت صائبة ، فهل يوجد أصرخ من هذا الإصرار على المغالطة والتشبث باستماته بمواقع الانحراف والغور في مستنقعه ؟ »

« ماذا آلت اليه سياسة الغباء الاستسلامي اليميني ، سياسة المساومة و « حسن المعاملة » و « سحر الدبلوماسية » ؟ باختصار كانت نتائجه المدمرة متمثلة بما يلي :

ا ـ التخلي ضمنياً وعملياً عن فضح الطابع الطبقي للحكم وسياسته المتذبذبة والعاجزة .

ب ـ لازم سياسة « حسن التعامل » و « سحر الدبلوماسية » من الناحية العملية التقدير الخاطيء بأننا بأمس الحاجة الى التحالف مع قاسم وسلطته ، بأمس الحاجة الى حكم قاسم الذي « لا بديل له » سوى حكم رجعي يميني .

ج ـ إن سياسة « سحر الدبلوماسية » المبتذلة تذكرنا كيف كان البعض يقتفي أثر الفصائل الانتهازية ، من المناشفة وغيرهم .

د ـ ان سياسة « حسن التعامل » أو « سحر الدبلوماسية » سياسة توحي بالتردد والانهزام .

هـ ـ واخيراً يتضح بأن دعاة سياسة « حسن التعامل » أو « سحر الدبلوماسية « كانوا بعيدين كل البعد ، من حيث القدرة والقابلية ، لتشخيص ما يتطلب من الحزب عمله في تلك الفترة »[١٨] .

إن كثرة الأخطاء التي ارتكبتها قيادة الحزب الشيوعي ، خلال مسيرته قبل ثورة ١٩٥٨ وبعدها ، وتراكم هذه الأخطاء بحيث أصبح فرزها صعباً ومعالجتها أكثر صعوبة ، والاعتراف بها لا يؤدي إلى النتيجة المطلوبة في ضمان سلامة سير الحزب الشيوعي على الطريق الصحيح ، جعلت بعض العناصر القيادية ، حتى التي كانت تفكر ـ مجرد تفكير ـ بإجراء تصحيح لمسيرة الحزب ، غير قادرة على طرح ما تريد طرحه بصدد الكشف عن الأخطاء ، ناهيك عن الاعتراف بها . فجاء التقويم الذي قام به عدد من قياديي الحزب (وهم الآن في قيادة الحزب الحالية) بعد سنوات ، يكشف عن الصراع الفكري الذي حال ويحول دون الكشف عن الأخطاء ونقدها ، ومحاسبة مرتكبيها .

---

(١٨) مساهمة في تقويم سياسة حزبنا بين تموز ٩٥٨ ـ شباط ١٩٦٣ نشرة خطية .

ولعل أبرز هذه الأخطاء والمظاهر السلبية في حركة الحزب الشيوعي :

«- فردية القيادة وبيروقراطيتها .

- عدم قدرة (سلام عادل) السكرتير الأول للجنة المركزية ، على قيادة حزب شيوعي في فترة معقدة وفي ظروف متسارعة الأحداث وتخاذله أمام منافسيه في القيادة .

- تفكك الكيان التنظيمي للحزب وتصدعه ، وفقدان الثقة فيما تؤول إليه حركة الحزب ، وبخاصة في فترة انتكاستها عام ١٩٦٠ .

- عمق ميول المساومة الانتهازية واتساعها وإخضاع كل شيء للتحالف مع قاسم وسلطته ، وبأي ثمن ، وإلقاء ثقل سلبيات سلطة قاسم على الحزب ، من خلال ارتكابه أفظع أشكال «الهوس اليساري » والتصرفات غير المسؤولة والتوجيهات الفردية الطائشة .

- سيطرة السياسة اليمينية الانتهازية في قيادة الحزب ، طبعت بطابعها السياسة العامة ، يضاف إلى ذلك قلة الوعي والتجربة وضعف الحس الطبقي ، والتخوف والارتعاب والانهزامية ، والنقص البارز في التحلي بمزايا العمل القيادي .

- الارتجال والانفعال في اتخاذ المواقف .

- الجوهري في الخط السياسي للحزب وتاكتيكاته كان ذا طابع يميني استسلامي مشوه مرتبك قاد الحزب إلى التراجع خطوة خطوة ، وبالتالي إلى الهزيمة والانتكاسة »[١٩] .

---

(١٩) المصدر نفسه .

٢ ـ انتصار الثورة الحاسم
ودعوة الشيوعيين للتصدي لها بالسلاح

لم تلق ثورة شباط أية مقاومة عسكرية ، حيث تقهقرت الدكتاتورية لتتحصن في مبنى وزارة الدفاع في محاولة يائسة ، وتشبث واه ، لإدامة بقائها وهي في عزلة تامة ، وكانت المعركة التي دارت أثناء الهجوم على وزارة الدفاع يوم ٨ شباط واستمرت إلى صباح اليوم التالي ، هي المقاومة العسكرية الوحيدة المعزولة والمحدودة ، التي قام بها قاسم ضد الثورة ، التي قررت مصير الحكم الدكتاتوري ، حيث انتهت بالنصر التام ، عندما استسلم قاسم وأعوانه .

إن سرعة سقوط نظام حكم قاسم ، ترجع إلى عزلته الشديدة ، وحدّة تناقضاته ومسلكه المشين ، ونهجه المعادي لمصالح الجماهير الشعبية ، وأهدافها الوطنية والقومية . غير أن القيادة الشيوعية التي ربطت مصيرها بمصير قاسم كانت تعاني من فقدان الرؤية السليمة للواقع الذي يعيشه العراق ، فأصمت أذنيها عن سماع النداءات الصادقة لتعود عن غيها ، كما كانت تعاني فقدان حاسة شم الأحداث المتوقعة المرتقبة ، وتعاني فقدان حاسة لمس الواقع الذي كان يشير الى ان حكم قاسم سينهار لا محالة . لقد اتخذت قيادة الحزب الشيوعي العراقي شعارا لها ملخصه : الحفاظ على حكم قاسم بأي ثمن متسترة بواجهة صيانة الاستقلال الوطني ، متناسية أن الدكتاتورية السوداء هي الداء الوبيل لنسف الاستقلال ، فبنت ستراتيجيتها بالشكل الآتي :

- صيانة الاستقلال الوطني ، لا تتحقق إلا بوجود قاسم .

- ولا وجود لقاسم من غير سياسته الدكتاتورية .

- ولا يدعم دكتاتوريته ويرسخها غير السياسة اليمينية الذيلية للحزب الشيوعي العراقي .

- والسياسة اليمينية الذيلية تحقق للحزب الشيوعي ـ عن طريق حكم قاسم ـ مكاسب حزبية استثمارية ، فتتيح له مجالات أوسع للعمل السياسي .

- ولا يتاح له مجال العمل السياسي ، ان لم يتخلص من خصومه وأعدائه : القوى القومية التقدمية ، على اختلاف فصائلها .

وجرياً على هذه السياسة الخاطئة ، ورغم أن ميزان القوى لم يكن في صالح الحزب الشيوعي حينما انبثقت ثورة رمضان (في الثامن من شباط ١٩٦٣) وأعلنت نهاية حكم قاسم الدكتاتوري ، وطرحت على أبناء الشعب جميعاً مبادئها الوطنية والقومية ، ومواقفها التحررية ، المعادية للاستعمار ، ومواقفها التقدمية المعادية للإقطاع والرجعية ، وسيرها على طريق مبادىء ثورة تموز ١٩٥٨ ، رغم كل ذلك ، خرج الشيوعيون وبعض قادتهم حين سماعهم البيان الأول للثورة صبيحة ذلك اليوم ، فتجمعوا أمام مقر وزارة الدفاع يعلنون وقوفهم إلى جانب حكم قاسم ، ويطالبون بالسلاح لمقاومة الثورة .

كان الشيوعيون يحسبون خطأ أن الثورة ستفشل حتماً وسيجنون ثمار تحالفهم مع قاسم ودفاعهم عن حكمه مزيداً من المكاسب الحزبية ، حتى وان طغى وتجبر واتسع نطاق آثار دكتاتوريته . . . « فالشعب ، كلّ الشعب ، فدوة لابن قاسم » . . . !

فكتب (سلام عادل) ـ كما يقول المطلعون على الامور ـ البيان الصادر عن الحزب الشيوعي ، وأخذه بنفسه ليشرف على طبعه وتوزيعه في صبيحة ذلك اليوم ، وفيما يلي نص البيان :

« إلى السلاح لسحق المؤامرة الاستعمارية الرجعية أيها المواطنون ! يا جماهير شعبنا المجاهد العظيم ! أيها العمال والفلاحون والمثقفون وسائر القوى الوطنية والديمقراطية !

قامت زمرة تافهة من الضباط الرجعيين المتآمرين بمحاولة يائسة للسيطرة على الحكم ، تمهيداً لإرجاع بلادنا إلى قبضة الاستعمار والرجعية فسيطرت على مرسلات الإذاعة في أبي غريب وهي تحاول أن تثير مذبحة بين أبناء جيشنا الباسل لتنفيذ غرضها السافل الدنيء في السيطرة على الحكم .

إن جماهير شعبنا المجاهد حفار قبر المؤامرات ، وجماهير جيش ١٤ تموز حفار قبر الملكية والاستعمار ينهضان الآن كرجل واحد للدفاع عن استقلال البلاد ولدحر المؤامرة والمتآمرين ، أعوان وصنائع الاستعمار والرجعية ، والتأهب لرد أية محاولة استعمارية خارجية للتدخل في شؤون البلاد .

إلى الشوراع يا جماهير شعبنا الأبي المجاهد ،لكنس بلادنا من الخونة المارقين .

الى السلاح للدفاع عن استقلالنا الوطني وعن مكاسب شعبنا إلى تشكيل لجان

الى السلاح لسحق المؤامرة الاستعمارية الرجعية

ايها المواطنون ! ياجماهير شعبنا المجاهد العظيم ! ايها العمال والفلاحون والمثقفون وسائر القوى الوطنية والديموقراطية !

قامت زمرة تافهة من الضباط الرجعيين المتآمرين بمحاولة يائسة للسيطرة على الحكم ، تمهيدا لارجاع بلادنا الى قبضة الاستعمار والرجعية فسيطرت على مرسلات الاذاعة في ابي غريب وهي تحاول ان تثير مذبحة بين ابناء جيشنا الباسل لتنفيذ غرضها السافل الدنيء في السيطرة على الحكم .

أن جماهير شعبنا المجاهد حفار قبر المؤامرات ، وجماهير جيش ١٤ تموز حفار قبر الملكية والاستعمار ينهضان الان كرجل واحد للدفاع عن استقلال البلاد ولدحر المؤامرة والمتآمرين ، اعوان وصنائع الاستعمار والرجعية ، والتأهب لرد اية محاولة استعمارية خارجية للتدخل في شؤون البلاد .

الى الشوارع ياجماهير شعبنا الابي المجاهد ، لكنس بلادنا من الخونة المارقين .

الى السلاح للدفاع عن استقلالنا الوطني وعن مكاسب شعبنا .

الى تشكيل لجان الدفاع عن الاستقلال الوطني في كل معسكر وكل محلة ومؤسسة وفي كل قرية .

الى الامام .

الى تطهير الجيوب الرجعية ، وسحق اية محاولة استعمارية في اية ثكنة واية بقعة من بقاع البلاد .

ان الشعب بقيادة القوى الديموقراطية سيلحق العار والهزيمة بهذه المؤامرة السافلة ، كما سبق ان سحق بلمحة خاطفة مؤامرة الكيلاني والشواف وغيرهما .. اننا نطالب الحكم بالسلاح فالى الامام ، الى الشوارع ، الى سحق المؤامرة والمتآمرين .

بغداد في ٨ شباط ٩٦٣ الحزب الشيوعي العراقي

بيان الحزب الشيوعي العراقي
الذي اصدره يوم ٨ شباط ١٩٦٣

الدفاع عن الاستقلال الوطني في كل معسكر وكل محلة ومؤسسة وفي كل قرية .

إلى الأمام .

إلى تطهير الجيوب الرجعية ، وسحق أية محاولة استعمارية في أية ثكنة وأية بقعة من بقاع البلاد .

إن الشعب بقيادة القوى الديمقراطية سيلحق العار والهزيمة بهذه المؤامرة السافلة ، كما سبق أن سحق بلمحة خاطفة مؤامرة الكيلاني والشواف وغيرها . . . إننا نطالب الحكومة بالسلاح .

فالى الامام ، الى الشوارع ، الى سحق المؤامرة والمتآمرين

بغداد في ٨/ شباط ١٩٦٣ .

الحزب الشيوعي العراقي »

كما أصدر الحزب الشيوعي بياناً آخر لمقاومة الثورة ، هذا نصه : (*) .

« إلى السلاح لقمع مؤامرة الاستعمار والرجعية

أيها الشعب العظيم !

الخونة المتآمرين محصورين في أبي غريب ، ان بعض الزمر تحاول توسيع عملياتها في بعض انحاء جانب الكرخ .

الجماهير الشعبية تسيطر في جميع انحاء بغداد وسائر بقاع البلاد .

إننا ندعو الجماهير لمهاجمة الجيوب الرجعية وسحقها دون رحمة وعدم الانتظار ، إن استقلالنا الوطني أمام خطر مؤكد.ان مكتسبات الثورة أمام خطر مؤكد .

اسحقوا المتآمرين الخونة دون رحمة . استولوا على السلاح من مراكز الشرطة ومن أي مكان وجد فيه ، وهاجموا المتآمرين عملاء الاستعمار .

* يلاحظ أن البيان محشو بالأخطاء اللغوية والتعابير الركيكة التي تدل على مستوى ثقافة المسؤ ولين عن بيانات الحزب الشيوعي العراقي .

إن الخونة يحاولون من الجو قصف معسكر الرشيد ووزارة الدفاع وسائر المعسكرات التي تسيطر عليها جماهير الجنود والضباط المخلصين .

إن الزعيم عبد الكريم والعبدي والمهداوي وسائر الضباط المدافعين عن استقلالنا الوطني يمسكون الآن بدفة قيادة الجيش .

إن دحر وسحق المتآمرين هي المهمة العاجلة من أجل صيانة الاستقلال ومن أجل الديمقراطية .

الحزم والجرأة والإقدام لصيانة الاستقلال الوطني . مارسوا حقوقكم الديمقراطية كاملة ، ان تقليص حقوق الشعب الديمقراطية .هي التي اعطت للخونة مجال التآمر .

الى السلاح ،إلى الهجوم في كل أنحاء بغداد والعراق لسحق جيوب عملاء الاستعمار المتآمرين .

بغداد في ٨/ شباط/ ١٩٦٣

الحزب الشيوعي العراقي »

ووزعت قيادة الحزب الشيوعي « نشرة داخلية » إلى منظمات الحزب كافة ، هاجمت فيها الثورة ، وادعت أن المقاومة مستمرة في بعض مناطق بغداد ، ودعت لمقاومة الثورة بجميع الأساليب والوسائل المتوافرة ، بما فيها قوة السلاح ، كما دعت الى تشكيل فرق للمقاومة في كل مكان ، تطبيقاً لخطة الطوارىء .

كانت قيادة الحزب الشيوعي في ذلك الظرف الاستثنائي الخطير لا بالنسبة لكيان الحزب نفسه حسب ، بل بالنسبة لحياة ابناء الشعب ومصيرهم ومصلحة الوطن كذلك ، تجد نفسها في وضع يمكنها من استثمار الفرصة إلى اقصى حد ، لاستعادة نفوذ الحزب الذي تضاءل، ولاستعادة توثيق صلات التحالف مع قاسم وحكمه ، ولمحاربة القوى الوطنية والقومية بعنف أشد ، وبقسوة أعظم . . . منطلقة من تقديرات خاطئة لقوة قاسم وأعوانه ، ولقوى الحزب الذ تية ولقوى الثورة القومية التقدمية .

كان هناك شعور طاغ لدى قيادة الحزب الشيوعي أن الفرصة مؤاتية لقلب ميزان القوى في القطر لصالحها ، من خلال بذل الجهود المتوافرة لدى الحزب ، وزج الطاقات في مقاومة الثورة .

الى السلاح لقلع مؤامرة الاستعمار والرجعية

ايها الشعب العظيم !

الخونة المتآمرين محصورين في ابي غريب. ان بعض الزمر تحاول توسيع عملياتها في بعض انحاء جانب الكرخ .

الجماهير الشعبية تسيطر في جميع انحاء بغداد وسائر بقاع البلاد .

اننا ندعو الجماهير لمهاجمة الجيوب الرجعية وسحقها دون رحمة وعدم الانتظار ان استقلالنا الوطني امام خطر مؤكد . ان مكتسبات الثورة امام خطر مؤكد .

اسحقوا المتآمرين الخونة دون رحمة . استولوا على السلاح من مراكز الشرطة ومن اى مكان وجد فيه ، وهاجموا المتآمرين عملاء الاستعمار .

ان الخونة يحاولون من الجو قصف معسكر الرشيد ووزارة الدفاع وسائر المعسكرات التي تسيطر عليها جماهير الجنود والضباط المخلصين .

ان المؤتمر عبد الكريم والعبيدي والمهداوي وسائر الضباط المدافعين عن استقلالنا الوطني يمسكون الان بدفة قيادة الجيش .

ان دحر وسحق المتآمرين هي المهمة العاجلة من اجل صيانة الاستقلال ومن اجل الديموقراطية .

الحزم والحراة والاقدام لصيانة الاستقلال الوطني . مارسوا حقوقكم الديموقراطية كاملة . ان تقليص حقوق الشعب الديموقراطية . هي التي اعطت للخونة مجال التآمر .

الى السلاح ، الى الهجوم في كل انحاء بغداد والعراق لسحق جيوب عملاء الاستعمار المتآمرين .

بغداد في / ٨ شباط / ١٩٦٣ — الحزب الشيوعي العراقي

بيان الحزب الشيوعي العراقي
الذي اصدره يوم ٨ شباط ١٩٦٣

ولم يكن إصدار البيانات والتعليمات الحزبية الخاصة بالأعضاء ، وفيها تحريض على العنف والقتل الجماعي (والسحل طبعاً) « لقمع المؤامرة » وفيها دعوة للاندفاع ، في كل مكان لاستخدام السلاح ضد الثورة والقائمين بها والمتعاطفين معها ، إلا دعوة من أجل دعم حكم قاسم ودكتاتوريته ، لعله ، بعد أن تنقشع الغمة ، يمن عليهم ببعض هباته « الديمقراطية » !

ودعيت فرق « الطوارىء » للعمل فوراً في المعسكرات وفي المحلات في بغداد ، واستنفرت جميع قوى الحزب الشيوعي في تنظيمه العسكري ، وفي منظماته الحزبية ـ المدنية ، وتحرك أعضاء سكرتارية اللجنة المركزية وقياديو الحزب وكوادره للعمل فوراً وفق الخطة المرسومة .

لا جديد في موقف الحزب الشيوعي في تلك اللحظات الحاسمة :

- زج قوى الحزب لدعم حكم قاسم ، وبقائه على رأس السلطة .
- إحباط « المحاولة الانقلابية » (ثورة ٨ شباط ١٩٦٣) .
- شن حملات عنف وحشية ضد الخصوم ، وفي اي مكان : في المعسكرات والشوارع والمحلات وغيرها .
- استخدام السلاح ، والحصول عليه من أية جهة كانت لتنفيذ خطة الطوارىء .

ومما زاد ثقة الحزب الشيوعي في التصدي للثورة ، أنه وجد قاسم في مقره بوزارة الدفاع ، وإلى جانبه عدد من أنصاره المعروفين بولائهم للحزب الشيوعي ، فقاسم لم يقتل ، وهو ما يزال على رأس السلطة ، وإلى جانبه قوة موالية !!

غير ان قاسم ـ المصاب بداء الغرور والغطرسة والفردية ـ تخيل أن الثورة المتأججة نيرانها في كل مكان ، والتي استقطبت حولها الكثرة من ابناء الشعب الخيرين الطامحين في بناء غد أفضل للعراق ، بعد التخلص من دكتاتورية قاسم الغاشمة ، اجل لقد تخيل قاسم أن في قدرته القضاء على هذه الثورة خلال ربع ساعة .

- فلا حاجة لتسليح الشيوعيين الذين طالبوه بذلك .
- لأن ما تحت إمرته من قوات في وزارة الدفاع تكفي لقمع الثورة !

وتجمع بعض الشيوعيين في محلات معينة في بغداد ، يحملون أسلحتهم الخفيفة ، ويحملون معها في نفوسهم حقداً ضد الثورة وضد القائمين بها ، فراحوا يوجهون نيرانهم إلى القطعات المؤ يدة للثورة، ورجاؤهم آن تكون ممارساتهم هذه مثالاً يحتذى به في المناطق الأخرى من بغداد وفي مدن العراق .

ولكن المقاومة البائسة التي ابداها الشيوعيون انهارت بعد بضع ساعات ولم تتوسع رقعتها ، منذ بدايتها .

ولم تتحرك قطعات عسكرية لنجدة قاسم والحيلولة دون انهيار حكمه ، واستسلم قاسم وأعوانه ، وسيقوا إلى دار الاذاعة .

وضعفت كثيراً امكانيات تحرك الشيوعيين ـ قياديين وأعضاء ومؤ يدين ـ لمواصلة مقاومة الثورة ، لأن الظروف الموضوعية لم تكن في جانبهم .

فالشعب ، بقواه العسكرية والمدنية ، ملتف حول الثورة يباركها ويدعو لنصرتها ، ويقف إلى جانبها ضد أعدائها .

غير ان الشيوعيين ، وهم يعيشون أسوأ ساعات حياتهم السياسية لم يتخلوا عن فكرة مقاومة الثورة . . حتى بعد انتهاء مقاومة قاسم وإعلان نهايته المعروفة ، فحاولوا دفع قواهم المبعثرة على طريق استمرار المقاومة ، ولكنهم فشلوا كذلك .

ولا شك في أن الحزب الشيوعي ، في موقفه من حكم قاسم ، قد وقع في مستنقع أخطائه العديدة ، فعمي عن الحقائق ، وبقي أسير أخطائه المتراكمة التي قادته الى اتخاذ موقفه المعادي للثورة .

- انه أخطأ في تقدير قوة قاسم وقوى حكمه ، إذ كان الحزب الشيوعي يعتقد أن من يسمونهم بـ « القاسميين »[٢٠] ـ من القطاعين العسكري والمدني ـ يستطيعون قمع أية محاولة انقلابية ضد حكم قاسم ، كما أن البرجوازية الوطنية ستقف إلى جانب قاسم في حالة تعرض حكمه للخطر . . . وهناك فئات . . . التفت حول قاسم واصبحت سنده الاجتماعي ، فهؤلاء جميعاً ـ بحسب تصور الشيوعيين ـ سيكونون القوة الرداعة للذين يحاولون إطاحة حكم قاسم .

(٢٠) اعتبرت هذه التسمية نقيصة من نقائص قاسم ، باعتبار تقسيم الشعب إلى فئات متخاصمة متناحرة .

فيما أكدت الأحداث ، قبل ثورة رمضان ، وفي الساعات الأولى من قيامها ، أن قاسم وحكمه كانا معزولين عن الشعب بسبب سياسته الدكتاتورية الرجعية ، وأن رياح الثورة تهب عليه ، ولا بد أن تطيح بنظام حكمه وأن القوى القومية التقدمية قد حظيت بتأييد ومساندة ودعم ابناء القوات المسلحة والجماهير الشعبية الواسعة ، حينما خططت للثورة ونفذتها .

- وأخطأ الحزب الشيوعي في تقدير قواه ، وفي مدى استجابة هذه القوى لبيانه الصادر في ٨ شباط ، فالجماهير الشعبية التي عانت الويلات من حكم قاسم الدكتاتوري (ومنها جماهير الحزب الشيوعي) لا يمكن أن تضحي بحياتها من أجل حكم اضطهدها وحرمها من أبسط حرياتها الديمقراطية .

- ثم ان السياسة اليمينية الذيلية التي انتهجها الحزب الشيوعي طوال فترة حكم قاسم ، قد انعكست في منظمات الحزب ، بشكل لبرالية وتسيب أضعفت الانضباط الحزبي ، وأفقدت الاعضاء القدرة على التحرك ، معتمدين على حكم قاسم في إنقاذهم من محنتهم ، وهو نفسه كان في حاجة لمن ينقذه .

- وأخطا الحزب الشيوعي في وصف القوى المناهضة لحكم قاسم وتقويمها حينما اعتبرها قوى « رجعية ـ عميلة » لمجرد أنها تتصدى لحكم قاسم الدكتاتوري وتريد اسقاطه ، وقد جاء تقويمه هذا بعيداً عن الدراسة الموضوعية ، وبعيداً عن اعتبارات مبدئية اساسية ، يكون التقويم بدونها فارغاً من محتواه العلمي ومن الموضوعية ، وخاطئا ، ومعبراً عن أنانية ودوافع ذاتية رخيصة .

إن خطأ الحزب الشيوعي في اتخاذه مواقف الخصومة والعداء من القوى القومية ، وبخاصة من حزب البعث العربي الاشتراكي ، بعد عام وسبعة أشهر من التحالف معه في « جبهة الاتحاد الوطني » قد قاده إلى الإيغال في طريق العداء حتى النهاية ، فاستبعد الحزب الشيوعي أي لقاء بينه وبين هذه القوى والتعاون في سبيل أهداف مشتركة .

وخطأ الايغال في العداء للقوى القومية دفعه للشعور بأن هذه القوى إن استطاعت إسقاط قاسم ، فانها ستنتقم من الشيوعيين ، وشعور قيادة الحزب الشيوعي (المسؤ ولة عن جميع التجاوزات والانتهاكات والمجازر التي حدثت في عهد قاسم) بأنها عرضة للانتقام ، قد دفعها أكثر فأكثر لأن تزج بأعضاء الحزب ومؤ يديه في معركة انتحارية

فاشلة ، منذ بدايتها ، فكان موقفها هذا يعبر عن ذروة النظرة البعيدة عن الشعور بالمسؤ ولية ، وذروة الخطايا التي لا يمكن ان تتحمل أوزارها قيادة حزبية ادعت لنفسها الخبرة والمراس والتجارب الغزيرة . . . الخ .

- وأخطأت قيادة الحزب الشيوعي في تقدير القوى الوطنية ، بجميع فصائلها ، المناهضة لحكم قاسم والداعية لاسقاطه ، بسبب سوء تقديراتها لقوى حزبها ، حين اعتبرت ان الجماهير الشعبية الواسعة كانت معها ، وحيث توهمت أن تنظيمها العسكري قادر على صدوقمع اية محاولة لاسقاط الحكم . وخطؤها هذا قادها الى التصدي لثورة ٨ شباط بالسلاح . في وقت كانت جميع الظروف في غير صالح الشيوعيين ، اذ كان قاسم وأعوانه المعدودون محصورين في مبنى وزارة الدفاع ، وقوى الشعب الثائرة ، بقيادة طليعتها حزب البعث العربي الاشتراكي ، تضيّق الخناق عليه وتدعوه للاستسلام ، وكان لها ما أرادت . والقطعات العسكرية التي قيل انها تقف الى جانب قاسم في حالة تعرض حكمه لخطر السقوط ، لم تتحرك لنجدته ، بل ان بعضها قد أعلن ، منذ البداية ، تأييده للثورة ، وبعضها الاخر كان بانتظار انجلاء الموقف . وبسبب سرعة الأحداث التي سارت منذ الساعات الأولى من قيام الثورة . . . اتضحت بجلاء حقيقة التلاحم الرائع ، بين قوى الثورة وطلائعها من جهة ، وبين قوى الشعب ، في القطاعين العسكري والمدني ، من جهة اخرى ، مما اكد ، بوضوح ، خطأ تقديرات قيادة الحزب الشيوعي بهذا الشأن .

- وأخطأت قيادة الحزب الشيوعي في إدراك تطلعات جماهير الشعب الواسعة ، بعد أن لم تعد تطيق حكم قاسم الدكتاتوري ، فلم تنج من مساوئه ومظالمه عائلة واحدة ، في طول القطر وعرضه ، ولم يعد هذا الحكم مقبولاً من قبل الكثرة الساحقة من المواطنين . فكان تشبث الشيوعيين وقيادتهم الحزبية ، ببقاء هذا الحكم الدكتاتوري الرجعي الفاسد ، والدفاع عنه ، بمثابة تحد لمشاعر أغلبية ابناء الشعب ، والوقوف في وجه تطلعاتهم وآمانيهم .

وكانت جميع هذه الأخطاء ، اضافة إلى الأخطاء التنظيمية التي كان الحزب الشيوعي يعاني منها كثيراً ، والظروف الموضوعية الأخرى ، السبب في انهيار مقاومة الشيوعيين الضعيفة للثورة . فانهزمت فلولهم ، وتداعت تنظيماتهم الحزبية ، وتساقطت

قياداتهم بسرعة مذهلة . . دلّت على أن ما كان قائما على أسس واهية ، سرعان ما ينهار .

غير أن حقيقة مقاومة الحزب الشيوعي العراقي لثورة رمضان لا يغيرها ما آلت اليه المقاومة . . فلقد خرج الشيوعيون في بغداد الى الشوارع ، استجابة للبيان الأسود . . الذي كتبه (سلام عادل) باسم حزبهم ، وتوجهوا الى وزارة الدفاع بهدف تزويدهم بالسلاح ، وصدر بيان آخر من قيادة الحزب ، دعت فيه الى الضرب بدون رحمة ، واستخدام العنف بأقصى درجاته ، للحصول على السلاح بأية وسيلة كانت . . في سبيل ماذا ؟

أمن أجل هدف نبيل يحققه الحزب الشيوعي ؟ أم من أجل حماية دكتاتورية قاسم من السقوط ؟

أمن أجل قضية عادلة هب الحزب الشيوعي للتصدي لثورة رمضان ؟ أم من أجل الانتقام من القوى القومية التي تنادت لإسقاط حكم قاسم الرجعي البغيض ؟

أمن أجل مطمح سام ؟ ولم يسبق للحزب الشيوعي أن رفع السلاح في وجه أي من العهود الفاسدة لتحقيق ذلك .

الحقيقة هي أن الحزب الشيوعي اندفع في الطريق الخطر ، حين تصدى لثورة رمضان ، اذ كان دافعه الى ذلك الحرص على بقاء قاسم في الحكم . فغامرت قيادة الحزب ، دفاعاً عن حكم قاسم ، وغامر أعضاء الحزب الشيوعي ومؤ يدوه دفاعاً عن قيادة حزبهم . أما قاسم فكان يدافع عن نفسه وعن حكمه ، ولا شأن له بأية قوة أو فئة سياسية .

قال عدد من قياديي الحزب الشيوعي عام ١٩٦٧ في معرض تقويمهم لموقف الحزب من ثورة شباط ١٩٦٣ :

« لم يكن هنالك مبرر لمقاومة ثورة شباط ، لأن سلطة قاسم لم تكن سلطتهم ، ولم يكن هناك موجب للدفاع المستميت لحد الانتحار عن حكم دكتاتوري ، اضطهد الجماهير الكادحة بشكل فظيع » .

« ان الشيوعيين أخطأوا استراتيجياً في التشبث حتى النهاية بالدفاع عن قاسم ، والتزام الدفاع السلبي . فقاسم ، منذ زمن طويل ، فقد شعبيته ونفوذه ، وأصبح موضع

سخط الشعب ، وبسبب ذلك ، لم تلب الجماهير ، ولا القوات المسلحة (وحتى المنظمات الشيوعية في الجيش) نداء الحزب الشيوعي لمقاومة « ثورة رمضان » ، ولم تكن هنالك دوافع مؤثرة في المقاومة او الدفاع عن حكم مكروه » .

« وكان من المستحيل قيام شيوعية ناجحة على أسس ومواصفات خاطئة ، فلم يكن بالإمكان زج القوات المسلحة في نضال ظافر ، دون تثقيف افرادها لأقصى حد بعدوانية حكم قاسم ، او تتوافر لها القناعة الكاملة بعدوانية الحكم الذي تتحرك ضده وبوطنية وشعبية النظام الذي تدافع عنه ، ولم تكن مثل هذه الامور متوافرة وقتذاك.»(٢١)

يعترف الشيوعيون ـ قياديوهم وقواعدهم ـ بأن ما حصل للحزب ، إثر ثورة رمضان وفشل المقاومة ، تقع تبعته على عاتق قيادة الحزب ، التي تتحمل المسؤولية الكبرى والتي لا يمكن التغاضي عنها .

وهناك حقيقة أخرى ، وهي أن التنظيم العسكري الذي عولت عليه قيادة الحزب في البيانين اللذين أصدرتهما في ٨ شباط ، « أن هذا التنظيم يسوده التفكك والهزال والتحلل على نطاق قياداته وقواعده في بغداد وفي كل مكان » (٢٢) .

فماذا بقي اذن ، من مبررات لتصدي الحزب الشيوعي لثورة رمضان ؟ لا شيء غير العداء الدفين المتراكم عبر سنين وروح الانتقام الذي اوقع أصحابه في جملة أخطاء كانت السبب الرئيسي في نكسة الحزب الشيوعي العراقي .

---

(٢١) مقتطفات من مسودات تقويم لمسيرة الحزب الشيوعي العراقي طرحت في منظمات الحزب المذكور عام ١٩٦٧ .
(٢٢) المصدر السابق .

الفصل الثالث

انتكاسة الحزب الشيوعي العراقي نتيجة سياسته ومواقفه الخاطئة

١ ـ قيادة الحزب الشيوعي
في أوسع انهيار فكري وسياسي وتنظيمي

حين فشلت مقاومة الشيوعيين البائسة لثورة ٨/ شباط/ ١٩٦٣ سادت صفوف حزبهم وعلى نطاق واسع ، موجة انهيارات واندحارات ، وكان تراجعاً مريعاً ومهيناً أوصلهم الى شفا انهيار كيان الحزب انهياراً تاماً . ولم يكن هذا الانهيار والاندحار مرتبطاً بظروف القسوة آنذاك ، بقدر ما كان مرتبطا أساساً بالوضع الذي وجد الشيوعيون أنفسهم فيه .

فمن الناحية العملية أذهلهم ما جرى بتلك السرعة الخاطفة . إذ انهار نظام حكم قاسم ، وانهارت معه كل تصوراتهم الخاطئة التي تجمعت طوال سنوات عديدة . اذ كانوا يعتبرون حكم قاسم قوياً ، وأن لقاسم أعواناً ، وللأعوان شأن في مجابهة أي تحرك ضده ، ولكن الواقع اثبت بما لا يقبل الشك ضعف حكم قاسم وعزلته وتخلي أقرب أعوانه عنه .

وكانوا يعتبرون سعة تنظيمهم الحزبي وخطة الطوارىء كفيلة بأن تحبط أية محاولة لاسقاط الحكم حين يقفون ضدها . لكن الوقائع أثبتت ان تقديراتهم كانت خاطئة أيضاً ومبالغا فيها وأن جهازهم لم يثبت أية كفاءة حزبية بسبب طبيعة تركيبه وكثرة إخفاقاته المتكررة وفي ظروف أزمة الحزب وأزمة قيادته عموماً .

وأخطأ الشيوعيون في اعتقادهم بأن لقاسم جماهيرية معينة ، يعولون عليها ، فأكدت الأحداث أن أوسع الجماهير أعلنت عن فرحتها بإسقاط الدكتاتورية ، في الساعة الحاسمة والخطيرة ، فالتفت طوعاً وبحماس حول الثورة وطلائعها .

فساورت الشكوك بشكل شامل قواعد الحزب الشيوعي ومنظماته ، وقفزت الى ذهنها تساؤلات ذاتية عديدة حول طبيعة الحكم القاسمي وشخص عبد الكريم قاسم ، وقد اقترنت هذه الشكوك وما تضمنته من مراجعات ذاتية سريعة ، بموجة يأس في صفوف الشيوعيين على نطاق واسع ، فهزت ، مسألة اعتبار « حكم قاسم وطنيا في السياسة الخارجية ورجعيا في السياسة الداخلية واتخاذ موقف الدفاع عنه تبعاً لذلك » اعماق الكثيرين ، وتحولت الماركسية ـ اللينينية من دليل عمل ومنهج للتحليل إلى جمل للدعاية ، حين فوجىء الشيوعيون بما حدث ، وجرى التشكيك بالقيادة لفقدانها القدرة على التنبؤ السياسي العلمي الصحيح ، ولفقدانها التأثير في الواقع وانعزاليتها ، وحكمها على الحزب عموماً بالعزلة ، وطرح الكثير من الشيوعيين على انفسهم تساؤلات مشروعة : لماذا الموقف ضدالثورة، وماهي طبيعة قوى الثورة ؟ « فلم يجدوا في اكداس منشورات الحزب السابقة ، ولا في استعراض وقائع الساعات الطويلة المكرسة للاجتماعات الحزبية ، ولا فيما اعلنته قيادة حزبهم وادعت به ، ما يجيب بصدق عن هذه التساؤلات ، سوى ألفاظ وتعابير انفعالية جوفاء تصاعدت بذاءة في المناسبات والاحداث والتطورات ، من قبيل : « متآمرون ـ خونة ـ رجعيون . . . الخ » .

قالوا : ان الذي كتب[٢٣] ، سلسلة طويلة لمقالات تحاول اثبات استحالة تحقيق فكرة الوحدة العربية ، وقصور تجربة العربية المتحدة ، وتنبأ بفشل « التجربة » ، لم يكتب سطراً واحداً عن المصير المشين الذي ستنتهي اليه الدكتاتورية ، ولا شيئاً عن الهيكل الهش المهترىء لنظام حكم قاسم ، ولا عن وحدة الشعب والجيش وتلاحمهما لاسقاط النظام الفاسد .

كما قالوا : إن الأيام الطويلة المكرسة لتخريب الاضرابات الطلابية[٢٤] ووضع الخطط وزج الامكانيات واستنفار القوى ، لم تقابلها ساعة واحدة لتأمل حقيقة الأوضاع المتدهورة ، وتفكك القوى الوطنية ، وما ستؤول اليه الأمور في خضم موقف الحزب الشيوعي المهادن للدكتاتورية ، والمعادي للقوى الوطنية والقومية .

---

٢٣ ـ المقصود به « عامر عبدالله » في محاضرته عن الوحدة العربية ، في قاعة الشعب وسبقت الاشارة اليها في الجزء الثاني من هذه الدراسة .

٢٤ ـ المقصود بها اضرابات الطلبة التي قادها حزب البعث العربي الاشتراكي في اواخر ايام قاسم والجهود التي بذلها الشيوعيون لكسر الاضراب . وقد سبقت الاشارة اليها في الجزء الثاني .

وطرحت بعض الكوادر الحزبية بعض التساؤلات ، منها : « هل هنالك مصالح خفية دفعت قيادة الحزب الشيوعي للوقوف ضد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ منذ لحظاتها الأولى : وحزب البعث العربي الاشتراكي ـ قائدها ـ حزب سياسي قائم منذ سنوات طويلة وعلى امتداد الساحة العربية ، ومعروف بمواقفه الوطنية والقومية وحرصه على التعاون الوطني ، خصوصاً في عام ١٩٥٧ واثناء ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وما بعدها ، وله أفكاره وفلسفته ومواقفه وممارساته ، له تمثيله الطبقي ، كما يقولون ، وله أهداف عامة واستراتيج وتكتيك ، فهل أجرى الحزب الشيوعي تقويما لهذا الحزب ؟ وهل توصل الى حكم بشأنه؟ وما دام الحزب الشيوعي لم يدرس هذا كله ولم يحلله ، ولم يعط رأياً بصدده ، فكيف اتخذ موقفه المناوىء للثورة التي قادها حزب البعث ؟

وماذا سيكون الموقف ، لو أن الحزب الشيوعي اتخذ موقفاً فيه شيء من المسؤولية والوعي والحس الوطني الصادق ، وتجاوز خصومات الماضي ، ووقف موقفاً منطقياً للمصلحة الوطنية العليا ؟

ان هذه المراجعة الذاتية السريعة التي أجراها البعض من الشيوعيين وفي ظروف الفشل الذي منيت به سياسة الحزب الشيوعي ومواقفه ، كانت الأساس للاندحار الفكري الواسع ، الذي ساد صفوف الشيوعيين آنذاك ، واقترن باندحار عملي في حماية الدكتاتورية المنهارة .

ومن خلال ذلك ، تكونت قناعة لدى أوساط واسعة منهم وقتذاك ، بأن الموقف الذي اتخذه حزبهم في الدفاع المستميت عن قاسم ، والعداء الصارخ للثورة كان موقفاً خاطئاً ومداناً فكرياً وسياسياً ألحق أفدح الأضرار بمصالح الحزب نفسه ، وبمصالح الجماهير على نطاق واسع .

وكان رد الفعل المباشر لهذه القناعة ، وتجاه إصرار الحزب الشيوعي على موقفه الخاطىء والخطير من الثورة وأهدافها ، أن أعلن الكثير من العناصر الشيوعية ولاءهم للثورة ، وبادر عدد كبير من قياديي وكوادر الحزب المذكور الى تقديم أنفسهم الى السلطات ، أو إرسال برقيات ورسائل تأييد للثورة ، كما ترك كثيرون صفوف الحزب الشيوعي ، وأثاروا أوسع حملة طعن بقيادته وسياسته ونهجه ومواقفه الخاطئة .

فأعلن (هادي هاشم ـ حسن) عضو سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي

العراقي ، والشخصية الحزبية القيادية الثانية ـ والمرشح في حينه لأن يحل محل سلام عادل في قيادة الحزب حسب رأي كتلة الأربعة ، (عامر عبد الله ـ بهاء الدين نوري ـ زكي خيري ـ محمد حسين ابو العيس) ـ اعلن في ظروف طبيعية جداً ، فقدان ثقته بالحزب الشيوعي العراقي ، وادانته للموقف الذي اتخذه الحزب في معاداة الثورة ، بالرغم من أنه كان أحد أبرز العناصر الشيوعية التي قادت مقاومة الشيوعيين للثورة في أيامها الأولى .

وقام (هاشم حسين ـ رعد) عضو لجنة التنظيم المركزي ، ومسؤول اللجنة المحلية في الموصل سابقاً ـ والذي كان مؤهلاً لقيادة الحزب الشيوعي مع هادى هاشم بعد انهيار قيادة الحزب المذكور في الأيام الأولى للثورة ـ بتسليم نفسه طواعية الى السلطات ، وأجرى تقويما لسياسة الحزب الشيوعي قال فيه ، « انها سياسة يمينية ذيلية مليئة بالغرور والغطرسة ، كرست لحماية الدكتاتورية والتفريط بمصالح الشعب » .

وأعاد شيوعيون كثيرون النظر في قناعاتهم السابقة ، بكل ما يتعلق بالشيوعية والحزب الشيوعي من فكر وارتباطات وممارسات وبرامج ومواقف عملية ، بعد الهزة العنيفة المتأتية من سير الأحداث وتطورها السريع ، جعلتهم في وضع نفسي وفكري جديد ، كانت حصيلته ، والقاسم المشترك فيه ، ما أوضحه هؤلاء في ظروف اعتيادية ومعاملة طيبة ، من ممارسات وأخطاء خطيرة وضارة ، قام بها الحزب الشيوعي خلال مسيرته .

فابراهيم كبة ، وهو ماركسي كان على صلة وثيقة بالحزب الشيوعي العراقي وقيادته ، ويعرف أسرار الحزب المذكور وأبعاد فكره وفلسفته وممارساته ، امتدح المعاملة التي عومل بها من قبل الثورة وقال :

« موقف الحزب الشيوعي العراقي من الحكم القاسمي بعد انحرافه عن مبادىء ثورة ١٤ تموز كان خاطئاً جداً . . . إن هذا الموقف الخاطىء كان يستند الى ثلاثة اتجاهات خاطئة مرتبط بعضها بالبعض الآخر » .

« الاتجاه الاول ، هو ما يمكن تسميته بالازدواجية ، والحزب الشيوعي العراقي ، من جهة ، اعتبر الحكم القاسمي حكماً وطنياً باعتباره معادياً للاستعمار ، وفي نفس الوقت اعتبره حكماً دكتاتورياً وفردياً باعتباره معادياً للديمقراطية ولمصالح الشعب العراقي . ان هذا الخطأ، خطأ الازدواجية ناشىء عن خطأ آخر من تحليله لموقف أو طبيعة الحكم

القاسمي ، فالحزب الشيوعي العراقي كان يعتقد بأن حكومة عبد الكريم قاسم تمثل البرجوازية الوطنية، وبما أن البرجوازية ـ حسب التحليلات الماركسية ـ تتميز بطبيعتها المزدوجة . . . لذلك اعتبر الحكم القاسمي (الممثل لها) ذا طبيعة مزدوجة ، من جهة معاد للاستعمار ، ومن جهة معاد للديمقراطية ، وقد استتبع هذا الخطأ خطأ آخر ، وهو فصل الحزب الشيوعي العراقي للسياستين الخارجية والداخلية . . . في حين أن من أبسط المبادىء العلمية ان هاتين السياستين تمثلان دائماً حقيقة واحدة، تمثلان وجهين لنفس الحقيقة » .

« والخطأ الآخر الذي وقع فيه الحزب الشيوعي العراقي هو تأكيده على السياسة الخارجية ، في حين أن من الأشياء الواضحة هي ان السياسة الخارجية دائما هي التي تعكس السياسة الداخلية ، والقياس الحقيقي لوطنية اي حكم ، هو سياسته الداخلية ، وهو عداؤه او ضمانه لمصالح الشعب » .

« ان العبرة دائماً بالسياسة الداخلية ، وان حصل تناقض ظاهري بين السياسة الداخلية والخارجية فمعنى ذلك ان السياسة الخارجية تقوم بعملية تمويه وتضليل الرأي العام العالمي ، لتشويه السياسة الداخلية الدكتاتورية » .

« والواقع ان كل الناس يعلمون ان السياسة الخارجية للحكم القاسمي في السنوات الأخيرة ـ كانت سياسة تلتقي مع الاستعمار ، وكانت معادية للشعب تمام العداء . . . اللهم الا بالألفاظ والدعاية الكاذبة التي ليس لها أية صلة بمحاربة الاستعمار » .

« ان مبادىء الثورة ـ ثورة ٨ شباط ـ تتضمن أهدافاً اساسية يمكن ، دون أدنى شك ، اعتبارها حصيلة أماني الشعب العراقي والشعوب العربية طيلة احقاب طويلة ، فمثلاً الاشتراكية والعمل في سبيل الوحدة العربية ، والمحافظة على السلم العالمي والعدالة الاجتماعية والحياد الايجابي ، إنما هي نفس أهداف ثورة ١٤ تموز المجيدة وهي نفس أهداف جميع الانتفاضات والثورات العراقية السابقة » .

« اما بصدد الذين شهروا السلاح بوجه الثورة ، فمن حق كل ثورة تقدمية ان تحمي نفسها من أعدائها . . إن كل مقاومة مسلحة لثورة تقدمية ـ بدون أدنى شك ـ تعتبر موقفاً خيانياً » .

وقال عبد القادر اسماعيل البستاني (أحمد) عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي

تحيات ثورية للمجلس الوطني لقيادة الثورة موطداً دعائم جمهوريتنا الفتيـــة .

حسين الوردى (اياد)
عضو لجنة بغداد فى الحزب الشيوعي العراقي
١٩٦٣/٣/٢

الى المجلس الوطني لقيادة الثورة المحترم

تحقيقاً لثورة ١٤ رمضان المباركة التي قدتموها، بحكمة الحاكم الديمقراطي الثوري الذي اعدتموه الشعب، وتحقيقاً لارادة الشعب في اقامة حكم ديمقراطي ثوري يعبر عن ارادة الشعب وطموحاته، وانسجاماً مع اهداف ثورة ١٤ تموز المجيدة، ومع مقررات المؤتمر الوطني الاول للحزب الشيوعي العراقي، ومع ميثاق الجبهة الوطنية المتحدة، وحرصاً على تكتل الجهد للتحرر الاستعماري بالاضافة الى تراجع الحشين العربية المتحدة، وحرصاً على تكتل الجهد للتحرر الاستعماري بالاضافة الى تراجع الحشين امام الاستعمار، وكون بيانكم الحكم بقيادة الثورة بتعبيره الديمقراطي الذي لامس بذلك الحكم المتسلط الفاشي منذ ايام الشعب تخفيف احداثه وتلافي النزاع وتعديل الاخطاء والتغلب على العقبات التي تعترض ذلك الحكم، نتحية لثورتكم المجيدة.

ان موقف الحزب الشيوعي العراقي الحباني بالتصدي للثورة كان اسناداً لكم تاسم الزعيم الديمقراطي وتعبيراً عن استراتيجيته المعادية للقوى الغربية الثورية العربية، خاصة منذ انحراف ثورة ١٤ تموز، الذي لعبت دوراً كبيراً في هذا الانحراف، واعتقد وحدة الصف الوطني، وانتهت بالتصدي المسلح للثورة الوطنية في ١٤ رمضان، الامر الذي ادى الى اراقة الدماء الزكية وتعميق الهوة بين ابناء الشعب، ولولا ان ثورتكم الحكيمة استطاعت ان تسيطر على الوضع وتحافظ على الامن والنظام.

لقد تعرضت جمهوريتنا الفتية، بسبب هذه المواقف الخائنة للحزب الشيوعي العراقي، لهجمات اقليمية خارجية من الدول الاشتراكية، ولكن بسبب الحكمة التي اختطتها حكومة الثورة في الحاد الايجابي ستعمل على اطراد الحقائق لايقاف هذه الحملات الظالمة.

فحيا ثورية للمجلس الوطني لقيادة الثورة موطداً دعائم جمهوريتنا الفتية

حسين الوردى
اياد
عضو لجنة بغداد في الحزب الشيوعي العراقي
٩٦٢/٢/٢

الى المجلس الوطني لقيادة الثورة المحترم

ابارك لكم ثورتكم المظفرة على الظلم والطغيان الذين فرضتهما كتلة ثورية تاسم على شعبنا طوال هذه السنوات، واستطاعت في ساعات قلائل ان تعود الى الامة عمادها الكتلة الوطنية وتحرر بلادنا من ارهاب الاسود. لقد اعلنتم في بياناتكم الاولى ان هذه الثورة لم تقم الا لتنقيذ الشعب من الكتلة الثورية بينما تحافظ على الاستقلال الوطني بجميعه وعلى الوحدة الوطنية وانها بتعمل لمصلحة الشعب والسلم ومن اجل الديمقراطية لكل الشعب، وهذا هو النهج الذي يرنو اليه شعبنا لكل فئاته منذ زمن بعيد وناضل من اجل تحقيقه، فجاءت ثورة ٨ شباط تزيل العائق الرئيس في طريق اهداف الشعب بتقضائها على الكتلة الثورية. لهذا كانت الحكومات الظالمة التي تشكلت في الخارج الاحزاب الشيوعية ضد هذه الثورة الوطنية منذ الاشهار الاول، لانها ادركت ان الشعب من اقصاه الى اقصاه الشعب، ان ثورة ١٤ تموز لم يهدأ الا اعداء الشعب من الرجعيين والانتهازيين وفلول العصابات النجومية المجرمة. ان اشتراك احزاب الجبهة الثانية في الحزب الشيوعي ضد هذه الثورة الوطنية، اذ وضع نفسه في الواقع في صف الكتلة الثورية والرجعية وعزل نفسه عن الشعب.

تمنياتي لكم بتوال للانجازات في تحقيق اهداف الشعب المظفر في صيانة الاستقلال الوطني ووحدة الصف الوطني ومن اجل اشاعة الديمقراطية والازدهار لكل ابناء الشعب.

هذا واني اعلن شكري للهيئات التي هنأتني لعاطفتها الطيبة لي، وارجو ان تقبلوا تأييدي واجلالي

٨ شباط ١٩٦٢

الحاج شريف الشيخ (هادي)
عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي

العراقي ورئيس تحرير جريدته « اتحاد الشعب » العلنية ايام حكم قاسم ، والشخصية الشيوعية المعروفة عربياً وعالمياً ما يلي :

« ان صدور بيان باسم الحزب « الشيوعي العراقي » يتناول حمل السلاح ضد الثورة . . انما هو موقف لا مبدئي ، لان الثورة وطنية ، وليس من الحكمة ان تضادها قوى وطنية ، فهذه الثورة تحتاج الى تآزر كل القوى ومساعدتها ، فالواجب ان تساعد ولا تقاوم . . . والذين جروا الى اصدار هذا البيان ، انما جروا الى موقف خياني » .

« ان ثورة ١٤ رمضان وطنية ، ومن الضروري تأييدها لأنها بهذا التأييد تطل على المجال الأرحب في تحقيق أهداف مناهجها ، فهي تكافح الاستعمار وتخدم قضية السلام العالمي ، ومن هنا جدارتها بالتأييد ، تعزيزاً للسلم وحركات التحرر . وهذا ما تقتضيه مصلحة المفاهيم التقدمية في العالم ، فلقد ضقنا ذرعاً بدكتاتورية العهد القاسمي . والآن من الطبيعي ان يكون واجباً الالتفاف حول القوى الوطنية بتآزر وتعاون ، وبدون ان يقام وزن لما يضر الحركة الثورية التي انقذت البلاد من جور وطغيان عبد الكريم قاسم . . مع التمسك بما جاء في بيانات ومناهج الحكومة من اتجاهات وطنية ثورية عربية وعالمية » .

كما قال شريف الشيخ (حارس) عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ومسؤول لجنة العلاقات الوطنية فيها ما يلي :-

« اتفق التياران - قاسم والشيوعيون - على الوقوف أمام عدوهما المشترك - التيار الوحدوي - تفادياً لضرباته الماحقة . وفعلاً سددا الى جميع الثوار والمنظمات الثورية والحركة القومية ضربات قاسية وعنيفة ودموية لتشلها عن النضال في سبيل تحرير الشعب العراقي وتحقيق هدف الأمة العربية الأكبر ، وهو الوحدة ، وتحقيق الاصلاح الأساسي الثوري في البلاد » .

« وقد تمثل هذا الحلف غير المقدس بنشاطه الاجرامي في مجازر محكمة المهداوي وفي حمامات الدم والقتل في الموصل وكركوك وأنحاء اخرى من البلاد ، الأمر الذي حملهم المسؤ وليات الجسام أمام شعبنا الذي كان يرقب اعمالهم الوحشية باستياء ومرارة » .

« ان الشيوعيين أعانوا قاسم وآزروه بما يملكون من قوى بالرغم من المنافسة المسعورة بينهما . . ليكونوا صفاً واحداً امام الحركة العربية الثورية ، والحركة المناوئة للاستعمار والرجعية والاقطاعية والدكتاتورية » .

« ان ثورة ١٤ رمضان هي حصيلة قوى وطنية طليعية وجماهيرية ، وانها ثورة معادية للاستعمار والدكتاتورية والرجعية ، وفعلاً ركزت هذه الثورة في بيانها الأول على أنها جاءت لاسقاط الدكتاتورية التي تحمي الاستعمار وتنكل بالشعب ، ولكن موقف الحزب الشيوعي الخياني المتمثل في معارضة الثورة والدعوة إلى مقاومتها كان الغرض منه تشويه طبيعة الثورة في عين الشعب ، غير أن شعبيتها وتقدميتها تغلبت على محاولته في ابعاد الجماهير عنها لكي يتسنى لدكتاتورية قاسم أن تئدها وهي في المهد » .

« وخابت ظنون الحزب الشيوعي وتقديراته ، لأن الجماهير كانت فعلاً تكافح وتناضل بشكل منظم ، ومن زمن بعيد ، من أجل اسقاط الدكتاتورية ، ولذلك سرعان ما خذلت تلك التقديرات وأسقطتها من الحساب » ويقول حمدي أيوب (عارف) عضو لجنة منطقة بغداد للحزب الشيوعي العراقي ، وأحد أبرز وأنشط عناصر الحزب المذكور ما يلي : -

« في الأيام الأخيرة من أيام قاسم ، كان المعروف والملموس والواضح ان حكم قاسم كان في طريقه الى الانهيار ، وأن جميع فئات الشعب قد ضجت من ويلاته ، وأن الاستقلال الوطني قد اصبح هدفا للضياع ، ولقد تردت أحوال الشعب المعاشية والاقتصادية ، وتلكأ الاصلاح الزراعي ، وانتعشت العناصر الاقطاعية ، وأخذت تسترجع نفوذها في الريف العراقي ، ووقف قاسم موقفاً متخاذلاً وخيانياً من المفاوضات مع شركات النفط . ومن هنا كان الشعب على أحر من الجمر ينتظر شرارة الحركة الهادفة الى اسقاط حكمه ، وتغيير الواقع العراقي » .

« ان الحزب الشيوعي لم يكن يملك امكانية الصمود أمام اية حركة تستهدف القضاء على حكم قاسم ، ولذلك وقف من الاضراب الطلابي موقفاً ذليلا خانعاً لحكومة قاسم ، انه ساعد أفراد الانضباط العسكري على التنكيل بالطلبة المضربين ، ووقف مواقف واضحة في كسر الاضراب ، وقد توج جميع ذلك بموقفه الخياني صبيحة ١٤ رمضان حين تصدى للثورة واستنفر الجماهير ، ودعاهم الى حمل السلاح ، فكان سبباً في تساقط الضحايا » .

٢ ـ أزمة الحزب الشيوعي العراقي وأزمة قيادته

ما كان لسياسة الحزب الشيوعي العراقي ، المعادية للثورة ولمصالح الجماهير وانهيار المقاومة اليائسة التي عول عليها كثيراً ، لتمر دون ان تترك الأثر السلبي الواسع في واقع ومستقبل الحزب المذكور .

وان الانهيار الفكري والنفسي والتنظيمي ، الذي تعرض له الحزب الشيوعي على نطاق واسع كشف إلى حد كبير عن ازمة الحزب وأزمة قيادته لسنوات طويلة وشخص الأمراض التي كان يعاني منها ، وأعطى الملامح لوضعه ومستقبله في إطار الفهم والممارسات الخاطئة ، التي كانت تجري في صفوفه وفي قيادته .

ومن خلال اقوال شيوعيين قياديين عملوا في مراكز متقدمة في الحزب الشيوعي العراقي خلال تلك الفترة، يمكن تلخيص أبرز مظاهر أزمة الحزب وأزمة قياداته بما يلي :

الوضع القيادي :

« لم تكن للحزب الشيوعي العراقي قيادة جماعية حسب المفهوم المعروف بين العاملين في الحقل السياسي . . . وان هذه القيادة انعدمت انعداما تاما خلال الفترة التي سيطر فيها عامر عبد الله وبهاء الدين نوري على الحزب ، كما انعدم التوجه ، وأهينت الجماعية . . وكانت الأعمال الجوهرية للحزب منوطة بالسكرتير حسين الرضوي (سلام عادل) وبهاء الدين نوري ومحمد حسين ابو العيس وعامر عبد الله ، الذي انفرد بالحظوة في مقر عبد الكريم قاسم لصلته المتينة به »[٢٥] .

«في أواخر عام ١٩٥٨ وأواسط ١٩٥٩ حدثت مسائل خطيرة في البلاد، وكان على اللجنة المركزية أن تجتمع وتبحث في اتجاه الوضع في البلاد والموقف من هذه الأحداث ، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث ، بل سارت الأمور من سيء الى أسوأ . ولم تقم اللجنة المركزية بواجبها القيادي ، وانما كانت تسيّر الحزب رغبات ثلاثة أو اربعة من قادته . . أما سائر أعضاء اللجنة المركزية ، فكانوا يسيرون مع التيار دونما شعور بالمسؤولية ، ولقد

(٢٥) من أقوال عبد القادر اسماعيل ـ عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في ندوة تلفزيونية في ١١/ آذار/ ١٩٦٣ .

حدثت أمور لم نسمع بها إلا بعد حين وكأننا خارج العراق »[٢٦] .

« إن القيادة كلها وسياسة الحزب كلها ونشاطه كله واعمالها كلها ، قد تركزت بعدد ضئيل جداً من القادة في الحزب . . بعيدين عن التحسس بمشاعر القواعد الحزبية إن الحفنة التي استبدت بالقيادة كانت تقمع النقد بلا رحمة ، استجابة لبعض العوامل السيكولوجية التي تمور في أعماقها . فالغطرسة وغرور السلطان والرغبة في العيش بكسل وترف ونعمة ، جعل منهم خصوماً لفضيلة النقد »[٢٧] .

مثال ذلك « لقد عقدت اللجنة المركزية آخر اجتماعاتها قبل الثورة ـ ٨ شباط ١٩٦٣ ـ إما باسبوعين أو ثلاثة أسابيع ـ وقد حضر حوالى ١٥ عضواً وغاب عنه بعضهم . . لقد أعد سلام عادل تقريراً عن موقف الحزب من الأكراد ومن حكم عبد الكريم قاسم ، وحاول أن يلقيه شفوياً في الاجتماع ، ولكن ثارت حوله معارضة شديدة قبل أن يحظى بالاستماع . وكان وجه المعارضة ، أن اللجنة المركزية بين أن تختار الاستماع ، إلى التقرير او تناقش هذا التقرير ، وما دام الرجل على وشك أن يلقي تقريره فليس اذن هناك ما يدعو إلى مناقشته . وادعى مؤيدو سلام عادل بأن الوقت لا يتسع للمناقشة ، وذلك هروباً من إيضاح ما يرام إيضاحه »[٢٨] .

« لقد أدى ذلك إلى ان تستبد بالرأي حفنة من الأفراد . . . تقرر ما تريد بصرف النظر عن أن ما تقرره خطير أو حاسم او ضار للجماهير . ونتيجة لهذا الاستبداد اتخذ الحزب مواقف عديدة أصابت مصالح الشعب والوطن بالاضرار الفادحة .

وكان يتعكز على ما يسمى بالصيانة ، ولذلك لم يكن هناك أي مجال لعقد مؤتمر للحزب أو لإجراء انتخابات القيادة طيلة هذه السنوات ، وهذا جعل من الصعوبة بمكان ، التعرف على الوصولي أو على ذي الكفاءة ، تمهيداً لانتقاء القيادة التي تتفهم مصالح الجماهير وتدافع عنها ، وتعمل وفق مصلحة الشعب ، وعلى ضوء السياسة التي يرسمها الحزب نفسه ، وعلى أساس إدراك المصالح الحيوية للشعب .

وبغض النظر عن بعض المواقف المنفردة والمنعزلة في هذا الموضوع ، أو في بعض المطالبات بعقد مؤتمر للحزب . . ولا سيما بعد ثورة ١٤ تموز ، وجد أن الفردية

(٢٦) من الأقوال الخطية لعزيز أحمد الشيخ ـ مرشح المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي .
(٢٧) من أقوال عدنان جلميران ، عضو اللجنة المحلية في الموصل ، في ندوة تلفزيونية في ٢٨/ آذار/ ١٩٦٣ .
(٢٨) من أقوال عبد القادر اسماعيل ، عضو اللجنة المركزية في ندوة تلفزيونية في ١١/ آذار/ ١٩٦٣ .

والدكتاتورية تسودان الحزب ، وأن أي عضو كان من الممكن أن يتعرض إلى القمع والتشهير والفصل والطرد . . ولقد حدثت حوادث عديدة ، وطنت الأذهان على أن اللجنة المركزية قد تجمدت ، فحامت حولها الشبهات والتهم »[٢٩] .

« وفي السنوات الاخيرة . . أحاطت قيادة الحزب نفسها بهالة من القدسية والفردية ، وشجعت التملق والتزلف في سلوك أعضاء الحزب ، فأصبح كل قائد منصرفاً الى خلق بطانة من الكادر الحزبي والأعضاء لمساندته في اتجاهاته ودعم ميوله الشخصية . ومن الطبيعي ان يشكل هذا العمل بجوهره ابتعاد عن النظام الداخلي الذي يقول شيئاً ليمسخه التطبيق شيئاً آخر . فكانت مظاهر الدكتاتورية والفردية أن يقمع النقد في الحزب بقسوة ، وأن تمجد قيادة الحزب وتقدس باسم الاحترام .

ومن المظاهر التي عاشتها قيادة الحزب ، الحياة المترفة الارستقراطية ، فأصبحت نفاقاً تلك الدعاية التي كان الحزب يخلعها على نفسه بأنه حزب العمال والفلاحين ، فقد نقضها سلوك قادته في حياتهم اليومية ، عندما اقتنوا أفخر السيارات وسكنوا اجمل القصور ، ونعموا بأروع الأثاث ، وعاشوا الحياة برفاهية . وهذا ما وقف عليه الرأي العام في البيوت والأوكار الحزبية ، ولا سيما أوكار قياديه ، رغم ظروف العمل الحزبي السرية التي كانت تتطلب غير ذلك »[٣٠] .

فقدان المبادرة الذاتية :

استمد الحزب الشيوعي مواقفه تجاه القضايا القومية والدولية من موقف الأممية الشيوعية ، وعندما ظهرت القضية الفلسطينية ، كقضية مهمة ، خلال عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ ، لم يستطع الشيوعيون أن يتخذوا موقفاً يتسم بالمبادرة الذاتية منها ، وإنما استمدوا موقفهم من مواقف الأحزاب الشيوعية « الشقيقة » . و « في سنة ١٩٤٨ قابل عدد من الطلاب العراقيين الذين كانوا يدرسون في باريس القائد الشيوعي البارز (مارسيل كاشان) ليلتمسوا منه رأيه في قضيتنا الكبرى . . . قضية فلسطين ، ولكنه اعتذر عن ذلك . . . وأوصاهم بالتمسك بموقف الاتحاد السوفياتي الذي كان يتبنى التقسيم ، فالرجل يؤيد التقسيم ما دام الاتحاد السوفياتي يريد التقسيم . فوضع هؤلاء

(٢٩) من أقوال شريف الشيخ ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في ندوته التلفزيونية في ١٤/ ٤/ ١٩٦٣ .

(٣٠) للمزيد من التفاصيل انظر « الكتاب الأسود » إصدار وزارة الإرشاد ١٩٦٣ .

الطلاب على أثر هذه المقابلة كراساً بعنوان (ضوء على القضية الفلسطينية) . ومن خلال هذا الكراس استمد الحزب الشيوعي العراقي بياناته وعليه شيد سلسلة مواقفه الخيانية »[٣١] .

وفي علاقاته بالأحزاب الشيوعية العالمية ، أخذ الحزب الشيوعي يستمد مواقفه من الحزب الشيوعي السوفياتي بناء على نصيحة المستر (هاري بوليت) سكرتير عام الحزب الشيوعي البريطاني حينذاك ، وقد اعترف بذلك سلام عادل نفسه ، فذكر أنه خلال حضوره عام ١٩٥٤ مؤتمر لندن للأحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الواقعة تحت النفوذ البريطاني قال لبوليت : « إننا نستمد خططنا وسياستنا من المصادر الصينية » لكن بوليت طلب منه « أن يأتمّ الحزب الشيوعي العراقي بالحزب الشيوعي السوفياتي مستمداً منه مباشرة خططه وسياسته » وقد طبقت هذه الوصية فعلاً[٣٢] . ولكن مع ذلك ظهرت بعض الاتجاهات المتأثرة بالصين في جريدة « اتحاد الشعب » ، التي أخذت توجه التثقيف الحزبي وفق النشرات الصينية ، فنشرت كراساً سبق أن نشرته جريدة « النجم الأحمر » الصينية ، بالرغم من انطوائه على أعنف هجوم يمكن أن يوجه للسياسة السوفياتية ، ونشره الحزب بعد ذلك بشكل كراس خاص ، وزعه على الأعضاء وعلى الرأي العام . وعندما طرحت قضية الخلاف الصيني ـ السوفياتي في مؤتمر الأحزاب الشيوعية في موسكو عام ١٩٦٠ ، كان من المفروض أن يطرح الحزب الشيوعي أفكاره بما يتناغم والاتجاه الصيني ، ولكن الذي حدث ، أنه كان يميل حيث يميل الوفد السوفياتي ، فيصوت لما يصوت له ، ومع ذلك ، فإن هذا الموقف لم يرض السوفييت لأنه لم يشجب شجباً شديداً موقف الصين . فعرضت هذه الغلطة وفد الحزب الشيوعي إلى حساب عسير ، كما عرضت رئيس الوفد الى تهديده بفقدان عضويته من الحزب[٣٣] ، فتحول الحزب الشيوعي العراقي تحولاً جذرياً إلى تأييد موقف الاتحاد السوفياتي ، وأخذ « يصم أية رغبة في المناقشات أو إبداء بعض التحفظات على مواقف الاتحاد السوفياتي ، يصمها بالانتهازية والتخريب والمروق والخيانة ، ويحاربها بصرامة »[٣٤] .

(٣١) من اقوال عدنان جلميران ، عضو اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في الموصل في الندوة التلفزيونية في ٢٨/ آذار/ ١٩٦٣ .

(٣٢) المصدر نفسه .

(٣٣) من اقوال الدكتور حسين الوردي ، عضو لجنة منطقة بغداد للحزب الشيوعي العراقي ، في الندوة التلفزيونية في ٢٨/ آذار/ ١٩٦٣ .

(٣٤) من أقوال باسم مشتاق ، عضو لجنة منطقة بغداد للحزب الشيوعي العراقي في الندوة التلفزيونية في ٢٨/ آذار/ ١٩٦٣ .

وفقدت منظمات الحزب المهنية والنقابية عنصر المبادرة الذاتية في طرح آرائها في المؤتمرات العالمية ، وأصبحت تستمد مواقفها من مواقف الوفود السوفياتية . وقد أوضح ذلك باسم مشتاق ، عضو لجنة منطقة بغداد للحزب آنذاك وعضو وفد اتحاد الطلبة لحضور المؤتمر الخامس لاتحاد الطلبة العالمي الذي عقد في بكين بقوله :

« كنت ، قبل أن نغادر العراق ، اقترحت على المسؤول الحزبي عن سفرنا (وكان عبد الرزاق الصافي) أن يعقد الوفد ولو اجتماعاً واحداً على الأقل لتحديد موقفنا والاتفاق على وجهات نظر مشتركة ، لمعرفة رأي الحزب في القضايا التي ستطرح في المؤتمر أثناء انعقاده . ولكن عبد الرزاق الصافي سخر من اقتراحي واعتبره اقتراحاً ساذجاً بسيطاً وقال لي بالنص : لماذا تتعب نفسك ؟ أمامكم الوفد السوفياتي » .

واضاف الى ذلك قوله :

« وعندما سافرنا لحضور المؤتمر المذكور ، كان المفروض أن نمثل وجهة نظر الطلبة العراقيين . . في الكثير من الاحيان ، وأثناء جلسات المؤتمر كنا مشغولين بالحديث فيما بيننا دون أن نولي القضايا الدائرة في المؤتمر انتباه ، حتى لحظة التصويت ، وعند ذاك يلتفت رئيس الوفد إلى ناحية الوفد السوفياتي لاستكناه موقفه ، وللتصويت على ما يصوت له من المسائل المطروحة في ذلك المؤتمر . . دون معرفة ما هية القضية مدار النقاش ، وهكذا طبقنا ـ مع الأسف ـ أسلوب النواب السعيديين أثناء عملية التصويت »[٣٥] .

ولم يمتلك الحزب الشيوعي القدرة حتى على تحديد مواقفه من القضايا التي يعيشها ، فعندما طرح الحزب شعار الاشتراك بالحكم ، و« ساءت العلاقات نسبياً وعلى مدى ضيق بينه ـ الحزب الشيوعي العراقي ـ وبين عبد الكريم قاسم . . . كان جورج تلو ، وهو عضو المكتب السياسي ، يعالج مرضه في موسكو ، وفجأة قطع عليه الحزب الشيوعي السوفياتي علاجه . . وأرسله بسرعة الى العراق مزوداً بتعاليم صريحة توصي الحزب الشيوعي العراقي بعدم استفزاز عبد الكريم قاسم ، وبسحب شعار الاشتراك في الحكم . وبسرعة فائقة اختفى ذلك الشعار، وخمدت المظاهرات ، وجفت الاجتماعات التي كانوا يطبخون فيها تثقيف قواعدهم بذلك الشعار »[٣٦] .

(٣٥) المصدر السابق .

(٣٦) من اقوال عدنان جلميران ، في الندوة التلفزيونية في ٢٨/ آذار/ ١٩٦٣ .

وفي العلاقات الدولية ، سار الشيوعيون في سياسة ذيلية ، يمكن القول معها بأنهم « ملكيون أكثر من الملك » ، فعند حدوث الأزمة الكوبية عام ١٩٦٢ « كان الحزب الشيوعي العراقي يعالج الموقف بنشاط محموم ، ويصدر التوجيهات التحريرية يومياً لملاحقة التغييرات والتناقضات السريعة التي انطوى عليها موقف الاتحاد السوفياتي ، الى أن انكشفت الأمور عن سحب الاتحاد السوفياتي لقواعده الصاروخية من كوبا . فعند ذاك اجتمع مكتب بغداد ، وكان بين الحاضرين المسؤول الحزبي (هادي هاشم الاعظمي) عضو اللجنة المركزية ، و (عبد الرحمن منصور) و(زكية شاكر) و (الدكتور حسين الوردي) . . وفي هذا الاجتماع اشار عبد الرحمن منصور إلى وجود تنازل في هذا الموقف وبين أنه حتى من وجهة النظر الماركسية لا بأس من قيام الشيوعيين بتنازلات ، بينما شجب هادى هاشم الموقف شجباً صارماً ، ورفض استخدام كلمة التنازل إطلاقاً ، واتخذ قرار بتثقيف المنظمات وابلاغها أن موقف الاتحاد السوفياتي لا يحمل في ثناياه أي تنازل إطلاقاً وانما العكس هو الصحيح . . وعلى هذا جرت منظمات الحزب الشيوعي العراقي . . ولكن بعد أيام معدودة ألقى خروشوف خطاباً في مجلس السوفييت الأعلى وذكر في جملة ما ذكر ، أن الاتحاد السوفياتي تنازل ، ثم أخذ يدعم هذا التنازل بعدة مبررات ، ومذئذ أصبح موقف قيادة الحزب والتكتيك الحزبي وحتى الأعضاء المتقدمين . . أصبحوا أضحوكة »[٣٧] .

خرق الشرعية الحزبية وقمع النقد :

« المفروض أن الحياة الحزبية الداخلية تعتمد المركزية الديمقراطية ، أساساً، اي اتباع الأسس الديمقراطية عند اتخاذ القرارات وفي رسم الخطط والسياسة وأن الأغلبية هي التي تبت في القرارات ، والأقلية تتبعها ، بينما الواقع ان القرارات كانت رهناً بإرادة القيادة المركزية ، وهي حفنة لا يتجاوز عددها الخمسة ، تقرر كل شيء في سياسة الحزب وفق أهوائها وارتباطاتها بالخارج ، وتسيّر الحزب كله بأسلوب أعمى جامد ، ولكنها كانت تغطي وتموه هذه المهازل بالممارسة الشكلية للنقد والنقد الذاتي . أما من ينتقد القيادة نقداً صحيحاً فكان يجازى بحملة واسعة من التشهير والشتائم والاتهام بالجاسوسية وغيرها .

وقد استغل الحزب الشيوعي ظروف العمل السري ، والتأليه الذي غلف به القادة

(٣٧) من اقوال باسم مشتاق ، في الندوة التلفزيونية في ٢٨ / آذار ١٩٦٣ .

أنفسهم ، بحيث أصبحت قواعد الحزب معزولة عن القيادة . . جعلهم مجرد (براغي) صغيرة في آلة فقدت أدميتها وانسانيتها ، لتنفذ أبدا ودائماً الأوامر الصادرة من حفنة أفراد تسمى القيادة »[٣٨] .

ويكمل بديع عمر نظمي ، عضو مكتب التثقيف في لجنة منطقة بغداد هذه الصورة فيقول : [٣٩]

« الحياة الحزبية الداخلية كانت تربي الأعضاء بالتدريج إلى مجرد آلات عارية من صفات الاستقلال الفكري والمبادرة والايمان بقيم الإنسان . . ومن هنا كانت عملية تثقيف الأعضاء ، تربي روح الجمود والطاعة العمياء اللاإنسانية . . والشخص الذي كان مثلاً يقف بصلابة جدية ضد قيادة الحزب أو يترك الحزب ، فمن السهولة أن يصبح هدف لحملة تشهير قاسية ، أو يوصم بالخيانة والجبن والاندحارية ، الامر الذي جعل اكثر الأعضاء يترددون أو يخشون الخروج من الحزب » .

«وهناك عوامل اقتصادية لعبت دوراً كبيراً في ارتباط الأعضاء في الحزب ، فقد أصبح هذا الارتباط اقتصادياً عندما وجدوا أنفسهم يعيشون على حساب الحزب ، ولذلك فقدوا اتصالهم بالحياة والمجتمع ، ليكونوا من محترفي العمل الحزبي . فهؤلاء الاشخاص كان من الصعب عليهم ، في ظروف كهذه ، أن يتخلوا عن الحزب ، لأن تخليهم يؤدي إلى ان يعانوا من ضائقة مالية قاهرة » .

ويؤكد هذه الحقيقة عصام القاضي مسؤول لجنة منطقة بغداد للحزب الشيوعي العراقي إذ يقول :[٤٠] .

« التربية الحزبية التي سجنتنا في إطار خاص من التفكير ، أقسرنا على السير بشكل أعمى وفق خط واحد بدون أن نلتفت يمنة ويسرة أو نقيم وزناً للحقائق » .

ثم يعود حمدي أيوب عضو لجنة منطقة بغداد . فيورد مثالاً على هذه السلوكية وقمع النقد ، والآثار التي ترتبت على ذلك في واقع الحزب الشيوعي فيقول :[٤١]

(٣٨) من أقوال عدنان جلميران في الندوة التلفزيونية في ١٩٦٣/٣/٢٨ .
(٣٩) من اقوال بديع عمر نظمي في الندوة التلفزيونية في ١٩٦٣/٤/١ .
(٤٠) من اقواله في الندوة التلفزيونية في ١٩٦٣/٣/٢٨ .
(٤١) من اقواله في الندوة التلفزيونية في ١٩٦٣/٣/١١ .

« إن لجنة الرصافة ، اجتمعت قبل ثورة ١٤ رمضان بأيام قليلة لمناقشة قضية كوبا ، وفي هذا الاجتماع انبرى أحد الأعضاء لموقف الاتحاد السوفياتي ، دامغاً إياه بالخطأ ،فجوبه بنقد شديد . وقد افهموا بأن مناقشة هذه القضية تشكل خرقاً للنظام الداخلي ولمبدأ المركزية الديمقراطية في الحزب ، ولهذا لم تكتف قيادة الحزب بالنقد والتأنيب ، إنما اتخذت قراراً بتجميد ذلك العضو ، ومنعت منعاً باتاً مناقشة أي قضية تتحرش بمواقف الاتحاد السوفياتي . وأخيراً وجهت إلى ذلك العضو عقوبة أدبية ليكون عظة لبقية أعضاء اللجنة ، حتى يتجنبوا مناقشة مواقف الاتحاد السوفياتي في المستقبل . وهذا قد أدى إلى كبت في داخل الحزب ، وقتله في نفوس الأعضاء ، فأفضى بهم ذلك إلى تجريدهم من القدرة على نقد حتى القضايا القريبة منهم والتي لها علاقة بعملهم ، وهذا كله كان التيار الدكتاتوري الفردي الذي اجتاح الحزب في صالح قيادته » .

« وفي واقع كهذا كان أي عضو يعارض الأخطاء الفظيعة التي يرتكبها الحزب ، هدفاً للتجميد والطرد والتشهير . . أو كان يقصى من مكان عمله إلى مناطق أخرى ، ويحاط بسرية تامة » .

« وفعلاً تعرضت في الاشهر الأخيرة ، بعض كوادر الحزب إلى إجراءات تنكيلية من قبل القيادة ، فمنها من قذف خارج بغداد ، ومنها من وضع تحت الحجر ، ومنها من ذاق مرارة التشهير » .

مالية الحزب وأوجه الصرف السيئة :

قال عدنان جلميران عضو اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في الموصل[٤٢] :

« المفروض من الناحية الرسمية أن موارد الحزب إنما هي حصيلة التبرعات واشتراكات الأعضاء والمؤازرين والأصدقاء،ولكن الواقع أن الحزب الشيوعي العراقي كان يتفنن في اكتشاف الموارد المالية . وكان يسخر فرق السحل وزمر الشقاوة للوقوف أمام البيوت الآمنة ، ومطالبة اصحابها بالمبالغ المأمولة عن طريق الإكراه أو التهديد ، فيستوفي هذه الاموال بموجب وصولات تحمل صور « فهد » .

(٤٢) من ندوة تلفزيونية في ١٩٦٣/٣/٢٨ .

« وهناك مساعدات اخرى تأتي من خارج الوطن ، بالإضافة إلى ماكان يبتزه من أموال الدولة » .

« اما انواط ـ فهد ـ فهي اوراق ذات فئات تتراوح بين مائة دينار وخمسين فلساً وقد فرضها الشيوعيون على أبناء الشعب تدعيماً للتبرعات التي بلغت عشرات الآلاف ، مضافاً إليها المنهوب والمسلوب وآلاف الدنانير » .

« هذه الثروةالكبيرة التي كانت تستقر في جيوب عدد معين من العناصر القيادية ليعيشوا حياة قوامها الترف والكسل والاسراف دون أن تأخذهم في ذلك لومة لائم ، ودون أن يشعروا بأن الخمسين فلساً انما هي آتية من عامل أو فلاح أو كادح أو فقير » .

« وفي حقل الامدادات المالية ، من المعروف أن عدداً كبيراً من القادة الحزبيين يغادرون العراق إلى الاتحاد السوفياتي بشكل خاص وأقطار المعسكر الاشتراكي ، ليقضوا هناك أوقات طويلة مفعمة بالترف ،و ليعودوا بعد ذلك مثقلين بالهدايا والملابس . ان ناصر عبود ،وهو عضو لجنة مركزية للحزب ، عندما غادر الاتحاد السوفياتي منحوه سبعة الاف روبل ليشتري بها هدايا حسب زعمهم . . وكناصر عبود كان عصام القاضي الذي كلفه سلام عادل سنة ١٩٥٧ بالسفر على متن طائرة إلى لبنان فسوريا تحت ستار مهمة حزبية ، وعاد ومعه حقيبة كبيرة جداً تحتوي آلات تصوير وهدايا ثمينة . . الذي يدل على فداحة الأموال التي اشتريت بها » .

ويتحدث عصام القاضي مسؤ ول لجنة منطقة بغداد عن مصادر مالية الحزب ، وهو المطلع على ذلك فيقول : (٤٣)

« تكاد تكون مسألة استلام (الحزب) المبالغ المالية من الخارج بالنسبة لكل الحزبيين المتقدمين في الحزب مسألة واقعية . فمثلاً كانت مجموع الأموال التي تستلمها منطقة بغداد ، لا يتجاوز في احسن الاحوال والأوقات أربعة آلاف دينار . وكانت هذه المنطقة تصرف أكثر من هذا المبلغ على شؤ ونها الخاصة » .

« ومن المعروف أن الحزب كان يمد المناطق الجنوبية ومنطقة الفرات الأوسط بمئات وألوف الدنانير . وكان ينفق على شؤ ون مطابعه وبيوته وقصور القادة الحزبيين وسياراتهم ، حيث لكل قائد بيت او بيتان او ثلاثة وسيارة او سيارتان ، كما كان ينفق على

(٤٣) من الندوة التلفزيونية في ٢٨/ ٣/ ١٩٦٣ .

سفرات أعضائه إلى الخارج . فمثل هذه المبالغ الطائلة لم تكن بأية حال حصيلة الاشتراكات ، ولم تكن نتيجة أي مورد آخر من داخل مدينة بغداد ، وإنما كانت تأتي من الخارج » .

التربية والممارسات اللاقومية :

يقول حسين الوردي (٤٤) عضو لجنة منطقة بغداد للحزب الشيوعي العراقي خلال تلك الفترة ما يلي :

«إن حركة التحرر العربي ، ليست نتيج هذا اليوم أو هذه السنة والسنوات الأخيرة الماضية فقد ولد التحدي العربي منذ وطأت أقدام المستعمرين أرضنا العربية . وليس بخاف على أحد فداحة التضحيات والنضالات التي جاء بها الشعب العربي ـ عبر العصور ـ في كفاحه العادل من أجل بناء حياته وحياته كأمة عربية، بل وحتى اطفالنا في المدارس ، يعرفون هذا التاريخ المجيد ، الذي صنعه العرب في العراق وسوريا وفي مختلف أنحاء الوطن العربي ، من المحيط الى الخليج . . سواء في المغرب أو الجزائر أو طرابلس أو مصر . فالشعب العربي ، كبقية الشعوب ، له أصالته وله أفكاره ومثله الإنسانية ، وله قدراته وطاقاته المرصودة لتحقيق أهدافه وبناء حياته ، ولكن السيطرة الاستعمارية ، عملت على أن تضعف الشعب بالتجزئة . ومن هنا أصبح نضال العرب ضد التجزئة ، كالنضال ضد الاستعمار ، يرتبط احدهما بالاخر ، كما أصبح الاستقلال الوطني يرتبط بمكافحة التجزئة وبالكفاح من أجل الوحدة . فحركة التحرر العربي التي نشأت عبر العصور ، انما تطمح الى بناء حياة الأمة العربية بناء وحدويا باليد العربية ، استناداً الى مصالحها وأفكارها ومثلها وتربيتها » .

وفي هذا الموضوع يتحدث باسم مشتاق (٤٥) عضو لجنة منطقة بغداد ، فيكشف عن واقع موقف الحزب الشيوعي العراقي اذ يقول :

« إن مسألة أن العرب أمة أم ليسوا أمة قديمة . . حيث كان النضال العربي في اوجه وفي زخم متصاعد ، وحيث كان العرب ، يعبرون ـ من شتى افكارهم ـ عن ارادتهم

(٤٤) من ندوة تلفزيونية في ٢٨/ ٣/ ١٩٦٣

(٤٥) من ندوة تلفزيونية في ٢٨/ ٣/ ١٩٦٣ .

لتأكيد أنهم أمة واحدة . فعند ذاك كانت هذه المسألة داخل الحزب مثار نقاش يحوم حول حقيقة الأمة العربية ، وهذا بالذات ، لا يفصح الا عن ضحالة الحزب وسطحية وتفاهة مواقفه من القضايا العربية ، وقضايا الأمة العربية » .

ويقول شريف الشيخ [٤٦] عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي :

« حفل تاريخ الحزب الشيوعي العراقي بمواقف كثيرة غير مشرفة ، فضمن مطبوعاته ، كان يتغنى بالنظرة الاقليمية الضيقة ، وينزع الى تأكيد مقومات التجزئة وحين يضطر الى التحدث عن احدى الثورات العربية ، كان يتحدث عنها بشكل عابر ،بالرغم من ان الحركة التحررية للأمة العربية هي حركة واحدة . (واقترن ذلك بموقف المعاداة غالباً) - ونحن جميعا على بصيرة من موقف الحزب تجاه ثورة ١٩٤١ المعادية للاستعمار والنازعة الى تحرير العراق ، تلك الثورة ، التي قامت بها القوى القومية في القطاعين العسكري والمدني . . . لقد عارض الحزب هذه الثورة وناهضها ، وأصدر البيانات والكتب داعيا الى مقاومتها » .

ويوضح عدنان جلميران [٤٧] ابعاد موقف الشيوعيين هذا فيقول :

« جميع الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية ، ومنها الحزب الشيوعي العراقي ، وقفت من قديم الزمان موقف المعاداة والمحاربة لجميع التيارات السياسية والحركات التقدمية للقومية العربية ، وناوأت - بشكل خاص - الاتجاه التقدمي الثوري للأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية » .

ويعود حسين الوردي [٤٨] ليؤكد هذه الناحية ، ويتحدث عن المواقف العملية للحزب الشيوعي العراقي بهذا الصدد فيقول :

« اننا نستطيع أن نجد في تاريخ الأحزاب الشيوعية بالبلاد العربية كثيراً من المواقف التي تناوىء مصلحة الشعب العربي . . . ولا شك ان موقف الشيوعيين من قضية فلسطين ، كان في طليعة تلك المواقف التي دمغت بوصمة عار جبين الشيوعية في البلاد العربية » .

(٤٦) من ندوة تلفزيونية في ١٤/ ٤/ ١٩٦٣ .
(٤٧) من ندوة تلفزيونية في ٢٨/ ٣/ ١٩٦٣ .
(٤٨) عن ندوة تلفزيونية في ٢٨/ ٣/ ١٩٦٣ .

« ففي سنة ١٩٤٨ وقفنا من قضية فلسطين موقفاً خذلنا فيه مصلحة الشعب العربي » .

وحول هذا الموقف يقول عدنان جلميران : [٤٩]

« إن الشيوعيين العراقيين ، كانوا يقضون أوقاتهم في النقاش المخزي من وجهة النظر الماركسية لتبرير قومية شذاذ الآفاق الصهاينة وترسيخها في أرض فلسطين ، بافتعال لغة مشتركة ، وعادات مشتركة ، وأرض مشتركة ، تمهيداً لاقرار حقهم في تشكيل كيان تقوم لهم به دولة » وعن موقف الحزب الشيوعي من الثورة المصرية ، وقضايا العرب المصيرية ، يقول حسين الوردي : [٥٠] .

« وكان موقفنا من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر . . موقفاً سلبياً . وكانت هذه الثورة هدفاً للغمز واللمز . ولكن عندما أقبلت مصر على شراء الأسلحة من الدول الشيوعية أعلن الشيوعيون تأييدهم . . . »

« والحزب الشيوعي السوري ، أعلن على لسان خالد بكداش ، ثلاثة عشر بنداً كشرط للوحدة ، وكانت هذه البنود لا تحمل بين طياتها إلا جراثيم الانفصال ، وهي أبرأ ما تكون من الوحدة . . . » .

« في ذلك الوقت كان أحد قادة الحزب الشيوعي خارج العراق في احدى الدول الشيوعية ،اجتمع بخالد بكداش ، وسأله عن مغزى تلك البنود المتسلسلة بثلاثة عشر بندا ، كلها يؤكد الانفصال ، لماذا لم يضع البند الرابع عشر لتأكيد الانفصال بصورة واضحة وصريحة ؟

فنفي خالد بكداش حاجته الى وضع بند كهذا لتقرير الانفصال بأسلوب ظاهر مكشوف ، مؤكداً على ان ما جاء في البنود الثلاثة عشر كاف لضرب الوحدة . وعلى نفس النهج سار الحزب الشيوعي العراقي » .

« ان الحزب الشيوعي ، لم يرفع شعار الاتحاد الفدرالي في سنة ١٩٥٨ ، إلا لعرقلة زحف الوحدة ، وحتى هذا الشعار قد تخلى عنه الحزب ونبذه بعد مرور أربعة أو خمسة شهور على رفعه » .

(٤٩) عن ندوة تلفزيونية في ٢٨/ ٣/ ١٩٦٣ .
(٥٠) عن ندوة تلفزيونية في ٢٨/ ٣/ ١٩٦٣ .

ويكمل بديع عمر نظمي[٥١] عضو مكتب تثقيف لجنة منطقة بغداد الصورة ، حين يتحدث عن اهمال الشيوعيين للكفاح العربي ، وتحريف الشعارات والممارسات العملية المعادية للوحدة التقدمية اذ يقول :

« كان إهمالاً متعمداً وشنيعاً لكفاح الشعب العربي نفسه ، ولكفاح الجماهير نفسها في سبيل التحرر .

أما حركات التحرر العربي ، فمن المعروف ان الشيوعيين لا وزن لهم فيها ، بل وقفوا ضدها ، ولذلك أهملتها (صحفهم) .

وموقفنا من القومية العربية ومن شعارات التحرر العربي ، فكنا نحرف شعاراتها ونتظاهر بتبنيها ، ونحن منافقون ، وعلى هذا كان موقفنا من الوحدة » .

ويعود عصام القاضي[٥٢] مسؤول لجنة منطقة بغداد للحزب الشيوعي العراقي خلال تلك الفترة ، ليدعم ما قاله رفاقه بصدد التشويهات التي أجراها الحزب الشيوعي على القضية القومية ، ومسألة الوحدة العربية في أدبياته ونشراته واجتماعات المنظمات الشيوعية ومواقفه السياسية ، ويتحدث عن المحاضرات التي كان يلقيها قادة الحزب الشيوعي بهذا الاتجاه فيقول :

« محاضرة عامر عبد الله التي ألقاها ، (أضواء على القضية القومية) هذه المحاضرة لم تكن منطوية على اي بحث للقضايا العربية ، ولكنها كانت مفعمة بشتم وازدراء المفاهيم العربية ، إن عامر عبد الله اختتمها بنظرية جديدة ، مفادها أن الأمة العربية ليس من الضروري أن تتلاحم بأية صلات وحدوية ، وأن العلاقات في المستقبل غامضة ، عصية على التكهن بما يحددها .

وحين ثار احتجاج على هذه النظرية ، واتهامها ، بمخالفة الماركسية ، قيل للمجتمعين ان السيد عامر عبد الله يطور الماركسية !!» وكانت النتيجة كما يقول حسين الوردي[٥٣] :

---

(٥١) من ندوة تلفزيونية في ١/ ٤/ ١٩٦٣ .

(٥٢) من ندوة تلفزيونية في ٢٨/ ٣/ ١٩٦٣ .

(٥٣) عن ندوة تلفزيونية في ٢٨/ ٣/ ١٩٦٣ .

«التقى الطرفان : الحزب الشيوعي وعبد الكريم قاسم ، الحزب تحدوه رغبة في السيطرة على الحكم لتنفيذ مصالحه الخاصة ، وقاسم تستعبده شهوة الحكم الفردي ، فالتقى الاثنان ، واتفقا على معاداة حركة التحرر للشعب العربي » .

ويقول عدنان جلميران[٥٤] :

« هذه السياسة ، من الطبيعي تؤدي الى تمزيق وحدة الصف الوطني ، وتفتيت الجبهة الوطنية ، واشاعة الارهاب والرعب بين الناس ، والى قيام الشيوعيين بجرائمهم المعروفة ضد الحركة القومية العربية ، والى تكوين هذا الكابوس الذي جثم فوق الشعب العراقي خلال هذه السنوات » .

التفريط بوحدة الصف الوطني :

يقول شريف الشيخ[٥٥] عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في تلك الفترة :

« لو رجعنا القهقرى عشر سنوات ـ او اكثر ـ لوجدنا الحزب يتخبط بمواقفه الملتوية من قضية الجبهة .

ففي سنة ١٩٤٦ ؛ اجيزت بعض الأحزاب ، وظل يمارس العمل السري ، وقامت جبهة الاتحاد الوطني . ومن هنا أخذ يدعو الى التعاون مع الجبهة ظاهرياً ويتسلل الى اجتماعات الاحزاب الأخرى ليستفزها بالهتافات التي تخدم أهدافه ، فكان عمله ذا وجهين : دعوة الى الجبهة من جهة ومناوأته الأحزاب المشتركة فيها من جهة اخرى » .

« وقد جرت عام ١٩٥٤ انتخابات ، وكانت الجبهة آنذاك قائمة ، وفيها مثلا ، ممثل عن الحزب الوطني الديمقراطي ، وعدة ممثلين عن الحزب الشيوعي ممثل عن الحزب ، وآخر عن العمال ، وثالث عن الفلاحين ، وممثلة عن النساء ، وخامس عن الطلاب ، وسادس عن احدى المنظمات الأخرى وهكذا ، وبهذا الأسلوب الأعوج ، كان يضمن الأكثرية ، وكان يحقق مكاسبه الخاصة عند طرح اية قضية من القضايا . اما تعاونه على

---

(٥٤) عن ندوة تلفزيونية في ٢٨/ ٣/ ١٩٦٣ .

(٥٥) من ندوة تلفزيونية في ١٤/ ٤/ ١٩٦٣ .

نطاق الجبهة فكان شيئاً عجاباً . . ان الحزب الشيوعي أصدر بيانات صريحة وحتى رسائل ، هاجم فيها بعض الشخصيات السياسية التي أدخل في روعها أنه يتعاون معها ، وهذا غاية الزيف والدجل » .

« ثم أدرك ضرورة توحيد العمل السياسي . . ليتفادى الانعزال ويجابه التيار ، وليكون له شأن ووزن سياسي في الموضوع . وهكذا تحققت الجبهة ، واصبحت الاحزاب يداً واحدة على النظام الملكي الاستعماري الرجعي السابق . ثم حدثت ثورة ١٤ تموز ، وساند الحزب الشيوعي حكم قاسم ، وبهذا السلوك تناسى ، بل رفس اخوته وزملاءه وشركاءه في الجبهة آنئذ ، ثم بدأ يتخلى عن الجبهة ، ليشد ازر قاسم » .

« واعلن في ٣٠/ حزيران (١٩٥٩) عن قيام جبهة الاتحاد الوطني . وهذه الجبهة كانت تتألف من الجناح اليساري للحزب الوطني الديمقراطي ، ومن بعض الفئات الأخرى التي كانت تسير في ركابه وتخضع لنفوذه ، وتسترشد بشعاراته ، ولذلك فمن التجني على الواقع أن يطلق على هذا التجمع المشبوه اسم الجبهة ، الجبهة التي حارب قواها الطليعية ، ففقدت بذلك أهم شروطها » .

« هذه الامثلة توضح لنا مساعي الحزب ومدى اعوجاجها في موضوع الجبهة واننا لا نملك ان نفهم معنى الجبهة بهذا الشكل » .

وبعد الحوادث المريرة التي اوقد الشيوعيون نارها ، أصبح شعار الجبهة الوطنية الموحدة ، كما يقول عزيز احمد الشيخ ، مرشح المكتب السياسي للجنة المركزية « شعاراً لا قيمة له في الواقع ، لأن معظم هذه القوى الوطنية أدركت بشكل واضح ، أن الحزب الشيوعي قد انفرد بنفسه ، وأصبح الدعامة الرئيسية لحكم عبد الكريم قاسم » (٥٦) .

وبهذا يكون واضحاً ما كانت عليه أزمة الحزب الشيوعي العراقي ، وازمة قيادته ، عند قيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ ، وعلى لسان أبرز قادته وكوادره خلال تلك الفترة .

ومما لا بد من ذكره أن هذه الصورة، كان من الممكن أن تكون أكثر وضوحاً

(٥٦) من كتابات عزيز احمد الشيخ الخطية .

وشمولية ، وتكشف عن واقع وأبعاد علاقات الحزب الشيوعي وارتباطاته الخارجية ، وما فيها من مثالب ، لو لم يبادر أحد قادة الحزب الشيوعي لقتل عضو المكتب السياسي لحزبه جورج تلو في الأيام الأولى لثورة ٨ شباط في أحد أوكارهم الحزبية إذ كان المذكور مسؤولاً عن علاقات الحزب الشيوعي في الخارج ، وظهر لديه وهو في الوكر الحزبي الاستعداد للكشف عن هذه الارتباطات الخارجية ، والادلاء للسلطات بمعلوماته عنها(*) .

(*) قام عبد الرحيم شريف عضو اللجنة المركزية بقتل رفيقه جورج تلو عضو سكرتارية اللجنة المركزية في الدار التي كانا يختفيان فيها عند مداهمتها .

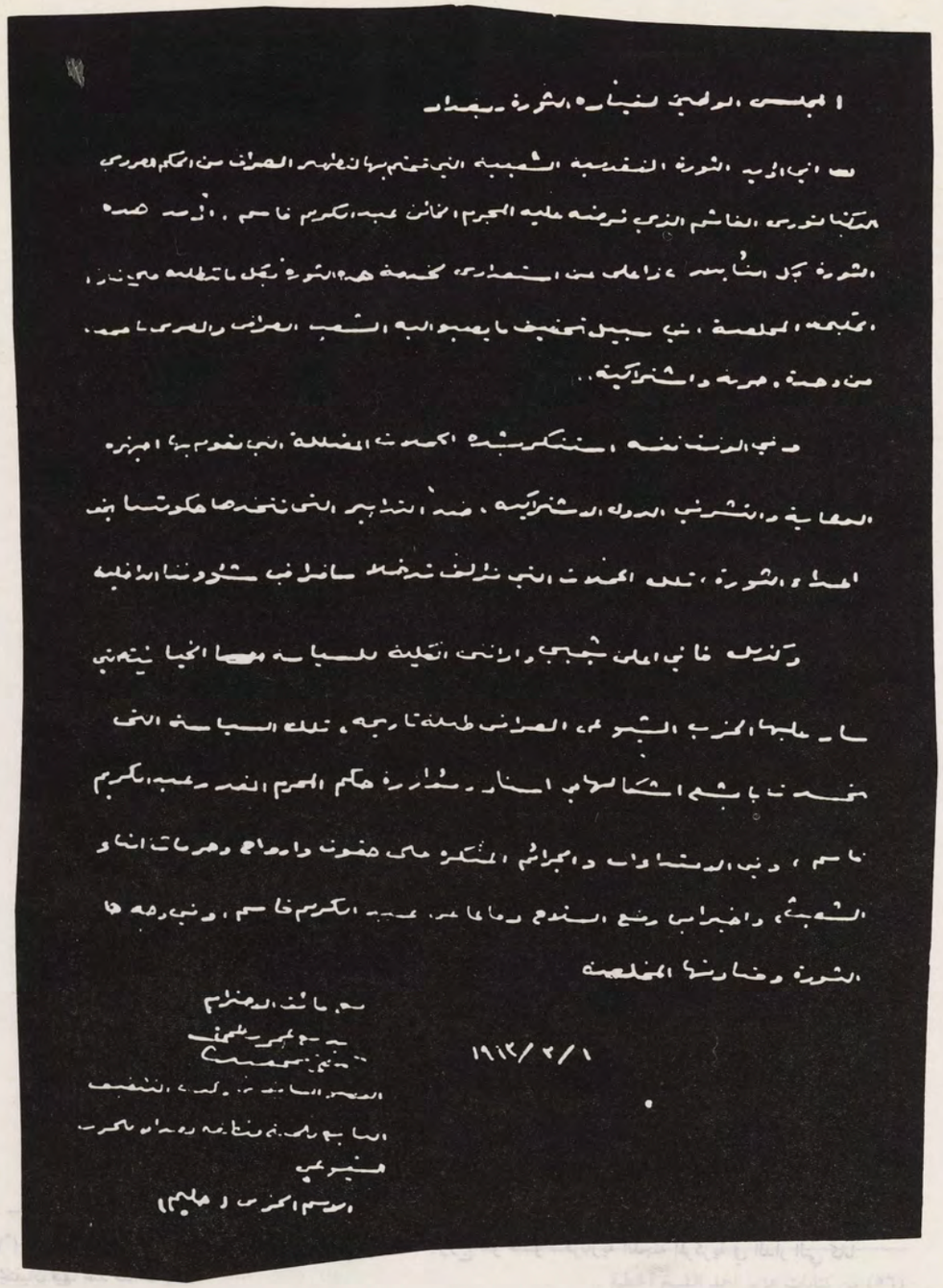

٣ ـ الحزب الشيوعي العراقي يعاني من أزمة داخلية حادة
(تمزق صفوفه ـ سقوط قياداته ـ بعثرة تنظيمه)

في ظروف أزمة الحزب الشيوعي وأزمة قيادته ، وفي ظل دكتاتورية القيادة وخرق الشرعية الحزبية ، وسيادة أسوأ التقاليد الحزبية ، وبفعل التربية اليمينية الذيلية التي سادت صفوف الشيوعيين وكوادرهم ، والاتجاهات اللاقومية التي فرطت بالوحدة الوطنية والنضال القومي ، وفي ظروف اندحار الحزب الشيوعي وانهيار مقاومته البائسة ، وسقوط نظام الحكم الدكتاتوري الذي دعمه واستمات في محاولة ابقائه ، كان لا بد أن يتعرض الحزب الشيوعي لأكبر هزة داخلية ، بدأت بسقوط قيادة سلام عادل ، وكادت أن تؤدي الى اضمحلاله والقضاء عليه نهائيا .

فبعد أن اندحرت المقاومة الشيوعية البائسة للثورة ، تراجع الشيوعيون تراجعاً مفككاً غير منظم ، لا ليعيدوا النظر في موقفهم ويقوموا مسيرتهم وسياستهم ، ويستخلصوا ما يمكن ان يتدارك سقوطهم ويغير من موقف الثورة تجاههم ، بل ليواصلوا عداءهم للثورة ومقاومتهم لها ، فأصدرت قيادة سلام عادل نشرة داخلية دعت فيها الى الاستمرار في مقاومة الثورة بكافة الأشكال ، بما في ذلك الشكل المسلح ، ودعت أيضاً الى تكوين فرق المقاومة في كل مكان لمجابهة الثورة .

إن الانتصار الحاسم للثورة والاستقرار الذي تحقق بسرعة وشمولية مطلقة في القطر ، قطع الطريق أمام الشيوعيين ، خصوصا وأن أوضاعهم الذاتية كانت هي الأخرى متدنية جداً وليست بمستوى مثل هذه الدعوة ، فضلا عن الوضع الاندحاري،السياسي والفكري ، الذي أصابهم ونزل في ساحتهم .

فمثلاً : « كانت منظمة الفرات الأوسط في تلك الفترة ، تملك أربع رشاشات بور سعيد موزعة على الفلاحين ،بيعت احداها وجرى التصرف بثمنها من قبل الشخص الذي كانت بحوزته ، وترك العمل الحزبي واثنتان غير صالحتين للعمل لتلفهما ، حيث كانتا مدفونتين في الأرض ، والرابعة فقط هي الوحيدة التي كانت صالحة للاستعمال »[٥٧].

وحين يرد المثال من منطقة الفرات الأوسط ، ففي الذهن صورة أكبر منظمة في

(٥٧) من الكتابات الخطية لصالح كاظم الرازقي عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي .

الحزب الشيوعي ، واوسعها انتشارا وكثيراً ما قال الحزب المذكور انها منطقة « مقفلة » له فيها (كذا) لجان حزبية ، و (كذا) كادر متفرغ ، و (كذا) جمعيات فلاحية ، و (كذا) فرق صدامية ، وهي « قلعة » ، من قلاعه ، كان يشبهها بـ « مقبرة الغزاة » ،

ولم يكن الامر بافضل منه في المناطق الاخرى ، لأن أغلب المنظمات الحزبية لم تكن تملك طلقة واحدة ، وليست مطلعة على أية خطة للطوارىء بعد الفشل الذي لحق الحزب من جراء مقاومته للثورة .

وبالرغم من ذلك كله سار الشيوعيون في مسلكهم المشين المعادي للثورة ، محاولين اثارة أقصى ما يمكن من المتاعب والقلاقل أمام الحكم الجديد ، فحاولوا تحريض الحركة المسلحة في الشمال لتجديد القتال ، لكن الثورة ، سدت أمامهم هذا الطريق ، باعلانها ، منذ البداية ، عن هدفها في حل المسألة الكردية ، وتحقيق مصالح الأكراد ، وحاولوا القيام ببعض العصيانات الفلاحية ففشلوا في مسعاهم ، لأن الثورة اتجهت بجدية كبيرة لتحقيق المكاسب والانجازات الواسعة للفلاحين ، الذين وجدوا أن مصلحتهم تقتضي الارتباط بالثورة ودعمها وتطويرها لتحقيق المزيد من المكاسب ، وحاولوا أيضا اثارة بعض العصيانات المسلحة ، وبخاصة في القطاعات المسلحة الكائنة في الشمال ، والتي لم تصلها يد التطهير ، ولكن أولى محاولاتهم في تحريك معسكر(فايده)،القريب من الموصل ، باءت بالفشل ، واصطدمت بوعي المنتسبين للجيش والتفافهم حول الثورة .

وهكذا فان القيادة الشيوعية ، التي عرفت باليمينية الذيلية الاستسلامية لنظام الدكتاتورية ، وبالانجراف الخاطيء والخطير في معاداة الثورة الوطنية القومية ، وضعت الحزب في مأزق خطر أدى الى انهيار تنظيمه ، لأنه اصرار هذه القيادة على محاولة العداء للثورة والتحريض المستمر على المقاومة المسلحة لها ، دفع الثورة الى حماية نفسها ، والحفاظ على الانتصار ، والسعي لتحقيق مصالح الجماهير ومطامح الأمة ، وكانت تلك القيادة تضم في صفوفها كلاً من :

١ ـ حسين أحمد الرضي (سلام عادل) السكرتير الأول .

٢ ـ هادي هاشم الأعظمي (حسن) مسؤول المكتب العمالي .

٣ ـ جورج تلو (علي) مسؤول عن العلاقات في الخارج .

٤ ـ جمال الحيدري (جبار) مسؤول المكتب الفلاحي .

وهؤلاء الأربعة ، يشكلون مكتب السكرتارية الذي يقود الحزب عملياً وهم أعضاء في المكتب السياسي الذي يضم أيضاً :

٥ ـ محمد صالح العبلي (نعمان) مسؤول المراسلة مع المناطق والفرع .

٦ ـ عزيز محمد (مخلص) مسؤول الفرع في كردستان .

٧ ـ سلام الناصري (غيث) مسؤول بغداد . . . كان قد سافر الى موسكو .

أما المرشحون للمكتب السياسي فهم : ـ

٨ ـ عزيز أحمد الشيخ (رشيد) مسؤول التوجيه الديمقراطي .

٩ ـ كريم أحمد الداود (عريان) عضو مكتب فرع الحزب في كردستان .

١٠ ـ باقر ابراهيم الموسوي (مجيد) مسؤول منطقة الفرات الاوسط .

وأعضاء اللجنة المركزية ومرشحوها هم : ـ

١١ ـ عبد القادر اسماعيل (احمد) مسؤول المالية .

١٢ ـ صالح مهدي دكله (سعيد) مسؤول المنطقة الجنوبية .

١٣ ـ عبد الرحيم شريف (منير) مسؤول مكتب التثقيف .

١٤ ـ شريف الشيخ (حارس) مسؤول العلاقات الوطنية .

١٥ ـ عمر علي الشيخ (فاروق) عضو مكتب الفرع في كردستان .

١٦ ـ حسين سلطان صبي ـ كان مسؤول منطقة الفرات الاوسط وسافر الى موسكو.

١٧ ـ ناصر عبود (مثابر) كان في بلغاريا منذ خمس سنوات .

١٨ ـ نافع يونس (مفيد) مسؤول اللجنة العسكرية .

١٩ ـ عزيز الحاج علي حيدر (رمزي) كان في براغ/ جيكوسلوفاكيا .

٢٠ ـ حمزه السلمان ـ كان معتقلاً لمشاركته في احداث الموصل .

٢١ ـ عزيز شريف (رحيم) مسؤول حركة السلم .

٢٢ ـ اراخاجادور ـ كان في براغ/ جيكوسلوفاكيا خلال تلك الفترة .

٢٣ ـ سلطان ملا علي (رحيم) عضو اللجنة العسكرية .

٢٤ ـ ثابت حبيب العاني (قسم) عضو اللجنة العسكرية .

٢٥ ـ عبد الستار مهدي محمد رضا (سعد) يعمل في خط الفلاحين . (وكان كل من عامر عبد الله وبهاء الدين نوري وزكي خيري ومحمد حسين ابو العيس قد أبعدوا عن اللجنة المركزية إثر قيامهم بتكتل للاطاحة بقيادة سلام عادل عام ١٩٦٢) .

وبعد ان فشلت المقاومة الهزيلة انهارت تنظيمات الحزب ، فسقطت قيادة سلام عادل وعبد الرحيم شريف ونافع يونس ، وأعلن كل من : هادي هاشم عبد القادر اسماعيل وشريف الشيخ وصالح دكله وعبد الستار مهدي ، تأييدهم للثورة والتعاون معها . ولم يبق في بغداد سوى جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي وعزيز أحمد الشيخ ، وفي الفرات الأوسط باقر ابراهيم الموسوي ، وبعض الكوادر ، أمثال كاظم رضا الصفار ، وابراهيم الياس ، وعدد آخر من أعضاء اللجنة المركزية في الشمال .

أدى انهيار تنظيمات الحزب الى تعدد المراكز الحزبية ، وصدور تعليمات متناقضة فقد قام جمال الحيدري ، ومحمد صالح العبلي ، عضوا السكرتارية ، بالتعاون مع عبد الجبار وهبي ، بتكوين مكتب التنظيم المركزي في محاولة لمواصلة التصدي للثورة ، وشكل عزيز أحمد الشيخ ، مرشح المكتب السياسي ، مع آخرين ، مركزاً ثانياً . وظهر في شمال العراق ، مركز ثالث ، ضم في قيادته كلاً من : عزيز محمد ، كريم أحمد الداود وعمر علي الشيخ ، إضافة الى بعض الكوادر الحزبية ، أمثال توفيق أحمد وعادل سليم وستار خضير ، ومركز رابع خارج العراق ، ضم بعض قياديي الحزب ، وكان هؤلاء قد لجأوا الى الدول الشيوعية في أواخر أيام حكم عبد الكريم قاسم ، ومنهم : عامر عبد الله وبهاء الدين نوري وسلام الناصري ونزيهة الدليمي وعزيز شريف واراخا جادور وحسين سلطان وناصر عبود وعزيز الحاج علي حيدر وثابت حبيب العاني ، إضافة الى بعض الكوادر الحزبية المتفرقة في الدول الشيوعية امثال عبد الرزاق الصافي ومهدي عبد الكريم ، ومهدي الحافظ ونوري عبد الرزاق حسين وماجد عبد الرضا وبشرى برتو .

أخذت هذه المراكز الحزبية تصدر التعليمات كل حسب ظروفه . وقد ذكر ذلك عزيز احمد الشيخ ، مرشح المكتب السياسي ، وأحد ابرز الذين واصلوا العمل الحزبي بعد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ ، بقوله :

« في الأيام الأولى للثورة استلمت من محمد صالح العبلي عن طريق حسن عوينة[٥٨] رسالة خطية فيها توجيهات السكرتارية ، وطلب طبعها ببضع نسخ وتوزيعها على المناطق ، وكانت الرسالة تبرر وقوف الحزب الشيوعي ضد الثورة وتطالب بالتشديد بسرية العمل ، والمحافظة على الكادر واجهزة الطباعة . »[٥٩] .

قام عزيز أحمد الشيخ ، خلافاً لتوجيهات السكرتارية بكتابة رسالة الى منظمة الفرات الأوسط ، جواباً عن رسالة المنظمة التي طلبت فيها التوجيهات الحزبية وتوضح حاجتها إلى المال لتسيير شؤونها الحزبية . وجاء في رسالة عزيز الشيخ بعض التوجيهات في العمل الحزبي ، منها ان « الثورة قد استتبت وأن عدداً من الدول قد اعترفت بالوضع الجديد ، ولا مجال للقيام بأي عمل مسلح » . وطلب عزيز الشيخ في رسالته من لجنة منطقة الفرات الأوسط أن تتدبر أمورها المالية بنفسها ، اذ ليس لديه المال اللازم ، وأوضح لهم انقطاع اتصالاته عن باقي أعضاء اللجنة المركزية .

أثارت توجيهات مركز عزيز الشيخ إلى منظمة الفرات الأوسط استياء مكتب التنظيم المركزي الذي يقوده جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي ، والذي كان على صلة جانبية بمنطقة الفرات الأوسط ايضاً ، فبعث برسالة لهذه المنظمة طلب فيها اعتبار توجيهات عزيز الشيخ لاغية ، والسير على خطة الحزب المعروفة وهي ادامة المقاومة .

وتسلم عزيز أحمد الشيخ رسالة أخرى من الفرع الكردي للحزب الشيوعي ، تتضمن الاستفسار عن الحالة في بغداد ومناطق القطر الأخرى ، وتذكر أن مسؤولي الفرع يحاولون الاتصال بقيادة الحركة المسلحة في الشمال لتحريضها على حمل السلاح واستئناف القتال حتى يتم الاستقلال لكردستان . وقد أجاب عزيز الشيخ عن هذه الرسالة طالباً من الفرع الكردي أن يتخذ المقررات على مسؤوليته الخاصة ، وأن يتصل بتنظيم الموصل وتوجيه اللجنة المحلية هناك ، لعدم تمكنه هو من إقامة صلة بها .[٦٠] .

(٥٨) عضو لجنة الارتباط باللجنة المركزية .

(٥٩) من كتابات عزيز احمد الشيخ الخطية عام ١٩٦٣ .

(٦٠) المصدر نفسه .

وظهرت آنذاك فكرة نقل مركز عزيز الشيخ الى المنطقة الشمالية . فقد اقترح سلطان ملا علي ، المرشح للجنة المركزية ، هذه الفكرة بحجة وجود عدد من أعضاء اللجنة المركزية هناك ،يمكن العمل معهم ، طالما لا يستطيع الحزب إسكانهم في بغداد ، وموضحاً أن الرسائل لا تفي بالغرض من أجل توجيه الحزب .

لم يتحمس عزيز الشيخ لتنفيذ الفكرة ، موضحاً بأنه لم يبق من أعضاء اللجنة المركزية غيره وغير المرشح سلطان ملا علي (رحيم) ، وهما لا يستطيعان مواصلة العمل . وقال :

« فكرت أولاً بضرورة المحافظة على نفسي ، ومحاولة البحث عن المقطوعين إن وجدوا ، ولكننا لم نتمكن من الاتصال بأي شخص ، لأننا لا نعرف من بقي منهم وأين هو » .

« لم نتمكن من الاتصال بأية جهة سواء في بغداد أو المناطق الأخرى ، وفكرنا أن نكتب توجيهاً أو بياناً ، وأعددت مسودة ، ولكني أتلفتها لأن الفكرة غير عملية ، فلمن نعطي هذه النشرة ؟» .

اعتقل عزيز أحمد الشيخ في (٨ نيسان ١٩٦٣) فأسدل الستار على محاولاته لإعادة تنظيم صفوف المتبقين في الحزب . وبقي المركز التنظيمي بزعامة جمال الحيدري ، الذي حاول ، بعد الاندحارية الواسعة التي سادت ، صفوف الحزب ، وسقوط أغلب قياداته ، العمل على إيجاد صلة له بالبقية الباقية من الكادر ، سواء داخل العراق أو خارجه .

استطاع جمال الحيدري ايجاد صلة مع لجنة منطقة الفرات الأوسط بواسطة بعض افراد من عائلة « الصفار » . فطلب من باقر ابراهيم الموسوي مسؤول اللجنة ، الالتزام الشديد بتدابير العمل السري وشروط الصيانة ، وأن يوافيه بتقارير عن موقف منظمة الفرات الأوسط من ثورة ٨ شباط ، وعن أشكال المقاومة التي حدثت في مناطقها ، و « مدى استعداد الجماهير هناك لممارسة أشكال متطورة من الكفاح » . وطلب جمال الحيدري ، في رسالة مماثلة إلى زكي خيري عضو المكتب السياسي « المخلوع » والمنتدب الى لجنة منطقة الفرات الأوسط للعمل بمعية باقر ابراهيم الموسوي ، فاقترحه باقر بدوره لمحلية الشامية وأبي صخير « للاتعاظ وأخذ الروح الثورية من الفلاحين » « ولكي يستفيق » على حدّ تعبير احدهم .

وحاول جمال الحيدري وضع خطة للانسحاب إما إلى ريف الفرات الأوسط أو إلى الشمال . وكانت خطته تقضي بإرسال محمد صالح العبلي إلى الفرات الأوسط في محاولة لإثارة القلاقل ، لكن شيئاً من هذا لم يحدث بسبب ارتباكهم وقنوطهم .

كان (جمال الحيدري) مطمئناً ، بعض الشيء ، لقيادة الفرع في الشمال ، وكان يؤكد أن الكادر الموجود هناك ، مسلح (مزود) بالتعليمات المطلوبة ، وقد تمكن من إيجاد علاقة بالفرع في وقت متأخر ، في محاولة منه للاستفادة من ظروف الشمال آنذاك ، لنقل قيادته إلى هناك .

وفي الوقت نفسه ، مارس (عزيز محمد) مسؤول الفرع نشاطه في الشمال باعتباره مركزاً قيادياً للحزب كذلك[٦١] : فأصدر ، بعد ثورة رمضان ، بياناً حزبياً نهج فيه نهج المركز القيادي للحزب في بغداد (مركز جمال الحيدري) ، دعا فيه الى مواصلة « النضال » ضد الثورة ، وذيّله بتوقيع (المركز القيادي) .

ولم تثمر محاولات (جمال الحيدري) ومركزه القيادي في إقامة صلة حزبية مع المنظمات المشتتة هنا وهناك ، رغم أنه حاول ـ من باب تعزيز الثقة ـ نشر أخبار قال فيها :

« إن الرفاق المتبقين من اللجنة المركزية هم الآن على صلة بعضهم ببعض ويحاولون إعادة تنظيم قوى الحزب » .

وظهر تجمع شيوعي آخر في البصرة في محاولة لاعتباره مركزاً قيادياً للحزب ، يقف بوجه قيادة (جمال الحيدري) ، اذ اعتبرها قيادة انتهازية ، تواصل ذات السياسة اليمينية الذيلية الخاطئة التي انتهجتها في عهد قاسم .

وقد وضع « تجمع البصرة » هذا تعليمات خاصة بالأعضاء نقلت شفهياً وتضمنت ما يلي :

- ان يكون التنظيم فردياً (اي المنظم والعضو فقط) .
- عدم اللجوء الى الأسلوب الورقي .

---

(٦١) كان هنالك رأي ، قبل ثورة رمضان ، لدى قيادة الحزب الشيوعي العراقي بأن لجنة الفرع بمثابة منظمة احتياطية للجنة المركزية لوجود عدد غير قليل من الكادر القيادي والمتقدم فيها ، اذ كان بمعية عزيز محمد كل من : كريم أحمد الداود ، وعمر علي الشيخ عضوا اللجنة المركزية .

- اتخاذ أقصى الحذر في الاتصالات الحزبية .
- التفتيش عن الكوادر المعروفة سابقاً لضمها إلى التنظيم .
- جمع التبرعات للمنظمة (القيادة) الجديدة .

وفي تموز ١٩٦٣ سقطت قيادة (جمال الحيدري ـ محمد صالح العبلي ـ عبد الجبار وهبي) فتشكلت قيادة جديدة في بغداد من ابراهيم إلياس (عضو المكتب العمالي التابع للجنة المركزية) وكاظم الصفار (عضو لجنة منطقة بغداد) ، حاولت ايجاد صلة لها بمنظمات الحزب الباقية في بغداد والمحافظات ، فجرى الاتصال بلجنة منطقة الفرات الأوسط التي كان سكرتيرها باقر ابراهيم الموسوي عبر عائلة كاظم الصفار أيضاً ، حيث أخبر القيادة بأن التنظيم قائم ، ووعد بالمجيء الى بغداد للتشاور ، واستخدمت زوجة (جاسم الحلوائي) ـ وهي شقيقة الشيوعي جواد العطية ـ كمراسلة بين لجنة المنطقة وهذه القيادة في بغداد . وتم الاتصال أيضاً بلجنة فرع الشمال للحزب عن طريق عائلة الصفار وبختيار من تنظيمات الفرع الكردي .

وفي الخارج ، كان سلام الناصري (غيث) عضو المكتب السياسي الذي اطلق على نفسه اسم (أنور مصطفى) يجمع حوله العناصر القيادية الكائنة في عدد من الأقطار الاشتراكية ، لتكون مركزاً قيادياً يوجه تنظيمات الحزب المتبقية من خلال اتصالات سرية ، عن طريق أشخاص حزبيين ، يوصلون إليه أخبار الوضع في العراق آنذاك ، لتذاع من اذاعة ما يسمى بـ « صوت الشعب العراقي » .

وقد تمت الصلة السرية هذه بين (انور مصطفى) والجماعة الموجودة في الخارج وقيادة (ابراهيم الياس وكاظم الصفار) ، وقد أخبرهما (سلام الناصري) بأنه على صلة بالكادر الحزبي الهارب إلى ايران . وسيوجد لهم علاقة بهذا الكادر الذي أوجد لهم مركزاً للعمل هناك ، وذكر لهم اسم (كامل كرم ـ صابر) و (نجاح من البصرة) على أساس كوادر متقدمة[٦٢] .

(٦٢) بالاضافة الى من ذكرت أسماؤهم من الشيوعيين الهاربين إلى إيران كان قد هرب إلى إيران كذلك :
ساجت حماده عبد الحسين/ عضو لجنة منطقة الفرات الأوسط ومسؤول الديوانية (وكان قبل الثورة مسؤول الكوت) .
غني عبد الهادي/ أصبح بعد ذلك عضو لجنة المنطقة الجنوبية ومسؤول محافظة ميسان ، وبعد اعتقاله ترك الحزب الشيوعي .
محمد حسن مبارك/ عضو لجنة منطقة الفرات الاوسط ، وكان حلقة الوصل بين الحزبين الشيوعيين في العراق وايران ، والشيوعيين الهاربين إلى إيران ، وهو الذي سهل عودة البعض منهم بعد ردة تشرين إلى العراق . . . وكان هنالك شيوعيون آخرون هاربون إلى إيران اتصلوا بالجهات الحكومية الايرانية سيأتي ذكرهم فيما بعد .

وقد ارسل (سلام الناصري) وثائق حزبية إلى المركز القيادي في بغداد بواسطة أحد الشيوعيين الذين كانوا موجودين في الخارج .

ومن الجدير بالذكر أن الذين هربوا إلى الخارج كان البعض بينهم على صلة وثيقة بالسلطات العراقية[٦٣] ، فجمعوا وثائق حزبية كثيرة أرسلت إلى بغداد ، من بينها معلومات كاملة عن كل شيوعي هرب إلى الأقطار الاشتراكية بعد ثورة رمضان أو قبلها .

وكتب (سلام الناصري) في إحدى رسائله الى مركز الحزب في بغداد قائلاً : « إن الرفاق السوفيات يتابعون باهتمام شديد ما آل إليه وضع الحزب الشيوعي ، ويقترحون عقد أول اجتماع للجنة المركزية خارج العراق ، وفي إحدى الدول الاشتراكية»[٦٤]إلا أن هذه الرسالة لم تصل في حينها ، وإنما وصلت بعد ردة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ .

ان الشيوعيين كانوا يعتمدون كثيراً على رفاقهم الموجودين في الخارج ، ليمدوهم بالمشورة السياسية ويسندوهم بالدعم الإعلامي ، في الصحافة الاجنبية ، وفي الإذاعة المسخرة لبث الأراجيف والأخبار الملفقة عن الوضع في العراق .

وكانوا في القطر مبعثرين هنا وهناك ، لا يجمعهم معا سوى الحقد والخوف ، الحقد على الثورة وأهدافها ومسيرتها ، والخوف من الإجراءات إذ يسقطون وينهارون بسرعة .

وكانوا لا يملكون برنامجاً سياسياً يطرحونه على الجماهير ، لان الجماهير الشعبية ابتعدت عنهم بعد سقوط حكم قاسم ، وبعد أن ظهرت حقيقة الحزب الشيوعي العراقي ، لأن جماهير حزبهم قد أصابها التفكك والأندحارية والتخاذل ، وبعضها تلمس طريقة ونبذ صفوف الحزب المذكور .

وكانوا لا يتوقعون حدوث « المعجزات » التي تعيد لحزبهم الحركة ، فكان الهاربون منهم إلى الخارج أكثر من الباقين في الداخل (الطليقين) الذين سارع العديد منهم للتخلي عن ارتباطاتهم الحزبية ، ووضعوا أنفسهم في خدمة السلطة ، يتعاونون معها على الكشف عن أسرار الحزب ونهجه ، ونهج قيادته الخاطىء .

ولم تكن لهم قيادة موحدة . فكل تجمع كان يعتبر نفسه « مركزاً قيادياً » ولكن من

(٦٣) وقد تقدم البعض منهم في صفوف الحزب الشيوعي العراقي فيما بعد ، وأحدهم أصبح عضوا في اللجنة العسكرية التابعة للحزب المذكور وحضر موسع ١٩٦٥ .
(٦٤) تم عقد هذا الاجتماع في (براغ/ جيكوسلوفاكيا) في آب ١٩٦٤

غير منظمات ، كما عـمّ الشك صفوفهم جميعاً .

ولم يستطع أي مركز من المراكز القيادية المتعددة إصدار بيان أو جريدة حزبية ، وإنما اتخذوا ما يسمى باذاعة « صوت الشعب العراقي » بديلاً عما فقدوه من أجهزة طباعة ومن الشلل الكامل في التحرك بين أوساط الجماهير .

ولم تنج منظماتهم خلال تلك الفترة من اندساس الغرباء في صفوفها ، سواء داخل العراق او خارجه ، اذ كان بعضهم يتعاون مع السلطة في العراق والآخـرون يقدمـون معلوماتهم الى أجهزة أجنبية .

وكان لفضح المعلومات الكاملة من سياسة ونهج وتنظيمات الحزب الشيوعي من قبل قياديين معروفين ، وما تحدثوا به على الملأ ، أثر كبير في انهيار معنويات أعضاء الحزب وكوادره ، بالإضافة إلى فشل مقاومة الحزب لثورة رمضان ، وتبعثر قواه وسقوط قياداتـه الواحدة بعد الأخرى ، تماماً كما حدث للحـزب الشيوعـي العراقـي في فتـرة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ ، عندما تتالى انهيار اللجان المركزية وقياداتها بشكل واسع .

وبالإضافة الى المراكز الحزبية التي سبق ذكرها ، كانت هناك جماعات شيوعية أخرى هي :

- جماعة اتجهت عبر الحدود إلى دولة مجاورة .
- وأخرى كانت في السجون منذ أيام عبد الكريم قاسم ، إضافة إلى القلة الموجودة في بغداد والمناطق الأخرى .

سادت صفوف كل مجموعة من هذه الجماعات اندحارية واسعة ، فالأكثرية الموجودة في القطر تركت العمل الحزبي بعد أن انكشفت لها كل هذه الوقائع في أزمة الحزب وأزمة قيادتـه ، وفي سياستـه اليمينية الـذيلية ، وموقفـه الخاطـىء والخطـير من ثورة شبـاط . فأصبحت لدى البعض قناعة بأنه ليس الحزب الذي يمثل مصالح الجماهـير وطموحـات الأمة ، وكانت قناعتهم من خلال مراجعة ذاتية سريعة لتجربتهم في العمـل الحزبـي ، ولواقع وحقيقة ما حدث وأسبابه . وتركه آخرون ممن كانت لهم مطامح ومطامع بعد أن اندحر على الساحة السياسية ، معتقدين بأن لا أمل يرجى منه ، لأنه في الفترة التي طغى فيها وتجبر ، لم يستطع تسلم السلطة السياسية ، اذن من المستحيل أن تتوافر له الآن والى الأبد ظروف وإمكانيات استلامها . وما دامت السلطة هدف هؤلاء والحزب

غير قادر على تحقيق هذا الهدف فإنهم فضلوا ترك صفوفه والابتعاد عن المتاعب المتأتية من مواصلة العمل فيه ، كما يقولون . وترك رعيل آخر الحزب ، رغم إيمانه وتمسكه بالمفاهيم الشيوعية ، وبأسس النظرية الماركسية ، ملقين تبعـة ذلك على القيادة التي لم تحسن تطبيق النظرية في ظروف القطر ، فأضرت بالحزب وبأهدافه .

وتحدث التاركون ، على نطاق واسع ، فكشفوا معايب الحزب ، وألقوا باللائمـة على قيادته وشبكة كوادره ، وحاول بعضهم أن ينسى أنه كان يومـاً مرتبطـاً به ، وابتعـد آخرون كلياً عن الشيوعية ، وحاولوا الانسجام من التيار الأقرب إلى ذهنهم وقناعتهم ، فتعاونوا مع الثورة الى حد كبير . واستمر آخرون في مهاجمة قيادة الحزب ، لأنها المسؤ ولة عن هذه النهـاية ، وأنهـم ضحـايا للسياسـة اليمينية الـذيلية ، والمواقف الخنوعـة تجـاه دكتاتورية قاسم ونظام حكمه فسعى هؤلاء لإيجاد البديل عن القيادة « اليمينية الذيلية » . ودعوا او كانوا راغبين في انبثاق حزب من نوع جديد يفهـم ويدرك ويمـارس النظـرية الماركسية في واقع البلاد .

لقد شكل التاركون جميعاً تياراً واسعاً وقف ضد قيادة الحزب الشيوعي ، فأثر ذلك الموقف تأثيراً مباشراً وسلبياً في مجرى عمل الحزب المذكور في الفتـرة اللاحقـة ، وزيادة عزلته عن الجماهير على نطاق واسع فأدى ذلك إلى تصدع كيان الحزب التنظيمي ، وتداعي منظماته .

الهاربون إلى إيران :

ولما لم يبق أمـام بعض الشيوعيين مجـال لاستمـرار ممارستهـم المعـادية للثـورة ، ومواصلة نهجهم الفوضوي الغوغائي ، فقد فضلوا الهـرب إلى خارج القطـر ، وكانـت وجهتهم ايران .

لماذا إيران بالذات ؟ وكانت العادة قد جرت أن يكون اللجوء والهرب ـ اضطراراً ومحدوداً ـ إلى دول عربية ؟

ربما لأنه الطريق الأقرب والاسهل لاجتياز الحدود . وربما كانوا يعتقدون أن حزب « توده » الإيراني سيعينهم وقتذاك . وربما فكر الكثيرون ان تكون إيران ممراً لوصولهم إلى إحدى الدول الشيوعية .

والبعض منهم كان لهم أقارب في ايران ، وهم من أصل إيراني ، وبعضهم كان لا يزال يحمل الجنسية الإيرانية وعضوية الحزب الشيوعي العراقي(٦٥) .

ولقد كان بين الهاربين إلى ايران عدد من كوادر الحزب الشيوعي ، فبالاضافة إلى كامل كرم وساجد حمادة ومحمد حسن مبارك وغني عبد الهادي ، كان هنالك عبد الرحمن منصور (رشيد) عضو لجنة منطقة بغداد وعريبي فرحان (عسكري شيوعي) وصاحب الحميري عضو لجنة منطقة وعباس محمود كادر متقدم ـ اصبح بعد ردة تشرين عضوا في اللجنة العسكرية التابعة للحزب الشيوعي العراقي ـ ومظفر النواب الشاعر الشيوعي والكادر وقتذاك وآخرون .

فما الذي حدث هناك . . ؟

كانت المخابرات هناك قد كونت من الشيوعيين الإيرانيين أنفسهم جهازاً واسعاً اعتمدته باسم حزب « توده » نفسه ، وكان ان تحرك هذا الجهاز ، صوب الهاربين ، واخذ يتصل بهم . . وتهالك الشيوعيون هؤلاء على هذه العلاقة التي اقيمت معهم ووثقوا بها . . . وكان من جراء ذلك أن سربوا للمخابرات الإيرانية كل ما لديهم من معلومات عن وضعهم الذاتي ، وعن وضع حزبهم ، وما يعرفونه عن الواقع العراقي . فتحدثوا عن مراكزهم الحزبية ، وعن صلاتهم الحزبية ، عن منظماتهم وتركيبها ومسؤ وليها ، وعن قياداتهم وكوادر الحزب . وانتقد الكثيرون منهم وهاجموا وسائل سياسة حزبهم التي كانت سبب مأساتهم .

وأعطى العسكريون منهم (وهذا مهم جداً) معلومات كاملة عن القطعات التي كانوا يعملون فيها ، وعن نوع الأسلحة ومواقع المعسكرات ومواقع الثورة ، والمواقع التي يعتقدون أنه كان فيها أمل أن تكون إلى جانبهم ، مع الكثير من التفاصيل حول الوضع العسكري . ولم يكونوا حريصين على المعلومات التي هي معلومات وطنية يحرص المواطن على الحفاظ عليها ، بغض النظر عن الفئة التي ينتمي إليها والجهة التي يلتقي معها او يتصل بها ، ما دامت تلك الجهة أجنبية ، إذ إن تسريب المعلومات خارج نطاق العلاقة

(٦٥) من امثال كامل كرم ـ الذي كان عضوا في مكتب التنظيم العمالي التابع للجنة المركزية ، وبعد ردة تشرين عاد من إيران وعمل عضوا في لجنة المنطقة الجنوبية ، وألقي القبض عليه فيما بعد ، وأدلى بالمعلومات الحزبية التي لديه ، وأعيد الى صفوف الحزب الشيوعي مرة أخرى ليصبح عضوا في لجنة منطقة بغداد .

العسكرية الرسمية في العمل العسكري ولأية جهة كانت ، طعن بوطنية الانسان ومدى اخلاصه لتربة الوطن ، وجريمة لا تغتفر ، تجعل من ذاك الإنسان مجرماً بنظر جميع المواطنين .

وقد استغلت المخابرات الايرانية إلى حد كبير سذاجة هؤلاء الشيوعيين وضعف وعيهم وحسهم الوطني وتهالكهم على حماية أنفسهم ، دون أية اعتبارات أخرى . فابقت علاقتها معهم أطول فترة ممكنة بغرض أن تتعرف على المزيد من عناصرهم ، وتستقي منهم اكبر كمية ممكنة من المعلومات .

وكان الأكثر مسؤ ولية في الحزب الشيوعي العراقي بين هؤلاء هم الأكثر اندفاعاً للعلاقات التي جرت معهم ووثوقاً بها . مثال ذلك :

قامت المخابرات الايرانية باسكان أحد هؤلاء الشيوعيين ، وهو في قيادة لجنة منطقة بغداد وكادر معروف ، في بيت قالت له عنه انه بيت حزبي مهم لإحدى منظمات حزب « توده » ، وقد اختير له هذا البيت لأنه هو الآخر مهم ويتناسب مع مكانته الحزبية .

ثم استدرجوه حين قالوا له ، كونك شيوعيا وشيوعيا متقدما ، وهناك ضرورة لإقامة علاقة بالمتبقين في الحزب الشيوعي في بغداد والمناطق الأخرى . هل تعرف مكان المراسل الذي كان بيننا (حزب توده) وبينكم (الحزب الشيوعي العراقي) والطريق الذي كان يسلكه ، وفيما إذا كان أميناً الآن ؟ وعملوا لاستدراجه حتى يبوح بكل ما لديه من معلومات ، وما يعرفه من اسماء الشيوعيين ومراكزهم وأماكنهم ، واحتمالات وجودهم وقتذاك . . ولم يبخل بسردها مع التفاصيل ، ليثبت لهم أنه فعلاً قيادي ، وقيادي مهم .

(ومثل هذا الامر كان غريباً على العمل الحزبي عموماً ، اذ يعتبر العضو الحزبي غريباً عن الحزب وخارج صفوفه ، بمجرد أن يذكر معلومات تنظيمية لأية جهة ليست لها علاقة مباشرة بتنظيمه ، فكيف الحال بالنسبة لحزب آخر وفي خارج البلاد ، حكمه حكم الأجنبي ، حتى إن صحت العلاقة مع حزب « تودة » الإيراني) .

وكان أن استغلت المخابرات الإيرانية تهالك هذا القيادي وأمثاله لحماية انفسهم ، دون النظر إلى أية اعتبارات أخرى . . . فراحت تداهنه وتمالقه حتى يطمئن باله ويستكين .

في تلك الفترة صادفت ذكرى إعدام بعض الشيوعيين من حزب « تودة » الإيراني اثر انقلاب الجنرال زاهدي، امثال خسرو روزبه، فطبعت المخابرات الإيرانية بياناً محدوداً

حول المناسبة بلغة شيوعية ، مجدت فيه الذكرى ، وهاجمت الحكم ، وجرى توزيع البيان لعناصرهم أمام أنظار الشيوعي القيادي المذكور ، فازداد وثوقه بصحة العلاقة التي أقيمت معه وسلامتها .

ان هذه الحادثة دلت على سذاجة كبيرة (بيت حزبي كبير ـ طبع وتوزيع بيان ـ تحرك تودوي واسع) في وقت كان المفروض أن يعرف هذا القيادي وأمثاله ، ان حزب « توده » ليس يمثل هذه الإمكانيات حتى في أحسن ظروف عمله ، كما أن بياناته وجريدته (مردم) كانت تطبع خارج ايران ـ وما زالت كذلك حتى يومنا هذا ـ وفي وقت كانوا قد سمعوا على الأقل خروشوف في المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي وما بعده ، يتحدث كيف أسقط الألمان الهتلريون وثائق سرية (مزورة)، تدين بعض قادة الحزب والدولة السوفياتية بكونهم عملاء لهم . وتعمدوا إسقاطها لتصل ليد ستالين ، وكانت النتيجة أن أخذ ستالين بها وأعدم الكثيرين بسببها .

ولكن يبدو أنهم نسوا ذلك في غمرة ذاتيتهم ، أو تناسوه تواضعاً أمام « جبروت وعبقرية » ستالين ، الذي هو الآخر لم يميز بين الحقيقة والتزوير .

ويقول شيوعي عراقي آخر ، وهو عسكري عبر الحدود إلى إيران ، عن تجربته ما يلي :

« وصلت ايران وكنت افتش عمن يوصلني برفيق من أعضاء حزب « توده » لتدبير امر سفري إلى احدى الدول الاشتراكية ،وتوصلت الى شخص أدّعى انه من حزب توده . . كان حديثه وسلوكه معي لا يثير الشكوك ، بل يؤكد أنه رفيق شيوعي . . . فتحدثت اليه باطمئنان ، ونقلت إليه كل معلوماتي . وأجبت على اسئلته واستفساراته . . وقد وجدت فيه عوناً لي في تهيئة دار للاختفاء ، وتوفير مستلزمات المعيشة لحين تدبير سفري الى الخارج . . . وحين كان يتردد إلى الدار كان يوصيني باليقظة والحذر من ان يكشف أمري أو تعرف هويتي . . . وكان يتصرف ويتحدث كشيوعي . . وبعد فترة اضيف للدار شيوعيون اخرون كانوا قد ارتبط بهم نفس الشخص المسؤول عن توفير الدار وجلبهم اليه . . وفي كل يوم كان يجري ربط اخرين به .

وكنا نقول له « انتبه فمن المحتمل أن الشيوعي (فلان) سيدخل ايران « هل سمعت عن الشيوعي (فلان) فيما اذ دخل ايران من عدمه » إلى أن تجمعت لديه كل

المعلومات التي كانت لدينا جميعاً .

وكان هذا (وظهر فيما بعد انه ضابط في المخابرات الايرانية) قد وضع معينا له في الدار التي نسكنها ، ليوفر لنا حاجياتنا ولوازمنا ، وكان هذا المعين يتحرك وينتقل ، بينما كنا مختفين لا نترك الدار ابداً .

وكان الى جانبنا جار مواطن ايراني ، عندما لاحظ أن في الدار غرباء وفي حالة اختفاء ، تعاطف معنا « ومحتمل كانت لديه ميول » ثم عرف أننا هاربون من العراق وشيوعيون . . وفي أحد الايام تسلق الحائط الذي يفصل داره عن دارنا ، والتقى بنا وحدثنا عن شكوكه حول المعين الذي معنا ، واخبرنا ان المذكور معروف بعلاقته مع السلطات الايرانية .

ولكن الوثوق بالمسؤول التودوي (ضابط المخابرات) كان فوق الظنون والشكوك ، لذلك أخبرنا المسؤول المذكور بشكوك جارنا . فراح يفند ذلك ويدعي بأنه ليس في صفوف حزب « توده » شخص مندس ، واذا علمنا به فاننا لن نبقيه حياً ، وقال إن من جملة الفعاليات المعادية التي تقوم بها السلطة ضد حزبنا التشكيك ببعض رفاقنا لإضعاف الثقة بهم ، ولاجل ان يؤكد حرصه على سلامتنا وصيانة سرية العمل ، اقترح الانتقال إلى طهران ، لوجود ضمانات أوفر هناك ، حيث منظمات الحزب ـ كما ادعى ـ أوسع وأكثر نشاطاً .

استأجر لنا سيارة تقلنا إلى طهران ، وكان كل ما وصلنا نقطة تفتيش للشرطة ، يطلب مني النزول والمشي مسافة طويلة بعيداً عن نقطة التفتيش على أساس أني غريب ولا أجيد الفارسية ، واذا ما سئلت في نقطة التفتيش لا أستطيع الإجابة فيشك في أمري ، وصدقت قوله ، فتحملت مشقة المشي مسافات طويلة على امتداد الطريق الموصل إلى طهران . ولما وصلنا العاصمة ، قبل غروب الشمس ومن باب الحيطة والحذر ، أخذ يدور بي في الشوارع قبل أن يدخلني إلى أحد البيوت التي قال إنها دار حزبية سرية . وبعد فترة من الزمن ، دخلنا الدار ، واذا بها عائلة واطفالها وكتب ماركسية ، وكل ما في البيت ومن فيه يدل على أنه « وكر حزبي » مثل أوكارنا الحزبية في العراق .

كان يتركني في الدار ، مدعياً انه مكلف بمهام حزبية فكنت أعيش مع أفراد عائلته وزوجته . (او امرأة بعيدة عنه ـ لا ادري) وأولادها من غير تكلف او حدود ، حتى خيل

لي انني بعيد عن الشبهات والشكوك . .

ولما ألححت عليه بتدبير أمر سفري الى إحدى الدول الاشتراكية كان يتذرع بأن إمكانيات حزب « توده » ليست كبيرة جداً في تدبير مثل هذه القضايا ، وما نحتاجه من نقود وجواز سفر وغير ذلك . . وبعد فترة جاءني بجواز سفر وبطاقة سفر بالطائرة . . ثم أخذني معه بالسيارة ، التي قال إنها خاصة بالحزب ، صوب المطار . وعلى امتداد الطريق الى المطار ، كنت أشعر أن سيارة تسير في أثر سيارتنا ، فساورتني الشكوك ، وقبل أن نصل المطار ، اعترضتنا تلك السيارة التي كانت تسير خلفنا ، وطلبوا منا النزول ، وقال الرجال الذين كانوا فيها ، إننا موضع شك السلطة ، فاقتادونا الى الاعتقال . . ثم افترقت عن صاحبي المسؤول وفي ظني أنهم أخذوه إلى حيث يسلخون جلده باعتباره شيوعياً إيرانياً . . وبعد فترة من الزمن ، تبين لي أن صاحبي المسؤول الذي ادّعى أنه عضو في حزب « توده » ضابط في المخابرات الايرانية ، إذا رأيته يحقق مع رفاقي ، حينذاك عرفت أن اللعبة قد انطلت علي ، منذ دخول إيران . . ولم تكن هناك حاجة للتحقيق معي ، لأن كل ما قلته للشخص الذي اتصل بي ، منذ اليوم الأول حتى ساعة اقتيادي إلى دائرتهم ، لا يحتاج إلى نفي لأنني تحدثت به بملء حريتي » .

هكذا كانت نوعية شيوعي عراقي ، كان أحد مسؤولي التنظيمات العسكرية التابعة للحزب .

وبهذا الاسلوب نفسه جرى استدراج الشيوعيين الآخرين الهاربين إلى ايران . . فكان لقاؤهم ، بعد أن أدلوا بكامل المعلومات التي لديهم إلى المخابرات الايرانية ، في معتقل واحد ، ومثار دهشتهم ، وأوجسوا خيفة من أن يتم تسليمهم إلى السلطات العراقية ، وبالفعل فقد تم تسفيرهم إلى العراق وتسليمهم إلى السلطات المختصة بعد ردة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ .

السجناء الشيوعيون منذ عهد قاسم :

كان في السجون منذ أيام حكم قاسم الكثير من الشيوعيين والمحسوبين على ملاكهم ، بينهم العديد من الكوادر الحزبية المتقدمة أمثال : عدنان جلميران ـ احمد غفور ـ محمد غضبان ـ حميد تومكه ـ حسين علوان ـ كاظم الدجيلي ـ حسن عباس (الركاع) ـ عبد الوهاب طاهر ـ ابراهيم عبد الكريم ـ سامي احمد ـ علي الغزالي ـ صادق

جعفر الفلاحي ـ عاصم الخفاجي وآخرين موزعين على مختلف السجون .

وقد ذكرت نشرات الحزب الشيوعي ووثائقه آنذاك ، بأن « عدد السجناء والموقوفين والمبعدين الذين أمضوا مدة اعتقالهم أو دخلوا السجون ورحلوا منها خلال عام ١٩٦٠ قد بلغ نحو (٢٢) ألف شخص ، وأن عدد الذين اغتيلوا ـ أيام قاسم ـ ٢٧٠ مواطناً . . وبلغت أحكام الإعدام التي أصدرتها المجالس العرفية العسكرية ١١٢ ـ الشيوعيون وانصارهم فقط ـ ومجموع سني الحكم لـ ٧٧٠ شخصاً بلغت ٤١٦٤ سنة »(٦٦) . كانوا ضحايا دكتاتورية قاسم وسياسة حزبهم الشيوعي اليمينية الذيلية الاستسلامية وضحايا الأعمال التي قاموا بها ضمن هذه السياسة ، والتي تسببت في الكثير من الضحايا في الموصل وكركوك والكاظمية والهندية والبصرة وغيرها .

هؤلاء بينهم شيوعيون ومن ماشى الشيوعية في تيارها وقتذاك ، وكلهم كانوا يعتبرون أنفسهم ضحايا ، ويندون بقيادة حزبهم التي كانت على وفاق مع قاسم إلى حد أنه بالرغم من سجن هذا العدد الكبير منهم فانه لم يعتقل قيادي واحد بمستوى عضوية اللجنة المركزية طيلة تلك السنوات(٦٧) .

وكان هؤلاء السجناء في أيام حكم قاسم ، يشكلون قوة ضاغطة على قيادة الحزب لتتقدم نحو إسقاط الحكم ، وأصبحت مسألة استلام الحكم محور تفكيرهم ومطالباتهم للقيادة ، ليعودوا مرة أخرى فرسان حوادث دامية جديدة . ومع هذا ورغم الظروف التي كانوا يعيشونها ـ وهي ظروف مزرية حقا ـ فأنه لم تجر أية مراجعة ذاتية أو جماعية للوضع الذي أدخلهم السجون ، سواء في طبيعة الحكم الدكتاتوري ، أو سياسة حزبهم اليمينية الذيلية ، أو تصرفاتهم الفوضوية والأعمال التي اقترفوها .

ومع الأيام ازداد يأس هؤلاء وقنوطهم وتنديدهم بقيادة حزبهم ، وكانت المسألة من وجهة نظر قيادتهم تدور حول المطالبة باطلاق سراحهم ، وجرى تركيز بعض اهتمامات الحزب خلال تلك الفترة حول ذلك .

---

(٦٦) من نشرة بعنوان (أوقفوا هذا الارهاب) صادرة في أيار ١٩٦١ عن « لجنة الدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية في العراق » .

(٦٧) عدا حمزة السلمان عضو اللجنة المركزية الذي اعتقل في السنوات الاخيرة لحكم قاسم لعلاقته المباشرة بالجرائم التي ارتكبت في الموصل اثناء انتفاضة عام ١٩٥٩ حيث كان قد ذهب الى هناك اثناء « مهرجان السلام » وبقي فيها وعندما قامت الانتفاضة تزعم اللجنة المحلية والنشاط الشيوعي وما حدث من مآس خلال تلك الفترة .

وفي هذه الظروف وهنت علاقة الكثيرين من السجناء الشيوعيين بحزبهم وأصبحت علاقة شكلية واستمراراً لوجود سابق ، أكثر من كونه تفاعلاً حيوياً مع الحزب وسياسته ، وقناعة بنهجه ، وتعلقاً بمستقبله ففك البعض ارتباطه بالحزب المذكور ، وما كانت ظروف السجن لتساعد على ترك الكثيرين صفوفه ، لأن الذي يترك صفوف الحزب ولا يطلق سراحه ، يتعرض لمعاملة صعبة من بقية الشيوعيين ، وتوجه إليه شتى الطعون .

وكان الملتزمون بالحزب يعيشون قلقاً فكرياً وتخبطاً في المواقف ، ولم تكن آراؤهم موحدة بصدد الموقف الذي يجب أن يتخذه الحزب من حكم قاسم حتى قيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ ، فقد دعا البعض إلى إسقاط قاسم وتسلم الحزب السلطة بدلاً عنه ، ودعا آخرون إلى الدفاع عن الحكم ، في حالة تعرضه للسقوط ، ثم التحرك لإسقاط الحكم والجهة التي تتحرك ضده معاً واستلام الحكم ، ودعت جماعة ثالثة إلى الدفاع عن حكم قاسم ، وضرب المتحركين لإسقاطه ، واعتبار ذلك مسألة أساسية ، ثم اتخاذ المواقف اللاحقة ، تبعاً لتطور الوضع بعد ذلك .

إن هذه الآراء المتباينة ، لم تغير شيئاً من سياسة الحزب المرسومة . وقد قام الحزب بابلاغ السجناء برسائل حزبية ، بأنه على علم بكل ما يجري وانه اتخذ التدابير اللازمة لمجابهة كل الاحتمالات ، موضحاً لهم امكاناته « الكبيرة » وخططه « الحكيمة » وتهيؤه « الدقيق الواسع » ، لمجابهة الأحداث . ولهذا فقد أدى فشل الشيوعيين الذريع في مقاومة ثورة شباط الى إعلان الكثير من السجناء ذاتياً أو من خلال اشعارهم للسلطات عن ترك صفوف الحزب الشيوعي ، رجاء أن تنتهي مدة سجنهم ليعودوا الى الحياة الطبيعية بعيداً عن التزاماتهم الحزبية ، بعد أن أدركوا أن قيادة حزبهم قد خدعتهم ، عندما تحدثت عن التهيوء والاستعداد لمجابهة الأحداث .

لقد اعلنت كوادر شيوعية معروفة أمثال : صادق جعفر الفلاحي واحمد غفور وعدنان جلميران وحميد تومكه ، ومحمد غضبان وابراهيم عبد الكريم وكاظم الدجيلي وحسين علوان وآخرين كانوا معهم ، منذ اللحظات الأولى لثورة ٨ شباط أنها ثورة وطنية ، ما دام قائدها حزب البعث العربي الاشتراكي وهو حزب وطني معروف ، واستهجنوا موقف قيادة حزبهم التي أعلنت مقاومة الثورة والوقوف ضدها ، وشجبوا هذا الموقف ، وادانوه ، وقالو إن موقف الخصومة مع حزب البعث وأطراف وطنية أخرى في

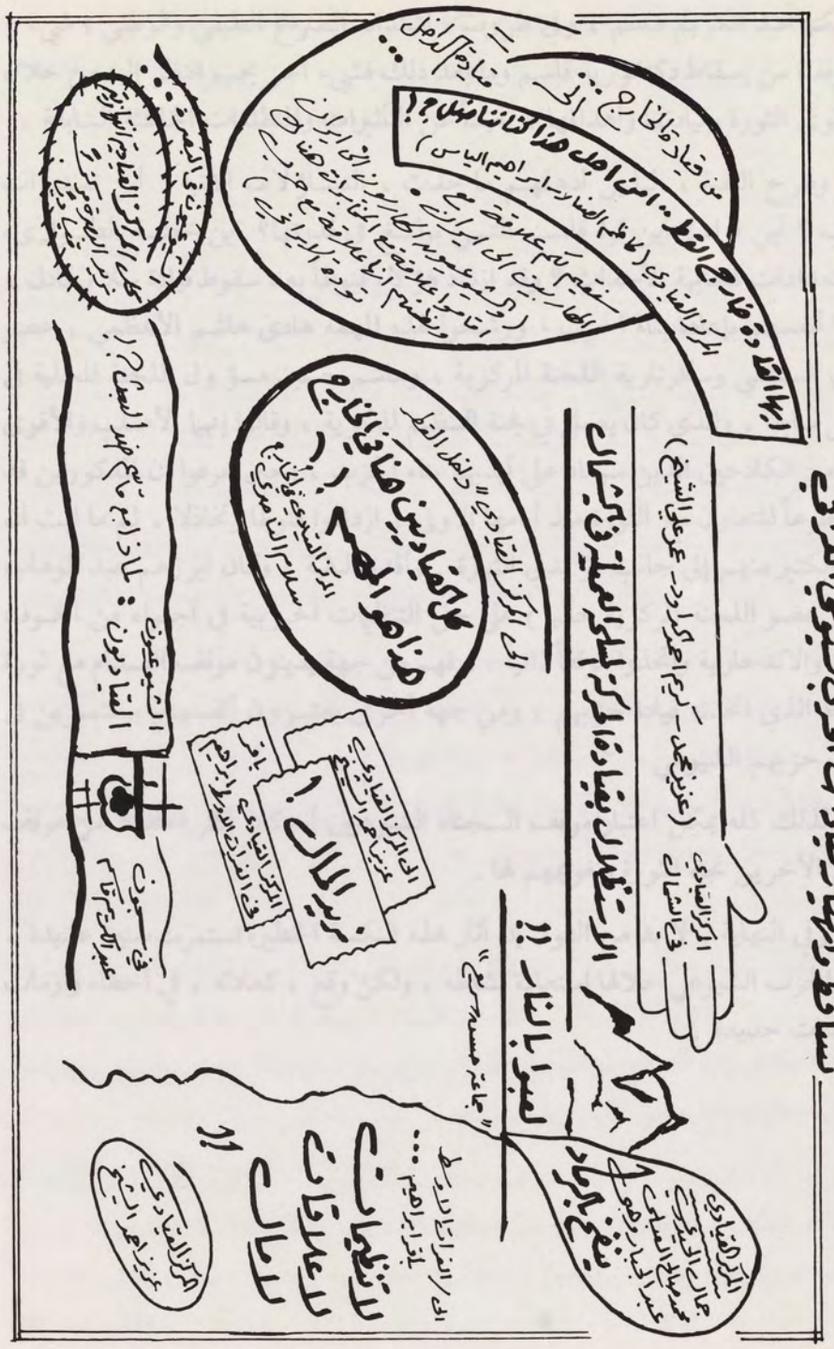

أيام حكم عبد الكريم قاسم ، وفي ظروف « اشتداد الصراع الطبقي والوطني » شيء ، اما الموقف من إسقاط دكتاتورية قاسم وما بعد ذلك فشيء آخر يجب النظر إليه من خلال واقع قوى الثورة وقيادتها وأهدافها ، بعيداً عن التأثيرات والمنطلقات الخاطئة السابقة .

وطرح البقية ، الـذين أذهلهـم ما حدث ، التسـاؤلات الآتية : أين تقـديرات الحـزب ؟ أين قواه ؟ أين قوة قاسـم التـي بولـغ في قدرتها؟ اين خطـة الطـوارىء والاستعدادات لمجابهة الأحداث ؟ وقد ازداد هؤلاء قنوطاً بعد سقوط قيادة سلام عادل ، وعللوا أنفسهم بإعادة بناء الحزب ، ورشحوا لهذه المهمة هادى هاشم الأعظمي ، عضو المكتب السياسي وسكرتارية اللجنة المركزية ، وهاشم حسين مسؤول اللجنة المحلية في الموصل سابقاً ، والذي كان يعمل في لجنة التنظيم المركزية ، وقالوا إنهما الأصلب والأقوى وإنهما من الكادحين الذين سيعاد على أيديهما بناء الحزب ، وحين عرفوا أن المذكورين قد تقدما طوعاً للتعاون مع الثورة منذ أيامها الأولى ، ازدادوا قنوطا وتخاذلا ، ثم ما لبث أن انحاز الكثير منهم إلى جانب مؤيدي الثورة . وأقدم البقية ، وكان ابرزهم عبد الوهاب طاهر (عضو اللجنة المركزية حالياً) على حل التنظيمات الحـزبية في أجـواء من الخـوف والتردد والاندحارية واتخذوا موقفاً ذاتياً . . فهم من جهة يدينون موقف الصدام مع ثورة ٨ شباط الذي اتخذته قيادة حزبهم ، ومن جهة أخرى يعتبـرون أنفسهـم مستمـرين في صفوف حزبهم الشيوعي .

لذلك كله يمكن اعتبار موقف السجناء الشيوعيين أنه كان أكثر اعتدالاً من موقف رفاقهم الآخرين تجاه الثورة وتقويمهم لها .

وفي النهاية ، لا بد من القول إن آثار هذه النكسة الخطيرة استمرت سنين عديدة ، حاول الحزب الشيوعي خلالها استعادة نشاطه ، ولكن وقع ، كعادته ، في أخطاء وأزمات وانتكاسات جديدة .

٤ ـ الحزب الشيوعي العراقي يستنجد بالحركة الشيوعية العالمية في غمرة أخطائه وإخفاقاته وانتكاسته

بعد انهيار مقاومة الشيوعيين للثورة ، اتخذت السلطة الثورية موقفاً مشروعاً إزاء الذين تصدوا للثورة وشهروا بوجهها السلاح ، تلبية لدعوة قيادة الحزب الشيوعي في بيانيها الصادرين في (٨ شباط ١٩٦٣) . فأدى ذلك إلى تساقط القيادات الشيوعية ، وتشتت فلولها ، فاتجهت بقايا الشيوعيين الموجودين خارج القطر ، في ظروف عزلتهم واندحارهم ، إلى الاستنجاد بالحركة الشيوعية العالمية ، أحزاباً وانظمة ، لاتخاذها أداة ضاغطة على السلطة ، في مسعى ، لتخفيف السخط الجماهيري الواسع المنصبّ على الشيوعيين ، نتيجة لمواقفهم التي أضرت بمصالح الشعب والوطن ، فأظهروا أنفسهم بمظهر المضطهَدين الصابرين ، ليقال عن السلطة القائمة إنها سلطة « رجعية فاشية مشبوهة » ويكون ذلك سببا للتنديد بالثورة وسلطتها .

ولكن الثورة كشفت بوضوح عن أهدافها الوطنية التقدمية ، ونهجها الحازم ، في معاداة الامبريالية والصهيونية والرجعية ، وذلك في بيانها الأول وفي تصريحات قادتها منذ الساعات الأولى لإعلانها ، فأعلنت الثورة التزامها بميثاق الأمم المتحدة ومبادىء التعايش السلمي ومقررات مؤتمر باندونغ ، وأوضح الرفيق ميشيل عفلق ، الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي ، موقف الحزب من الشيوعية كعقيدة ، ومن الشيوعيين الذين قاوموا الثورة ومبادئها القومية والاشتراكية ، فقال :

« ليس لنا موقف سلبي من الشيوعية كعقيدة ، وكحركة عالمية ، فنظرتنا الى الماركسية هي نظرة تقدير ، ونحن كاشتراكيين نقتبس أشياء كثيرة من الماركسية ، أما بخصوص التعايش مع الأحزاب الشيوعية في الأقطار العربية فالأمر يختلف . فهذه الأحزاب برهنت في كثير من الأحيان على عدم تفهم تيار الحركة القومية العربية ، ووقف في أكثر الأحيان بوجه هذه الحركة الشعبية » .

« والحقيقة أن هذه الأحزاب ، بالنسبة لحركة التحرر والوحدة والاشتراكية ، لا يمكن تصنيفها في اليسار ، بل هي تقف في الصف اليميني ، لأنها عائق في وجه تحرر الجماهير وتقدمها » .

« كان الشيوعيون معادين ، بصراحة ، للوحدة التي هي مطلب جماهيري ، وقد باشروا مذابح وأعمالاً همجية لصد هذا التيار ، وانا حريص جداً على القول ، بأن حزب البعث العربي الاشتراكي ، حذر جداً من الانزلاق في موقف معاد للشيوعية ، لمعرفته بان هذا خير سبيل لتدخل الاستعمار والرجعية واستغلالها الموقف » .

وقال : « ان الحزب الشيوعي ، نتيجة مواقفه المعادية لاتجاه الشعب نحو الوحدة ، ونتيجة أعمال البطش والمذابح التي قام بها ، حكم على نفسه بالاّ يكون في عداد الهيئات السياسية المعترف بها ، أنا أعرف بأن حزب البعث العربي الاشتراكي ، تناول منذ سنتين او اكثر في اجتماعات قيادته العليا كيفية حماية الشيوعيين من غضب الشعب ، اذ ما إن سقط حكم قاسم حتى تقرر أن يحال المجرمون منهم إلى القضاء ، ولو لم يتخذ الحزب المسيطر الآن تدابير منسجمة مع مبادئه وعقيدته ، لكان مصير الشيوعيين مفجعاً للغاية »[٦٨] .

وتحدث الرفيق أحمد حسن البكر ، رئيس الوزراء ، آنذاك ، عن موقف الثورة من الذين حملوا السلاح ضدها ، وعن علاقاتها الدولية ، وأهدافها في مكافحة الاستعمار والتدخل الخارجي فقال :

« المسألة لا تتعلق بالأفكار الشيوعية . . فهنالك من يحمل هذه الآراء ولم تتعرض له الثورة . . الإجراءات تناولت الذين حملوا السلاح ضد الثورة ، ووقفوا مع قاسم وزمرته الفاسدة الرجعية للدفاع عنه . لقد أصدروا بيانهم المشهور في الساعات الأولى للثورة في ١٤ رمضان الخالد ، ونادوا بشهر السلاح ضد الثورة وقتل أبناء القوات المسلحة الوطنية وأبناء الشعب ، وقد سقط عدد من القتلى والجرحى من جراء ذلك . ومع كل هذا ، فقد كانت إجراءاتنا أقل مما يستحقون ، وبدلاً من ان يقتل شاهروا السلاح ضد الثورة ، ألقي القبض عليهم وهم ينتظرون محاكماتهم القانونية . . »

« انه لمثير للاستغراب أن تدعو محطات دول معينة علنية وسرية ، كنا نريدها أن تقف إلى جانبا لدفع مخاطر التآمر ، ان تدعو الى مناهضة الثورة » .

« ان الاتحاد السوفياتي قد اعترف بحكومة جمهوريتنا العراقية الثائرة كبقية دول العالم التي تتالت اعترافاتها ، وقد قابلنا ذلك بالشكر ، ولكن حملة عدائية غريبة تبعت

---

(٦٨) جريدة الجماهير ـ ٢٠/٢/١٩٦٣ .

ذلك ، يتحمل أصحابها مسؤولية تعكير العلاقات بين الشعبين الصديقين : العراقي والسوفياتي . . . »

وقال : « إن شعبنا هو شعب آسيوي قاسى وتألم مع شعوب آسيا وأفريقيا الأخرى من الاستعمار والتخلف والجوع ، وهو سيتضامن من الآن مع هذه الشعوب ضد أي خطر يتهددها من الخارج ، كما أنه سيمضي معها في مكافحة الاستعمار والتدخل الخارجي على أي شكل ولون كان ، كما انه سيسير معها من أجل تعزيز سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ، وتعزيز السلم العالمي » .

« أما دول العالم الأخرى جميعاً ، فإن علاقاتنا ستكون على أساس الصداقة ، فيما اذا تنبهت إلى حقيقة عدم رضائنا عن أي تدخل في شؤوننا الداخلية ، وعلى أساس المصالح والمنافع المتبادلة »(٦٩) .

وأوضح الرفيق أحمد حسن البكر ، في حديث آخر ، جوانب من موقف الثورة إزاء الذين حملوا السلاح بوجهها ، معلناً بأن هذا الموقف لا يعني بأن الثورة تحارب الشيوعية كعقيدة ، فقال :

« منذ الساعات الأولى للثورة ، نشر الحزب الشيوعي العراقي بياناً يدعو فيه أعضاءه وأنصاره الى حمل السلاح في وجه الثورة ، وينادي فيه صراحة بالتقتيل والإبادة ، وكان الموقف الذي اتخذته الثورة موقف دفاع عن النفس . . . لقد كنا أمام أحد أمرين : إما أن نقف بقوة ضد الردّة ، وإما أن نتراجع عن كل قيمنا ومبادئنا ونترك الثورة لأن الشيوعيين قاوموها . . وقد اخترنا الحل الأول ، لأنه الحل المنطقي والمعقول » .

« إننا لا نحارب الشيوعية كعقيدة ، وإنما نتخذ تدابير وقائية ضد تنظيم سياسي معين ، في قطر معين ، أثبتتت التجربة أنه ضد الثورة العربية والوحدة العربية » .

« اننا كيساريين عرب ، نناضل ضد الاستعمار ، ولا ننسى المواقف الودية التي وقفها الاتحاد السوفياتي من بعض القضايا العربية ، وخاصة في المراحل الأخيرة من تاريخنا القومي ، ولكننا مصرون على بناء تجربتنا الاشتراكية الخاصة ، وعلى الاتحاد السوفياتي أن يدرك أن اللقاء مع الحركات التحررية في الوطن العربي ، والتفاهم معاً حول محاربة

(٦٩) جريدة الجماهير ٢١/٢/١٩٦٣ .

الاستعمار وتدعيم الاستقلال الوطني ، يمكن أن يتم دون الاعتماد على الأحزاب الشيوعية المحلية »(٧٠) .

وعلى الرغم من تصريحات المسؤولين عن حزب البعث العربي الاشتراكي تلك ، الآن أجهزة الإعلام في عدد من الدول الشيوعية ، وصحافة الأحزاب الشيوعية في الأقطار الأوروبية والمنظمات المتعاونة والمتعاطفة معها ، راحت تشن حملة دعائية ظالمة ضد الثورة ، منطلقة بالأساس من موقف الحزب الشيوعي العراقي ، ومعتمدة على مبرراته ، ومستجيبة لضغطه ، ورغم أن الأحزاب الشيوعية في منظومة الدول الاشتراكية ، اتخذت موقفاً محدوداً في حملتها ، بالقياس إلى باقي الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، واستهدفت تجنب تأزم علاقتها بشكل حاد مع السلطة الجديدة في القطر ، واحتفظت وكالات الأنباء في بعض الدول الاشتراكية ، في الأيام الأولى للثورة ، بالأخبار المشوهة التي أرسلت إليها من الشيوعيين ، في الارشيفات ، إلا أنها بوجه عام ساهمت في الحملة المناوئة تجاه الثورة أيضاً .

كانت هذه الحملة ، نتيجة سوء فهم وقع فيه بعض الأحزاب الشيوعية في العالم تجاه الثورة ومبادئها ، خصوصاً الأحزاب الشيوعية التي تسير هي والحزب الشيوعي العراقي في خط فكري واحد عالمياً . وقد اعترف بذلك عدد من قياديي الحزب الشيوعي وكوادره . فقد قال ابراهيم كبه ، الماركسي المعروف واحد الوزراء في عهد ثورة ١٤ تموز :

« لتقدير الحملة ، يجب تقدير مبادىء الثورة المحمول عليها . . ان مبادىء الثورة تتضمن أهدافاً اساسية يمكن ـ دون أدنى شك ـ اعتبارها حصيلة أماني الشعب والشعوب العربية طيلة أحقاب طويلة . . . »

« ومن هنا ان كل حملة ضد أهداف هذه الثورة لا مبرر لها إطلاقاً بل وتعتبر حملة ظالمة ، تسيء فعلاً إلى علاقات الصداقة بين الأمة العربية والشعب السوفياتي والشعوب الاشتراكية . . » .

وتحدث عصام القاضي ـ سكرتير لجنة منطقة بغداد للحزب الشيوعي العراقي ـ فقال :

(٧٠) جريدة « الجماهير » ـ ١٤/٤/١٩٦٣ .

« فهذه الدول وإذاعاتها ـ أي الدول الاشتراكية ـ أخذت تهاجم ثورتنا التقدمية ، وتؤلّب عليها الأحقاد بلا مبرر . . »

وقال بديع عمر نظمي ـ عضو مكتب تثقيف لجنة منطقة بغداد للحزب :

« ان الحملات التشهيرية التي تبثها أجهزة الإذاعة والدعاية لدول الكتلة السوفياتية ، قائمة على كذب صرف ، وإنها تختلق حوادث ، فهي حملة لا تنهض على أساس واقعي ، وتلحق أفدح الأضرار بمصالح الشعب العراقي المتمثلة في مضاء حكومته الوطنية الثورية نحو تحقيق برنامجها الإصلاحي التقدمي والاشتراكية . فالضرورة الوطنية والقومية تقضي بأن تسير حكومتنا بدون عوائق وبدون مشاكل ومتاعب ولذلك كان الهدف الأول لتلك الحملة ، هو عرقلة هذه المسيرة . إنها ايضاً تضر بمصالح الاتحاد السوفياتي نفسه ، وتشوه سمعته في العراق ، هذه السمعة التي كانت نتيجة قيام علاقات الود والصداقة بينه وبين الجمهورية العراقية . . » .

وقال شريف الشيخ ـ عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي :

« إن مقاومة أية ثورة وطنية أو أي حكم وطني بشن الحملات عليه ، او محاولة إضعافه أو تخريب مساعيه او الحيلولة بينه وبين أن يصفي التركة الثقيلة السيئة التي خلفتها عشرات السنين ، ولا سيما الدكتاتورية التي أثقلنا بها الاستعمار والرجعية ، وليس من شك أن الكفاح ضد الاستعمار هو الذي يخدم الشعب . . ولكن الكفاح ضد الشعب ومصلحة الشعب . . من عسى أن يخدم ؟ .

انه لا يخدم إلا أعداء الشعب ، وبات لا يجدي الدول الاشتراكية ـ بأي شكل من الأشكال ـ إمعانها بمعاداة الحكم الوطني القائم في العراق . هذا الحكم الذي حرر الشعب من الدكتاتورية والرجعية ، ووقف بحزم في وجه الاستعمار وكل أعداء الشعب » .

« إن التقاليد الدبلوماسية والأعراف والعادات ، لا تسمح ، في الحقيقة ، بتدخل أي دولة في الشؤ ون الداخلية لشعب آخر في بلد آخر ، ولا سيما اذا كان هذا البلد متحرراً من الاستعمار ، وينشد صداقة البلدان على أساس احترام استقلاله وشخصيته ومصالحه ، وعدم التدخل فيما له من شؤ ون ، وعلى أساس التكافؤ في العلاقات والصداقة المستقيمة النظيفة . . »

والواقع أن هذه الحملة أدت الى تطبيق سيء للتضامن الأممي بين أطراف الحركة الشيوعية العالمية والحزب الشيوعي العراقي ، عندما اندفعت هذه الأطراف في حملتها ، معتمدة على معطيات ومبررات جانب واحد هو الحزب الشيوعي العراقي ، دون أن تجهد نفسها وتتحرك صوب معرفة واقع ما جرى في القطر وطبيعة السلطة السياسية ، واهدافها المطروحة في برنامجها المرحلي ، وموقفها من الاستعمار والرجعية والصهيونية ، ومواقف الحزب الشيوعي العراقي ونهجه وسياسته وممارساته الخاطئة في الوقوف بوجه الثورة ، مما جعل تلك الأطراف تلقي تبعة ما أصاب الحزب الشيوعي العراقي ، في سلسلة نكساته ، على عاتق الثورة .

استطاع الشيوعيون العراقيون ، نتيجة للتقديرات الخاطئة لأطراف الحركة الشيوعية العالمية ، التحرك في المجال الإعلامي ، فوضعت إذاعة « بيكي ايران »[٧١] في لايبزك ـ في المانيا الديمقراطية ـ في خدمة الحزب الشيوعي العراقي ، حيث اخذت تذيع الأخبار والتعليقات والمقالات التي تردها من هيئة حزبية مسؤ ولة في (براغ)[٧٢] ، مركز إذاعة ما سمي « صوت الشعب العراقي »[٧٣] . واستمرت هذه الإذاعة في مواصلة عملها حتى أواسط عام ١٩٦٨ ، حين توقفت عن بث البرنامج العربي[٧٤] .

واستطاع الشيوعيون الموجودون في الخارج ، تشكيل عدد من اللجان التي سميت ب «لجان الدفاع عن الشعب العراقي»والتي ضمت الشيوعيين واصدقاءهم الموجودين في كل قطر أوروبي ـ اشتراكي[٧٥] ورأسمالي ، وكونت من هذه اللجان ، « اللجنة العليا للدفاع عن الشعب العراقي » التي كانت تجمع المعلومات والأخبار وتنشرها في بيانات وكراريس ، وترسلها الى لجان دولية مماثلة ، واستفاد الشيوعيون العراقيون أيضاً من عضوية الحزب في هيئة تحرير مجلة « قضايا السلم والاشتراكية »ـ اللسان النظري للحركة الشيوعية العالمية ـ[٧٦] ومن وجود عدد من الطلبة العراقيين الشيوعيين الذين يدرسون في

---

(٧١) الاذاعة المخصصة لحزب « توده » الايراني (الحزب الشيوعي الايراني) .

(٧٢) كان مهدي عبد الكريم ، وحميد بخش ، هما من مذيعي هذه الإذاعة بإشراف عبد الرزاق الصافي .

(٧٣) لهذه الإذاعة شبكة من المرسلات في بلغاريا وهنغاريا وجيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية .

(٧٤) برر الحزب الشيوعي العراقي توقف الإذاعة بأنها قد أدت مهمتها ووقف الحزب على قدميه ، وقيل ايضاً سبب ذلك يرجع الى عدم موافقة الأحزاب الشيوعية هناك على الخط السياسي للحزب الشيوعي العراقي .

(٧٥) ضمت لجنة المانيا الديمقراطية صباح الدرة وكاظم حبيب وعدنان الشماع .

(٧٦) صدرت في براغ عام ١٩٥٨ ورئيس تحريرها الشيوعي القيادي السوفياتي (ك . زارودوف) .

جامعات الأقطار الاشتراكية ، لشن حملة معادية للثورة .

ويلاحظ أن الحملة الشيوعية تجاه الثورة ، كانت ذات جانبين ، الأول منهما استجابة لاستنجاد الحزب الشيوعي العراقي دون تمحيص ، لمدى أحقية وواقعية وصواب هذا الاستنجاد ، وثانيهما كون الصدام مع الشيوعيين قد جرى تفسيره خطأ بأنه اضطهادات لا تقوم بها إلا « سلطة رجعية فاشية » وذلك لعدم إدراك طبيعة نهج وسياسة الحزب الشيوعي العراقي الخاطئين خلال السنوات التي سبقت ثورة رمضان ، وموقفه المشين من الثورة ومحاربتها بالسلاح ، والسعي لإجهاضها ، هذا الموقف الذي مثل ردة حقيقية معادية للثورة والتقدم ، الذي تحرص الماركسية اللينينية والمبادىء الشيوعية ذاتها على قمعها ودحرها ، لإفساح المجال لسير الثورة على طريق تقدمها .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

انطلاقا من موقف الشعب في ١٤ رمضان حقق الشعب الخلاص من حكم الطاغية عبد الكريم قاسم وزمرته الذين اساءوا الى الشعب الغدر

وابعدوا العراق عن الركب العربي المتحرر ان موقف الحزب الشيوعي العراقي الخياني من الثورة سبب في ازهاق الارواح البريئة وتحمله من المسؤولية بين ابناء الشعب وعرقل اعاقة سير الثورة الظافرة.

ان هذا الموقف لا ينفصل عن مواقف الحزب العدائية الاخرى تجاه القوى القومية الثورية العربية منذ انحراف ثورة ١٤ تموز وحتى ٨ شباط وحاربته لها بكامة الطرق والاساليب . وهذا يؤكد له ان تقف اجهزة الاعلام لبعض الدول الاشتراكية موقفاً عدائياً لا صبر له ، ودليل على تفهم لواقع الثورة التقدمي المعادي للاستعمار والاستغلال ، وهذا لا يساعد على تمتين العلاقات بين الدول الاشتراكية والعراق

انا في مجلس الثورة الوطني تحية ثورية حارة ، وتمنى ان يسير بالعراق صوب اهدافه في الديمقراطية والتقدم والتحرر

حصة تنسيه

عصام القاضي
(زيان)

مسؤول لجنة بغداد للحزب الشيوعي العراقي

١٩٦٢/٢/٤

الفصل الرابع

ثورة رمضان تسير على طريق تحقيق أهدافها الوطنية والتقدمية الوحدوية والحزب الشيوعي العراقي يواصل عداءه للثورة ويتحالف مع أعدائها

١ ـ الجماهير الشعبية تحتضن ممثليها الحقيقيين دفاعاً عن الثورة ومكاسبها

انبثقت ثورة الثامن من شباط ١٩٦٣ لتعيد لثورة تموز ١٩٥٨ وجهها الحقيقي ، الوطني والقومي التحرري ، الذي لطخته دكتاتورية قاسم ورجعيته وحكمه الفردي الطائش ، ولتحقق للجماهير الشعبية حقوقها المشروعة ومطامحها وآمانيها ، ولتعيد العراق الى موقعه الطبيعي في الصف العربي المتحرر وتضعه ضمن مجموعة دول عدم الانحياز ، وتقيم علاقات ودية ومتكافئة مع الأقطار المتحررة ، وجميع اقطار العالم ، وبخاصة الأقطار الاشتراكية .

كانت مهمة صعبة وثقيلة التي نهضت بها الثورة ، منذ أيامها الأولى فقد خلفت دكتاتورية قاسم ، خلال أربع سنوات ونصف ، تركة ثقيلة من أوضاع اقتصادية ومعاشية سيئة ، ومن فوضى وارتباك وعجز في مؤسسات الدولة ،وتمزق في الصف الوطني ، وعزلة العراق عن الأقطار العربية المتحررة ، وحتى عن جامعة الدول العربية ، وفي فسح المجال أمام النهب والاستغلال الاستعماريين لثرواتنا النفطية ، وفي عرقلة تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي ، والتلكؤ في تنفيذ المشاريع الصناعية . . الخ . وكان مفروضاً ان تحقق ثورة تموز ، خلال السنوات الأربع والنصف ، معظم مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية ، فألقيت هذه المهمات جميعها على عاتق ثورة شباط . وهي تواجه موقفاً سلبياً وضاراً من الشيوعيين في الداخل والخارج ، من خلال الحملات الاعلامية المعادية ، ومن مواجهة مكائد القوى الرجعية ، في الداخل والخارج ، المدعومة من الاستعمار وعملائه في المنطقة .

لقد كانت جميع هذه المهمات ، بالاضافة الى تنفيذ المهمات القومية الكبرى ، التي أهملت، عن عمد، في عهد قاسم، تتطلب تركيز الجهود المكثفة من قوى الثورة المخلصة كافة ، لتنهض بها وتحققها وفق خطة سليمة موضوعية ومدروسة ، تتناسب وعظم المسؤ وليات الوطنية والقومية المطروحة وتتماشى مع ضرورات المرحلة آنذاك ، وتستجيب لكامل مطامح وأماني الجماهير الشعبية التي وجدت ، عملياً ، في ثورة رمضان ، منقذها من مآسي ومظالم العهد الدكتاتوري الرجعي المدعوم من قبل الحزب الشيوعي .

فبعد أقل من أربعين يوماً ، طرحت الثورة على أبناء الشعب منهاجها المرحلي ذا الأهداف الوطنية والقومية بوضوح ، الذي أعلنه من إذاعة وتلفزيون بغداد رئيس الوزراء وقتذاك السيد أحمد حسن البكر ، في السادس عشر من اذار ١٩٦٣ .

ففي ميدان **السياسة الخارجية** : أعلنت الثورة في منهاجها عن ايمانها « بأن مصلحة جميع الشعوب تلتقي عند الدفاع عن السلم العالمي في ظل علاقات دولية مبنية على مبدأ التعايش السلمي والاحترام المتبادل للمصالح القومية على أساس من الحق والعدل » .

كما أعلنت عن إيمانها بأن « أي سلام صحيح لا يمكن أن يبنى الا على أساس من القضاء على المظالم القومية التي خلفها الحكم الاستعماري وإزالة كل أثر للغزو الخارجي ، الذي قامت به الجماعات العنصرية ضد شعبنا والشعوب الضعيفة أثناء ذلك الحكم » .

وفي هذا النطاق كانت الثورة تحارب :

« الاستعمار بشكليه : القديم والحديث » وتؤ يد وتدعم « حركات التحرر في العالم وتسعى الى إقامة أمتن العلاقات معها ، كما كانت ترغب في إقامة علاقات وطيدة مع أقطار المنظومة الاشتراكية ، قائمة على الفهم المتبادل ولمصلحة شعبنا وشعوب العالم وتقدمها » .

وفي **السياسة العربية** : أعلنت الثورة عن إيمانها بأن « العراق جزء لا يتجزأ من تراب الوطن العربي الواحد » . وفي نطاق ذلك سعت إلى إقامة وحدة اتحادية بين العراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة وفق ميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣ . وحين تأخر تنفيذ هذا الميثاق عقدت مع سوريا اتفاقية للوحدة العسكرية ، وشرعت بتنفيذ الاتفاقية .

وأعلنت الثورة من خلال المنهاج المرحلي :

- محاربة الاستعمار وفضح مشاريعه العدوانية .
- تأييد الثورات التحررية في الوطن العربي بكافة الوسائل الممكنة .
- الالتزام بدعم الحركات القومية التقدمية ، وتأييدها في جميع أجزاء الوطن العربي .
- تشجيع التشكيلات المهنية والاتحادات النقابية والمنظمات الشعبية وتوسيع نشاطها لتتخطى حدودها الأقليمية إلى مجال العمل القومي الشامل وتنسيق جهودها ضمن إطار الوحدة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وفي **القضية الفلسطينية** : أعلنت الثورة التزامها بإبعاد القضية عن مجال الاستغلال بقصد الكسب السياسي الرخيص ، ووضع مخطط شامل ومدروس لتحرير فلسطين ، وذلك :

بالاتفاق مع دول الجبهة العربية والمنظمات الشعبية في الوطن العربي ، وخاصة المنظمات الشعبية الفلسطينية التقدمية ، التي تمثل بحق نضال شعب فلسطين الباسل ، وتصميمه على استرداد أرضه السليبة ، ومقاومة جميع المؤامرات الاستعمارية والمخططات الرجعية الرامية الى تصفية القضية .

وفي **السياسة الداخلية** : أعلنت الثورة إيمانها بمبدأ « المشاركة الجماهيرية في ادارة الحكم وتوجيهه ومراقبته » واعتبرته « حجر الزاوية في السياسة الداخلية » و« الدعامة التي تستند إليها الثورة لحمايتها من أعداء الشعب » و« الضمانة لها من كل مهادنة وانحراف » .

وخلال فترة قصيرة ، حققت الثورة ، الكثير من المكاسب والمنجزات والتوجهات لبلوغ هذه الاهداف .

ففي حقل الزراعة حققت ما يلي :

١ - إعادة النظر بالتنظيم الإداري في وزارة الإصلاح الزراعي ، وملء أجهزتها بالمتخصصين .

٢ - أجرت تعديلات على القانون رقم ٣٠ تم بموجبها إعفاء الفلاح من نصف ثمن الأرض ، وتخفيض بعض التكاليف التي كانت تثقل كاهله .

٣ - إلغاء التعويض لملاّك الأرض ، عدا الملك الصرف .

٤ - منع تفتيت الملكية الصغيرة .

٥ - اجراء التعاقد مع مجموعات كبيرة من الفلاحين

والى جانب ذلك قامت الثورة بـ :

١ - إعطاء أراضٍ لخريجي الكليات الزراعية من أجل استثمارها .

٢ - دعم الجمعيات التعاونية وتأسيس معهد التدريب التعاوني .

٣ - إلحاق مديرية الري ومديرية التعاون بوزارة الإصلاح الزراعي لتنسيق مجهودات هاتين المديريتين مع مجهودات الوزارة .

٤ - العمل على إقامة مزارع حكومية ومزارع جماعية .

وقام **مجلس التخطيط** بـ :

١ - إحالة مقاولات مشروع ري كركوك .

٢ - إحالة مناقصة مبازل مشروع الدجيلة .

٣ - تخصيص مبلغ ٤١٨ ألف دينار لحفر آبار ارتوازية .

٤ - الاعلان عن مقاولات مشروع ري الدلمج .

٥ - تخصيص مبالغ لمشروع السايلوات .

وفي المجال الصناعي . . . قرر مجلس التخطيط :

١ - تخصيص ٢٥٨ ألف دينار لنقل معدات معامل الاتفاقية العراقية - السوفياتية ، والإسراع بتنفيذها .

٢ - الموافقة على دعوة الاستشاريين لإعداد الدراسات والتصاميم لمشروع الأسمدة الكيمياوية في البصرة .

٣ - المصادقة على تقرير مشروع الورق في البصرة ، وإعداد تصاميمه ومناقصته .

٤ - الموافقة على إعلان مناقصة معمل استخلاص الكبريت في كركوك .

٥ - الموافقة على توسيع معمل الغزل والنسيج القطني في الموصل .

٦ - دعوة خبراء عالميين لدراسة مشروع الحديد والفولاذ .

٧ ـ دعوة الاستشاريين لمشروع أنابيب الغاز الطبيعي من كركوك إلى بغداد ومعمل تنقية الغازات السائلة في التاجي .

٨ ـ إحالة مناقصة إنشاء معمل النسيج القطني في الكوت .

٩ ـ الموافقة على اعلان مناقصة معمل النسيج الناعم في الحلة .

١٠ ـ إحالة مناقصة مكائن ومعدات محطة إسالة الماء لمعمل الأدوية في مدينة سامراء .

١١ ـ هذا عدا عن نشاطات المجلس في حقلي المواصلات والاسكان .

ـ أما في نطاق نشاطات وزارة الصناعة فتقرر :

١ ـ إنشاء المرحلة الأولى لمعمل النسيج القطني في الكوت .

٢ ـ إنشاء المرحلة الأولى لمعمل الحياكة والجوارب في الكوت .

٣ ـ إكمال معمل الخياطة في بغداد .

٤ ـ إكمال المرحلة الأولى لمعمل العدد واللوازم الكهربائية في بغداد .

٥ ـ إكمال المرحلة الأولى لمعمل الأدوية في سامراء .

٦ ـ تنظيم الحلقات الدراسية (تم تنظيم ١٩ دورة في حقول الادارة الصناعية) .

وفي ميدان النضال والعمل الشعبي :

استقطبت الثورة حولها جماهير غفيرة من العمال والفلاحين والطلبة والمثقفين والعسكريين الثوريين .

والجماهير التي عاشت الثورة ، لا يمكن أن تنسى الدور المجيد الذي لعبه **الاتحاد الوطني لطلبة العراق** في مسيرة النضال لتفجير الثورة . فلقد قاد هذا الاتحاد الاضرابات الطلابية الباسلة ، التي مهدت للثورة ، كما لا تنسى عملية الاعتصام الرائعة التي توجت هذه المعركة . وبعد الثورة ، ساهم الاتحاد في تحقيق العديد من المنجزات الطلابية ، كما ساهم في العمل الشعبي الذي كان يجري على نطاق واسع ، وأعطى مثلاً مجيداً في إقران الفكر بالممارسة العملية على طريق تحقيق المنجزات والتقدم .

وكان **للاتحاد العام لنقابات العمال** دور بارز في تحقيق الكثير من المكاسب العمالية ، رغم قصر الفترة منها :

١ ـ ممارسات ديمقراطية في العمل النقابي .

٢ ـ الاسهام في معالجة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وفي إلغاء القوانين الرجعية التي كانت تقف حجر عثرة في طريق الطبقة العاملة .

٣ ـ تشريع قانون العمل لسنة ١٩٦٣ لصالح العمال .

٤ ـ تشكيل (لجنة إنهاء الخدمة) عملت لإلغاء الفصل الكيفي الذي كان يمارسه ارباب العمل قبل ثورة رمضان .

٥ ـ زيادة الأجور بشكل مناسب لقطاعات مختلفة من العمال .

٦ ـ المشاركة في عدة مؤتمرات عربية وعالمية .

٧ ـ اصدار جريدة تنطق بلسانه لتكون صوتاً جريئاً في سبيل تعزيز مكاسب جماهير العمال .

وقد بذل **الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية** جهوداً كبيرة في تسريع تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي ، والتعاقد مع الفلاحين ، وتعديل القانون لصالحهم .

ومهّد للمؤتمر الشعبي للإصلاح الزراعي .

ووقف ضد التخريبات الإقطاعية وأوقف أعمال التجاوز على الفلاحين .

لقد كان قانون الاصلاح الزراعي أحد مكاسب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، إلا أن انحراف قاسم عن أهداف الثورة حال دون تحقيق الاصلاح الزراعي المنشود . وقد استطاعت ثورة رمضان ، عن طريق تقويم هذا الانحراف ، تحقيق إنجازات خلال فترة قصيرة أكثر مما تحقق طوال أربع سنوات ونصف من حكم قاسم ، ومنذ أن شرع القانون في ايلول ١٩٥٨ .

وكانت أبرز توجهات ثورة رمضان في هذا المجال :

١ ـ تهيئة الأرض للاستثمار بتأمين الماء اللازم لها .

٢ ـ تنظيم الفلاحين في جمعيات تعاونية زراعية ، لتأمين تسويق منتوجهم ، ومدّهم

بالمساعدات اللازمة .

٣ ـ تأمين المكائن والمضخات والأدوات اللازمة .

٤ ـ إسكان الفلاحين في قرى عصرية ، توفر لهم البيئة الإنسانية .

٥ ـ تلافي أخطاء الماضي ، وتعديل معظم التشريعات الخاصة وما يتعلق منها بتخفيف الأعباء عن كاهل الفلاحين .

وقد تبنت الثورة أضخم مشروع إسكاني في الريف ، لبناء ثلاثة آلاف قرية تتسع لأكثر من ثلاثمئة ألف عائلة فلاحية ، إلا أن ردة تشرين السوداء قبرت المشروع .

وجرى الاهتمام على نطاق واسع بالاستيلاء والتوزيع والتعاونيات الزراعية وتقديم القروض والمساعدات والخدمات للفلاحين .

ـ وبذلت **منظمة نساء الجمهورية** (الاتحاد العام لنساء العراق حالياً) جهوداً في تنظيم النساء ودفعهن إلى قول كلمتهن في الحقل السياسي . فوقفن ضد الدكتاتورية والانحراف دفاعاً عن عروبة ثورة تموز « وبذلت المنظمة ، بعد ثورة شباط ، جهوداً واسعة في نطاق العمل الشعبي ، وبث الوعي في صفوف النساء ، وتعليمهن الكثير من أصول التربية الحديثة وادارة المنزل ، كما علمت عدداً كبيراً منهن الخياطة وغيرها من الامور التي تنفع المرأة ، إضافة الى الاسواق الخيرية التي اقامتها ودعمها الواسع لتأسيس العيادات الشعبية » .

ـ ومن خلال التجربة الرائدة ، **المنظمة الوطنية للعمل الشعبي** ، تحقق الكثير في مجال الخدمة الوطنية والشعبية ، وتحولت المبادرات الشعبية في كافة فروعها إلى قاعدة يومية تمارس بنشاط وفعالية ، لتحقيق المكاسب ومنها :

١ ـ فتح عيادات طبية شعبية وتزويدها بالأجهزة الحديثة ، وتقديم الخدمات للمواطنين على نطاق واسع ، ومن خلال تعاون عدد كبير من الأطباء والاختصاصيين في نجاح هذا المشروع .

٢ ـ فتح دورات لمحو الأمية في معظم فروع المنظمة .

٣ ـ ردم المستنقعات وتحويلها إلى حدائق بالتعاون مع أمانة العاصمة .

٤ ـ إيصال الماء والكهرباء الى مناطق عديدة كانت محرومة منها .

٥ ـ اكساء بعض الشوارع في المناطق الشعبية وتعديل بعضها الاخر .

٦ ـ المساهمة في مساعدة الفلاحين في جني ثمار حقولهم .

٧ ـ المساهمة في حفر الترع وإيصال الماء الى بعض المناطق الزراعية بالتعاون مع وزارة الإصلاح الزراعي .

٨ ـ عرض أفلام سينمائية ثقافية في المناطق الشعبية .

٩ ـ توعية الجماهير سياسياً ، وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم على نطاق واسع .

أما **المسألة الكردية** : فقد اتجهت الثورة من خلال وعي قيادتها المتمثلة بحزب البعث العربي الاشتراكي ذي الفكر الإنساني التقدمي ، إلى معالجة المسألة الكردية ، على أساس أنها جزء من الوضع العام في البلاد ، وضمان حقوق الاكراد ، ومصالحهم ضمن الوحدة الوطنية ، فأوقفت القتال ، وأصدرت قراراً بالعفو عن المشتركين في الحركة المسلحة ، ورفع الحصار الاقتصادي الذي كان مضروباً على المنطقة الشمالية في عهد قاسم ، والاعلان عن تحقيق المصالح القومية للأكراد ضمن ادارة لا مركزية أعلن منها في ١٠/٣/١٩٦٣ ، والعمل على تعزيز الأخوة العربية الكردية على كافة المستويات وفي مختلف المجالات ، بالاعتماد على الجماهير الشعبية في القطر بكافة قومياتها والأقليات القومية الأخرى ، هذه الجماهير التي كانت موضع ثقة واعتماد قيادة الثورة، حتى في الظروف التي اقدمت القيادة المشبوهة للحركة المسلحة في الشمال على اشعال الفتنة ، وتجديد القتال ، تنفيذاً لارادة أسيادها المستعمرين والطامعين .

وخلاصة القول ، إن الأهداف التي عملت ثورة رمضان القومية الوحدوية على تحقيقها سواءً التي وردت في بيانها الأول أو في منهاجها المرحلي ، أو في التطبيقات العملية اللاحقة ، تتلخص فيما يلي :

١ ـ إقامة حكومة وطنية ذات أهداف ديمقراطية وحدوية .

٢ ـ تحقيق أهداف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ واغناؤها وتطويرها .

٣ ـ إطلاق الحريات الديمقراطية في ظل وحدة وطنية تقدمية .

٤ ـ تعزيز سيادةالقانون،وتوفير الأمن والاستقرار التام .

٥ ـ تعزيز الأخوة العربية الكردية ، وضمان مصالح الأكراد القومية .

٦ ـ احترام حقوق الأقليات القومية ، وتمكينها من المساهمة في الحياة العامة .

٧ ـ الاهتمام بالزراعة وتطوير قانون الإصلاح الزراعي لصالح الجماهير الفلاحية .

٨ ـ إقامة اقتصاد وطني متين ، يهدف إلى تصنيع البلاد وزيادة وتطوير إمكاناته المادية والثقافية ، وإجراء تحولات اجتماعية تقدمية .

٩ ـ توجيه موارد البلاد ومن بينها موارد النفط ، لما يهدف إلى تحسين الأحوال المعاشية للجماهير وتقدم البلاد .

١٠ ـ تحقيق وحدة كفاح عربي ضد الاستعمار وضد السيطرة الاستعمارية في بعض أجزاء الوطن العربي .

١١ ـ تشديد النضال الحازم لاسترجاع فلسطين المحتلة ، وتحرير كافة الأجزاء المغتصبة من الأرض العربية على امتداد الوطن العربي .

١٢ ـ السعي الحثيث لتحقيق الوحدة العربية من خلال وحدة كفاح تضم العراق وسوريا ومصر .

١٣ ـ دعم الحركات الوطنية والثورية المعادية للاستعمار ومساندتها .

١٤ ـ انتهاج سياسة عدم الانحياز .

١٥ ـ التمسك بمبادىء الأمم المتحدة ، والالتزام بالمواثيق والعهود الدولية .

١٦ ـ المساهمة في تدعيم السلم العالمي ومكافحة الاستعمار وانتهاج سياسة معادية للامبريالية ومتحالفة مع المعسكر الاشتراكي .

وقد دعم المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي ـ المنعقد في الفترة ما بين ٥ ـ ٢٣ تشرين اول ١٩٦٣ـ هذا الاتجاه واتخذ جملة توصيات وقرارات بشأن مهام ثورة رمضان في القطر العراقي ، بهدف تعزيز مكاسب الثورة وتطويرها ، وإعطاء البعد القومي الحقيقي لها ، ومما جاء في البيان الصادر عنه ما يلي :

« كانت المعركة الأولى في بغداد في ١٤ رمضان ، حيث أسقط الحزب حكماً انعزالياً فردياً معادياً للقومية العربية والوحدة ، فسهل بذلك سقوط الانفصال في دمشق » .

« وفي صبيحة الثامن من آذار كانت طلائع البعث العربي الاشتراكي في مقدمة الركب الزاحف لقبر حكم الانفصال » .

« وهكذا تهيأت من جديد ظروف موضوعية لانتصارات كبرى على الصعيدين القومي والاشتراكي ، وكان ميثاق القاهرة في ١٧ نيسان حصيلة للظروف الموضوعية الجديدة ، التي حققها نضال الجماهير الشعبية بقيادة الحزب » .

وأكد البيان على اهمية « السير قدماً في طريق التحويل الاشتراكي للمجتمع على أساس ديمقراطي ، وبمشاركة الجماهير الشعبية » . واعتبر العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين من عسكريين ومدنيين ، والبرجوازية الصغيرة ، هي القوة التي تصنع بتحالفها الثورة الاشتراكية في مرحلتها الأولى .

كما أكد على أهمية الادارة الديمقراطية العمالية لوسائل الإنتاج وضرورة الانتباه إلى المظاهر البيروقراطية ، والعمل على لجمها واستئصالها باستمرار .

كما أبدى اهتماماً خاصاً بموضوع تطوير أجهزة الدولة ، وعلاقة هذه الأجهزة بالجماهير الشعبية .

واعتبر الثورة الزراعية خطوة لا بد منها ، لنمو اقتصاد سريع ، واعتبر إشراك الفلاحين في تنفيذ الثورة الزراعية ، شرطاً اساسياً لنجاح هذه الثورة .

كما اكد على أهمية التخطيط الاشتراكي على الصعيدين القطري والعربي وأهمية التصنيع والتنمية الاقتصادية .

وعالج قضايا التعليم وتحويل التعليم الإلزامي إلى حقيقة فعلية وإلى ضرورة القضاء على الأمية وإعطاء التعليم طابعاً قومياً وعلمياً .

واعتبر الحرس القومي ، حصنا لحماية الثورة « يجب تطوير تجربته وتوسيعها ، ليصبح قادراً على تأدية مهام ثورية في ميدان البناء الاشتراكي ، وفي توعية الجماهير الشعبية ، والوقوف بحزم تجاه أي خطأ يقع فيه بعض أفراد الحرس القومي » .

واكد على أهمية حرية المنظمات الشعبية ـ العمالية والفلاحية والمهنية والنسوية ـ

واستقلالها الذاتي والشعبي عن السلطة كضرورة يمليها الدفاع عن مصالح تلك الفئات والطبقات .

وهكذا فان « الشهور القليلة التي تشكل عمر الثورة قد حفلت بمنجزات كثيرة في حقول الإصلاح الزراعي والتصنيع والتخطيط ، كما حفلت بمشاريع عديدة تم انجازها بالعمل الشعبي ، معتمدة على سواعد الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين الثوريين ، وحرصت قوى الثورة على تأمين مصالح الطبقات الكادحة ، وفي طليعتها الطبقة العاملة ، وذلك بتشريع القوانين التقدمية ، وحماية هذه الطبقات من الاستغلال والتعسف ، ولعل أهم هذه الخطوات وأبعدها أثرا على الصعيد الداخلي إقدامها على طرح مشروع الادارة اللامركزية ، كحل للمشكلة الكردية حلاً سلمياً ديمقراطياً يضمن وحدة الشعب ووحدة الوطن ، ويوفر للمواطنين الأكراد ممارسة حقوقهم القومية »(٧٧) .

وكانت الثورة هي التجربة الأولى التي وضعت الفكر العربي التقدمي في المجال العملي ، متحققاً في ثورة شعبية معبرة عن روعة التلاحم بين مختلف الفئات الجماهيرية ، وعن عظمة الترابط العضوي والمصيري لإرادة الأمة في بناء حاضرها وغدها المشرق .

وثورة كهذه ، كان لا بد أن تحضنها الجماهير وتدعمها ، إذ إنها الثورة الوحيدة في المنطقة وقتذاك ، التي كان لها أرضية علمية وايديولوجية فكرية وتنظيم جماهيري ، ولا يغير من هذه الحقيقة العقبات التي وضعها البعض في طريق الثورة .

(٧٧) من خطاب السيد الرئيس احمد حسن البكر في ذكرى ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ ، جريدة الثورة ، ٩/ شباط ١٩٧٠ .

٢ ـ الحزب الشيوعي يواصل نهجه في معاداة الثورة والتحالف مع أعدائها

بالرغم من إعلان مبادىء الثورة وأهدافها ، وخططها الشاملة في النهوض بالقطر ، في شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية ، كما جاء في المنهاج المرحلي ، ذلك المنهاج الذي حظي بالتفاف جماهيري واسع ، بالرغم من هذا كله فإن الحزب الشيوعي العراقي ، بدلاً من أن يعيد النظر في موقفه من الثورة ويجري تقويماً واقعياً لها ويقف في صف بناة التقدم والاشتراكية لإنجاز أهداف الثورة المعلنة ، استمر على نهجه المناهض للثورة ،محاولاً وضع العصي في عجلة التقدم لإيقافها ، ومن ثم الإجهاز عليها ، وقد برز هذا النهج في التحالف مع العناصر الشوفينية في الحركة المسلحة ، وفي الحركة الصبيانية في معسكر الرشيد يوم ٣ تموز ١٩٦٣ ، وفي مجمل نشاطاته التي انصبت في المجرى المعادي للثورة ، والتقت مع نشاطات أعدائها .

أ/ التحالف مع العملاء والشوفينيين في الحركة المسلحة المشبوهة ضد الثورة

اتخذت الثورة ، ومنذ أيامها الأولى ، موقفاً ايجابياً من الحقوق القومية للاكراد ، وبدأت بتبديد الأجواء السلبية التي خلقها القتال في الشمال منذ أيام قاسم عام ١٩٦١ ، ومن أجل ذلك أصدرت الثورة قراراً بالعفو عن الأكراد المساهمين في الحركة المسلحة ، ورفعت الحصار الاقتصادي الذي كان مضروباً على المنطقة الكردية ، وأصدرت قراراً في (١٠/ اذار/ ١٩٦٣) اعترفت فيه بالحقوق القومية للأكراد ضمن الإدارة اللامركزية ، جاء فيه : ـ

« لما كان من الأهداف الرئيسية لثورة رمضان ، اقامة نظام حديث يستند إلى أفضل الأساليب الإدارية والحكومية ، ولما أثبت أسلوب اللامركزية انه مفيد ، فان الثورة ، إذ تتصرف على أساس المبادىء الثورية التي أعلنت في بيانها الأول ، والتي تنص على تعزيز الاخوة العربية ـ الكردية ، وعلى احترام الحقوق القومية للشعب الكردي والاقليات القومية الاخرى ، فإنها توافق على منح الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية ، وان ينص على هذا في الدستورين المؤقت والدائم عند اعلانهما ، وستشكل

لجنة لوضع الخطوط العريضة للامركزية »[٧٨] .

ورغم أن الأبواب ظلت مفتوحة لبحث أية مشكلة قد تعترض تنفيذ المقترحات المطروحة لحل المشكلة الكردية حلاً سلمياً وديمقراطياً ، إلا أن النزعة الشوفينية الانفصالية لدى قادة الحركة المسلحة آنذاك وعلى رأسهم (الملا مصطفى البرزاني) ومعه (جلال الطالباني) ، قد عرقلت كل مسعى سليم وجدي لحل القضية ، بما يضمن تعزيز الأخوة الكفاحية العربية ـ الكردية ، ويوطد أسس الوحدة الوطنية ، فوضعت العقبات الواحدة تلو الأخرى على طريق مواصلة الجهود في هذا السبيل ، من أجل أن يشعلوا الفتنة مرة أخرى .

استغل الشيوعيون النزعة الشوفينية لدى قادة الحركة المسلحة ، فغذّت أدبيات الحزب وتقارير اجتماعات لجانه المركزية هذه النزعة ، حتى لدى بعض الاكراد الشيوعيين في فرع الشمال ، من خلال ايراد معطيات ماركسية ـ لينينية بـ « منح تقرير المصير للامة الكردية المجزأة » فأدى ذلك إلى تربية وتثقيف أعضاء الحزب ومؤيديه « بضيق الأفق القومي » الذي يعتبره الشيوعيون انحرافاً خطيراً ، و « بالشوفينية » التي تعتبر خروجاً عن المبادىء اللينينية[٧٩] .

ضمت قيادة الفرع الكردي للحزب الشيوعي قبل الثورة واثناءها كلا من :

عزيز محمد (مسؤول الفرع ، عضو المكتب السياسي وعضو سكرتارية اللجنة المركزية) ، عمر علي الشيخ (عضو مكتب الفرع ومسؤول التنظيم العسكري) ، كريم أحمد الداود (عضو مكتب الفرع والمشرف على التنظيمات في كركوك واربيل والموصل) وأعضاء الفرع ، يوسف حنا القس ، (مسؤول منظمة كركوك) ، أحمد محمود (مسؤول منظمة السليمانية) ، توفيق أحمد (مسؤول منظمة أربيل) ، فاتح رسول (المسؤول عن التنظيم العسكري في كركوك) ، أحمد باني خلاني وعادل سليم وأحمد غفور الذين كانوا معتقلين في كركوك في حينه[٨٠] .

---

(٧٨) د . مجيد خدوي ، العراق الجمهوري ، ص ٣٥٩ .

(٧٩) ظهرت الشوفينية بوضوح في الدراسات التي أعدها جمال الحيدري ، الساعد الأيمن لسلام عادل ـ عن القضية الكردية ، والتي عرضت في اجتماعات اللجنة المركزية .

(٨٠) كان الفرع مسؤولاً عن تنظيمات اربيل والسليمانية وكركوك ، وكان مسؤول الفرع يشرف على منظمة الموصل المرتبطة أصلاً بالتنظيم المركزي في بغداد .

وكان الفرع قد أعلم من قبل المكتب السياسي ، في أواخر عام ١٩٦٢ خلال الأشهر الاخيرة من حكم قاسم ، بتنظيم الفرق المسلحة في الريف والمدن وقيادتها مباشرة ، والتعاون مع مسؤول التنظيم العسكري في الحزب استعداداً لمقاومة أية « حركة انقلابية » . . . كما جرى تغيير تسمية « الحركة المسلحة الانعزالية » بـ « الحركة الكردية المسلحة » مع التوصية بتعزيز العلاقة معها وعدم معاداتها ، واعتبارها « احتياطياً » للحزب في حالة وقوع انقلاب . . وفي الوقت نفسه كان عزيز محمد قد أجرى عدة لقاءات مع البرزاني ومع قيادة البارتي ، وأحيط اجتماع لجنة الفرع الذي عقد في كركوك في كانون الأول ١٩٦٢ ، علما بذلك من أجل ان يحسب حساب « للحركة الكردية المسلحة » لاحقاً . ولهذا دعت قيادة الفرع منظماتها في يوم ٨ شباط الى مقاومة الثورة ، وتجنب الصدام مع مسلحي البارتي ، وكان هذا الموقف امتداداً لتوجيهات سابقة قبل الثورة[٨١] .

وبعد نجاح الثورة ، وفشل المقاومة الشيوعية البائسة ، وعدم تحرك التنظيمات العسكرية الشيوعية ضدها ، وبخاصة اللواء الثالث المرابط في راوندوز وعدد من العسكريين في حامية اربيل ، الذين كان يعتمد عليهم الحزب ، قررت قيادة الفرع الكردي في ١٠ شباط الالتحاق بـ « الحركة الكردية المسلحة » .

وفي ١١ شباط وصل كريم أحمد الداود ـ عضو مكتب الفرع ـ الى اربيل ، وبلغ المنظمة قرار مكتب الفرع بالتوجه إلى الجبل ، والتجمع في المناطق التي فيها نفوذ للحزب ، وجرى تبليغ المنظمات الحزبية في المحافظات الأخرى هذا القرار .

وبعد أن وصلت قيادة الفرع الى المناطق التي كان يسيطر عليها الجيب العميل جرت عدة لقاءات بينها وبين البرزاني وقيادة البارتي ، استهدفت طلب عدم مضايقة الشيوعيين ، والسماح لهم بالمساهمة في الحركة المسلحة ، كما استهدفت تحريض البارزاني على الثورة بهدف العودة الى القتال ، وبهذا المفهوم جرى تكليف جميع المسؤولين الحزبيين الشيوعيين ، بالاتصال مع العناصر المسلحة ، وحثها على القيام بأعمال مسلحة في محاولة لجر الثورة إلى القتال .

وهكذا بدأت مساهمة الشيوعيين بـ « الحركة الكردية المسلحة » مع بداية ثورة شباط ١٩٦٣ ، ليتخذوا من المنطقة الشمالية ، ذات الطبيعة الجغرافية الخاصة ، قاعدة

---

(٨١) اشار عزيز محمد إلى انه حاول إرسال رسائل ومندوبين إلى بغداد ، ومطالبة قيادة الحزب بالتوجه إلى الشمال ؛ إلا أن هذه المحاولات فشلت .

لتجماعتهم في ظل حماية الشوفينيين الانفصاليين ، وذلك بهدف :

- حماية أنفسهم - والاحتفاظ بتنظيماتهم هناك .
- مواصلة العداء للثورة والتصدي لها على أمل إضعافها وتيسير إسقاطها . وكان تجمعهم على الشكل التالي :

- منظمة كركوك . . تجمعت في قرية قوالي القريبة من كفري ، وجرت محاولات البارتي لتجريدها من السلاح ، فاضطرت هذه المجموعة للتوجه إلى دربندخان لعلها تجد هناك مقراً آخر ، فاصطدمت بجماعة البارتي على نهر سيروان ، وقتل العديد منهم ، وتمكن البعض من الفرار والعودة إلى منطقة كفرى . ثم كان أن انتقل بعض مسلحيها في مايس ٩٦٣ إلى منطقة راوندوز ، للمساهمة مع جماعة أخرى ، في تكوين نواة مجموعة « هندرين » .
- منظمة السليمانية . . كونت مقرين ، الأول في منطقة حلبجه ، حوصر وضرب من قبل البارتي ، وجرت تصفيته ، باستثناء عدد قليل من المسلحين . والثاني في منطقة قره داغ الذي تركوه تحت ضغط البارتي وانتقلوا الى قرية كلكله اسحاق في دوكان . وفي حزيران حوصرت قوة منظمة السليمانية في منطقة سورداش وجردت من السلاح .
- منظمة اربيل . . شكلت ثلاثة مقرات ، الأول في راوندوز والثاني في شقلاوه . والثالث في قرية داربه سر/ قضاء كويسنجق .
- كما جرى تكوين تجمع مسلح في جبل القوش ، وتم ربطه بمكتب الفرع .

ومنذ أن ترك مكتب الفرع مدينة كركوك ، واتخذ قرية كلكله اسحاق في قضاء دوكان ، ومن ثم جبل آوه كرد في قضاء كويسنجق مقراً له ، انقطع عن بغداد . وكانت المحاولات جارية للاتصال بالخارج عن طريق ايران .

وفي اجتماع موسع للفرع عقد في آوه كرد في مايس ١٩٦٣ ، اعلم عزيز محمد الاجتماع بأن هنالك علاقة بين الفرات (باقر ابراهيم الموسوي) وبغداد (الحيدري - العبلي) والخارج (سلام الناصري) . وكان الخبر قد وصل إليه عن طريق المندوب الذي سافر إلى الاتحاد السوفياتي بطريق ايران .

وبعد هذه العلاقة مع الخارج . تحسن الوضع المالي للفرع ، وتم مساعدة المقرات

الحزبية المسلحة بالمال .

كما اتجهت قيادة الفرع لزيادة التقرب من البرزاني ، فأطلقت على حركة الجيب العميل « تسمية الثورة الكردية » ،وأخذت تكيل المديح لقيادتها .

وبالمقابل وقف البارتيون موقفاً سلبياً من نشاط الشيوعيين وتجمعاتهم في المنطقة ، فاعتبر المكتب السياسي للبارتي الشيوعيين لاجئين في المنطقة ، وليسوا أعضاء في حركة سياسية ملتحقة «بالحركة الكردية المسلحة». وعلى من يرغب الانضمام منهم إلى الحركة المسلحة . فانه يقبل كفرد وليس كتنظيم ، كما أصدر المكتب السياسي تعليمات إلى البارتيين تضمنت ما يأتي :

- منع الشيوعيين من التجوال في المناطق من غير ترخيص من قيادة البارتي الحزبية والعسكرية .
- منع الشيوعيين من حمل السلاح ، وتجريدهم منه عند المخالفة .
- منع الشيوعيين من القيام بأي نشاط حزبي .

وقد عمد الشيوعيون الى استغلال وجود بعض العناصر « المستقلة » والمتعاطفة معهم ، لتثبيت أقدامهم في بعض المناطق ، ولإثبات حسن سلوكهم تجاه الحركة المسلحة ، فحرر كريم احمد الداود رسالة بتوقيع (حمه اغا ميركه سوري) . ارسلت بواسطة ابنه (حسين) لينقلها إلى البرزاني ، تضمنت الدعوة الى الاستفادة من دعم الشيوعيين وتأييدهم للحركة المسلحة . . فاستجاب البرزاني لما ورد في الرسالة ، وأوعز بعدم التعرض للشيوعيين ، وأصدر تعليماته إلى جماعته بتقديم التسهيلات وتقديم المساعدات للشيوعيين قدر المستطاع ، وسد الثغرات والخلافات التي نشبت بين البارتيين والشيوعيين .

أدت العلاقة الوثيقة مع البرزاني إلى ازدياد نشاط العناصر القيادية للفرع الكردي ، واستفادت عناصر شيوعية قيادية من هذه العلاقة في تعزيز مواقعها اللاحقة . كما استفادت عناصر أخرى من هذه العلاقة بالانتقال الى الدول الشيوعية ، خصوصاً إلى الاتحاد

السوفياتي والدراسة في معهد الدراسات الماركسية ـ اللينينية التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي[٨٢] .

ومن خلال هذه العلاقة استقر عدد من الضباط الشيوعيين[٨٣] في راوندوز ، فرحب بهم البرزاني وأوعز لجماعته برعايتهم .

وبعد أن استقرت أوضاع الشيوعيين ، بعض الشيء في المنطقة الشمالية ، حاول كريم أحمد الداود ، بإيعاز من قيادة الفرع ، استغلال الخلافات والتناقضات بين جناحي البارتي والحركة المسلحة ، فأصدر توجيهات إلى اللجان والمنظمات الحزبية الشيوعية ، بشأن العمل السياسي في تلك الظروف ، أكد فيها على أعضاء الحزب ومؤيديه إعلان ولائهم المطلق للبرزاني وجماعته ، ودعمهم سياسياً وعسكرياً ، وأن ترتبط مراكز الشيوعيين في المنطقة مباشرة بالبرزاني .

وفي نيسان ١٩٦٣ ، طلب كريم أحمد حضور ممثلي المنظمات واللجان الحزبية للتباحث معهم في قضايا تنظيمية وسياسية ، كل على حدة ، وقد تمخضت أحاديثه عن التوصيات الآتية :

١ ـ تعميق الخلافات بين الحركة المسلحة والسلطات الحكومية بقصد استئناف القتال .

٢ ـ القيام بالعمل الدعائي والتحريضي ، ضد جدوى المفاوضات مع حكومة الثورة .

٣ ـ الالتزام بخط (البرزاني) والإعلان عن ذلك في جميع الأوساط الكردية .

٤ ـ توسيع قواعد المنظمات وتنسيق أعمال اللجان الموجودة في النواحي والأقضية والمدن ولجان المراكز .

٥ ـ ايجاد نوع من الإدارات العسكرية في المراكز وارتباطها المباشر بلجنة الفرع ، وتعيين عناصر لإدارة الوحدات العسكرية للأنصار «البيش مركه» .

---

(٨٢) اصبحت الحركة المسلحة العميلة خلال تلك الفترة ملجأ للمجرمين الهاربين من وجه العدالة ، والفارين من الخدمة العسكرية وأرباب السوابق .

(٨٣) من هؤلاء الضباط : غضبان مردان السعد ـ كمال نعمان ـ سعيد مطر وآخرون .

٦ ـ اعادة العلاقات الحزبية بالشيوعيين الذين تركوا صفوف الحزب لظروف وأسباب معينة ، في القرى ، بعد سيطرة الحركة المسلحة ومحاربتها للشيوعيين ، وتكوين خلايا حزبية في القرى المذكورة من الفلاحين .

٧ ـ اعادة التنظيم الحزبي في أوساط (البيش مركه) ـ بشكل لجنة عسكرية ، وقد جرت هذه العملية بصورة سرية جداً .

٨ ـ التهيوء لظروف القتال المتوقع حدوثه بين المتمردين وقوات الحكومة ، مع الاهتمام بتهيئة الأسلحة والمؤن والعتاد لمدة ثلاثة أشهر على الأقل .

ولعب الشيوعيون دوراً كبيراً في تشجيع أنصار الملامن الشوفينيين والانفصاليين على حمل السلاح لمقاومة الثورة وإشعال نار الفتنة في شمالي الوطن مجدداً ، وحمل الشيوعيون السلاح وساروا وراءهم ، وقد جسد هذا الموقف مسايرة الشيوعيين وارتماءهم في أحضان الرجعيين والعملاء ، أعداء الوحدة الوطنية ، وأظهر كذب الادعاء بالحرص على وحدة أراضي الجمهورية العراقية ، كما أظهر الانتهازية والانغماس في مستنقع الشوفينية البغيضة ، والاستعداد للتفريط بالمصالح الوطنية العليا للشعب والوطن .

وكان الشيوعيون على علم بالعلاقات المشبوهة لقيادة الحركة المسلحة باتجاهها (البرزاني والمكتب السياسي) . رغم ذلك اكدوا على ضرورة المساهمة في الحركة ، وأصدر مكتب لجنة فرع كردستان بياناً في آب ١٩٦٣ باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، أعلن فيه أنّ « الحركة المسلحة هي ثورة الشعب الكردي » . . . « وطابعها تقدمي ، تناضل من أجل نيل الحقوق القومية المشروعة » .

وتوجه الشيوعيون للحصول على السلاح ، إما من البرزاني أو شرائه ، وأرسل عزيز محمد ثلاث رسائل إلى الاتحاد السوفياتي خلال الفترة الممتدة من شباط إلى آب ١٩٦٣ عن طريق بعض الأشخاص عبر الأراضي الإيرانية ، طلب فيها ارسال مساعدات مالية لتمكين الشيوعيين من تقوية أنفسهم ، كي يلعبوا دوراً متميزاً أو قيادياً في الحركة المسلحة .

ومهما يكن من أمر المال والمساعدات ورسائل عزيز محمد إلى الخارج فقد استطاع الشيوعيون تشكيل بعض الجماعات المسلحة « الأنصار/ البيش مركه » ، إلا أنها كانت

ضعيفة وتفتقد التدريب الجيد ، فضلاً عن أنها كانت تحت إمرة البارزاني ، فظهر الشيوعيون بمظهر الحليف للحركة الرجعية المشبوهة التي تسيرها الدوائر الرجعية والامبريالية .

ب / الحركة الصبيانية المغامرة في معسكر الرشيد

بعد مرور حوالى خمسة أشهر على انبثاق ثورة رمضان ، وتوطد حكمها وسيرها على طريق تحقيق أهدافها لصالح الجماهير الشعبية الكادحة ، ولصالح قضاياها الوطنية والقومية ، تكون مركز شيوعي بقيادة (محمد حبيب/ ابو سلام) تركز نشاطه في تجمعات بعض المراتب في الوحدات العسكرية التي لم تكشف آنذاك ، ولم يكن لهذا التنظيم برنامج سياسي ، أو قواعد تنظيمية تنسجم والنظام الداخلي للحزب ، وإنما كان هدفه القيام بمغامرة صبيانية ضد الثورة .

وكان أساس هذه المجموعة وهدفها ، إدانة قيادة الحزب الشيوعي العراقي ، والعمل باتجاه يظهر تلك القيادة بأنها يمينية ذيلية ، فرطت بمصالح الشيوعيين أنفسهم إلى حد خطير ، حتى وان كان هذا العمل انتحاريا .

أخذ محمد حبيب يعقد الاجتماعات لمجموعته ، في محل خياطة حافظ لفتة ـ من منطقة المجزرة قرب مقبرة الغزالي ـ وفي محلات أخرى . . وفي خضم الكثير من التعابير « الثورية » و « إنقاذ الحزب الشيوعي من قيادته المتخاذلة » و « تحقيق الانتصار الحاسم » ، عمل لوضع خطة تمرد من خلال بعض الجنود والمراتب المنتسبين إلى مركز التدريب المهني لقطع المعادن في معسكر الرشيد ، موحياً لهم بوجود إمكانية انضمام رفاق لهم في المعكسرات ، الأخرى ، ومن أجل تقوية عزيمة المنفذين « لمغامرته » زعم بأن حركته تحظى بتأييد بعض الضباط الشيوعيين ، وادعى أنهم موجودون في القوة الجوية !!

وكان حجم الخطة وأساليب تنفيذها في رأس محمد حبيب وفي ذهن جماعته كبيراً ، وهي خطة صاغها الخيال وجسدتها الأحلام دون ان تأخذ في الاعتبار ظروف الشيوعيين وضعفهم وعزلتهم الشديدة . . فقد اعد خطة للحصول على جهاز لاسلكي من القوة الجوية للبث على موجة خاصة تستلمها محطة إذاعة الحرية بواسطة أحد المتعاونين معهم لإذاعة بيانات التمرد التي أعدت لإذاعتها عند بدء الحركة . كما ضمن خطته اعتماد سُوّاق

مدنيين وعسكريين للاستيلاء على الدبابات الموجودة في القصر الجمهوري ، والاندفاع لاحتلال الإذاعة أو نسفها في حالة تعذر احتلالها .

وصلت أخبار محاولة التمرد إلى جمال الحيدري ـ المسؤول الأول للحزب الشيوعي آنذاك ـ فطلب من محمد حبيب ، عبر أحد الشيوعيين الذين لهم صلة به ، عدم المغامرة بحركة فاشلة ، تكون نتيجتها وبالاً على جميع الشيوعيين . لكن محمد حبيب رفض ذلك ، وأجاب إنه : « في حالة نجاح حركته ، سيحاسب قادة الحزب الشيوعي الباقين على خياناتهم ، لعدم تسلم السلطة أيام حكم قاسم » .

حدد المغامرون يوم (١٤ حزيران ١٩٦٣) موعداً لإعلان التمرد وهيئوا البيانات(٨٤) الخاصة به ، لكن الموعد أجل إلى يوم (١ تموز) ثم إلى (٣ تموز) . وفي الساعة الثالثة والنصف من فجر ذلك اليوم ، تحرك حسن سريع ، الساعد الأيمن لمحمد حبيب ، ورفاقه في معسكر الرشيد ، وهم يحملون الرتب العسكرية العالية ، وإشارات خاصة على أذرعهم ، للاستيلاء على جهاز اللاسلكي الموجود في مصلحة الكهرباء الوطنية ، وسيطروا على مكان وجودهم وهو مركز التدريب المهني ، وفتحوا مشاجبه ، في محاولة للتوجه إلى سجن رقم (١) لاقتحامه بالقوة ، لكنهم فشلوا بذلك ، لوقوف ضباط معسكر الرشيد وجنوده في وجههم .

فشلت حركة التمرد بسرعة مذهلة نتيجة لموقف أغلبية قوات المعسكر ضد الحركة ، وعدم وجود أي تحرك آخر يساند المغامرين، ولوصول قوات عسكرية وقوات من الحرس القومي والشرطة ، وأبناء الشعب لتطويق المحاولة في معسكر الرشيد ، واعتقال المتمردين ، وفي أقل من نصف ساعة قبر التمرد ، ولم يصل خبره إلى الجماهير في مناطق بغداد الأخرى ، إلا بعد القضاء عليه .

وكما اثبتت الأحداث عقم وفشل السياسة اليمينية الذيلية التي سار عليها الشيوعيون في حكم قاسم . واندحار مقاومتهم اليائسة لثورة شباط ، اثبتت الأحداث فشل نهج المغامرة الصبيانية التي حاولت بعض فصائل الحركة الشيوعية في العراق القيام بها في ظروف عزلة الشيوعيين القاتلة عن الشعب والجماهير الواعية المخلصة .

وبرغم طابع الطيش والمغامرة الذي اتسمت به الحركة ، إلا ان الشيوعيين في الداخل

(٨٤) عثر مع المتمردين على ستة بيانات مكتوبة موقعة باسم (القيادة الثورية للجبهة الشعبية) .

والخارج . جرياً على سياستهم في مقاومة ثورة رمضان ، اعتبروها « عملاً وطنياً تقدمياً وأخذوا يغدقون على المغامرين صفات « الوطنية والبطولة والتضحية في سبيل أهداف الشعب » وبقي الحزب الشيوعي مصراً في بياناته وأدبياته على إطلاق صفة « الانتفاضة البطولية »[٨٥] على الحركة المغامرة الفاشلة ، التي أرادت أن تقطع رؤوس قياديي الحزب الشيوعي العراقي كأول إجراء « ثوري » لها في حالة « الانتصار » على حد تعبير مدبريها !!

(٨٥) وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي ، ايلول ١٩٧٠ ص ٧٩ .

٣ ـ ثورة رمضان ثورة حياة رغم انتكاستها وردة تشرين السوداء

مثلما حظيت ثورة رمضان عام ١٩٦٣ بتأييد ومساندة ودعم الجماهير الشعبية التي وجدت في ثورتها القومية التقدمية حلمها الذي تحقق ، وآمنت بأهدافها . واندفعت في العمل الجاد لتحقيق منهاجها المرحلي ، فإنها مرت بظروف صعبة ، وواجهت قوى مختلفة ، تنادت لمناهضتها .

فهناك الشيوعيون الذين راحوا في الداخل والخارج . يتقولون عليها الأباطيل ويشوهون حقيقتها ويشككون في مسيرتها ويبذلون كل ما في طاقتهم لشل تحركها ، بهدف إجهاضها .

وهناك حلفاء الشيوعيين الانفصاليون الذين واصلوا مواقفهم الشوفينية المعادية للوحدة الوطنية ، من أجل النيل من الثورة وإضعافها وتمكين أعدائها منها .

ثم كانت قوى الردة التي تظاهرت ، في البداية ، بالتعاون مع الثورة المباركة ولكنها عادت فارتدت عن أهدافها لضرب القوة القائدة لها ـ حزب البعث العربي الاشتراكي ـ الذي كان في نظر هذه القوى السوداء العقبة في طريق ردتهم ، حتى لا يكشف عن ارتباطاتها بالمخططات الاستعمارية والرجعية .

وواجهت الثورة كذلك أعداء الشعب التقليديين ، من مستعمرين وعملاء وبقايا الطبقات المخلوعة .

لقد اقترف الحزب الشيوعي العراقي خطأ جسيماً حين قوّم ثورة رمضان بدافع حقد قيادته على مجموع القوى القومية الوحدوية ، تقويما ظالماً بعيداً كل البعد عن الموضوعية ، فكان بيانا قيادة الحزب الشيوعي للتصدي للثورة منذ ساعاتها الأولى دفاعاً عن حكم قاسم وشهر الشيوعيين السلاح بوجهها والاستنجاد بالأممية الشيوعية للوقوف إلى جانبهم ، وهم غارقون في حمأة أخطائهم قد وضع الحزب الشيوعي في صف تلك القوى الرجعية التي جمعت بينها معاداة الثورة لعرقلة مسيرتها ، والعمل على إضعافها حتى تنقض عليها مع القوى العميلة في ردة تشرين السوداء .

ففي الوقت الذي كان الانتهازيون والرجعيون والعملاء يخططون للانقضاض على

ثورة رمضان ، من الداخل ، خدمة لأسيادهم المستعمرين ، كان الشيوعيون يثيرون المتاعب للثورة من خلال مواصلة تشهيرهم بها ، وطعنهم إياها . والتحرك ضدها ، والتحالف مع بعض أعدائها ، رغم انهيار حزبهم واحتضاره ، وبذلك وضع الشيوعيون أنفسهم ـ على علم منهم او دون علم ـ في خدمة القوى الرجعية والانتهازية والعميلة ليجدوا لهم مكاناً في الحكم التشريني الأسود .

تلك هي باختصار ، العوامل الذاتية والموضوعية التي مهدت لأعداء الثورة العربية وحزبها القائد ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، للقيام بردتهم التشرينية الخرقاء التي كانت صفحة سوداء في العهد العارفي الدكتاتوري الرجعي « اذ كرس الحكم التشريني كل جهوده لتصفية حزب الثورة العربية ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، وصب حقده الاسود عليه ، ومارس ضد مناضليه أبشع صنوف الاضطهاد والتجريح والتشهير . وكان من الطبيعي أن تهلل لتلك السياسة المشبوهة جميع القوى الرجعية والاستعمارية وكل الفصائل الحاقدة ، والمنتفعة من ضرب حركتنا الثورية ، التي كانت تنظر إلى محاولات التصفية التي يمارسها الحكم التشريني العميل ضد حزبنا ـ البعث ـ متنفساً لهم للنمو على حسابه في الفراغ الذي سيتركه في صفوف الجماهير . . . ولم يدر في خلد تلك القوى أن تصفية حزبنا ـ البعث ـ الثوري ، من شأنه أن يعود بالأضرار عليها وعلى مجموع الحركة الشعبية وان بزواله من ساحة التأثير تزول أكبر ضمانات العمل الوطني في العراق »[٨٦] .

فعلى نقيض الموقف العدائي الذي اتخذه الحزب الشيوعي من ثورة رمضان ، وقف إلى جانب الحكم التشريني ، الدكتاتوري الرجعي ، وقوم بسرعة فائقة التنظيم الكارتوني الذي أقامه باسم «الاتحاد الاشتراكي» فاتخذ إزاءه موقفاً إيجابياً وذكر أن الموقف الايجابي الذي يتخذه حزبنا ـ الشيوعي ـ من الاتحاد الاشتراكي العربي ، هو في الجوهر مستمد من الأفكار التقدمية التي يعتنقها أو يدعو إليها العناصر التقدمية في هذه المنظمة ، وكذلك من أفق التحولات الممكنة في تركيب قيادته وفي نهجه اللاحق . . . إن حزبنا ـ الشيوعي ـ لن يتخذ من هذا التنظيم موقفاً انعزالياً . بل بالعكس ، سيتخذ منه موقفاً ايجابياً ويرسم التدابير الضرورية للتعاون معه بهدف السعي لتعزيز الجانب التقدمي في سياسته ، وتطوير ايديولوجيته »[٨٧] .

(٨٦) من خطاب الرئيس القائد احمد حسن البكر بمناسبة الذكرى الثانية لثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ .
(٨٧) من تقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي آب ١٩٦٤ ص ص ٣٢ ـ ٣٣ .

ومرة أخرى ، وكما في حكم قاسم ، وقع الحزب الشيوعي العراقي في خطأ التقويم واعتبر الحكم الدكتاتوري الرجعي المشبوه ، المعادي لمصالح الجماهير ، والذي أتت به ردة تشرين السوداء ، اعتبره « حكماً وطنياً » وأخذ يفلسف الردة ، والحكم التشريني ، وسياسة التعاون معه ، حتى في الفترات التي مارس ذاك الحكم تجاهه الاضطهادات فـ «الى جانب السجن والتشريد واصل كبار مسؤولي العهد ـ العارفي ـ سياسة الإعدامات ، فأعدموا من الشيوعيين وسائر الوطنيين خلال عام واحد اكثر مما أعدمهم النظام الملكي طوال ربع قرن . . وكان سجن السلمان (قلعة ابو حنيك) فيه حوالي ١٥٠٠ سجين سياسي أي أضعاف مجموع السجناء السياسيين في العراق كله يوم ١٣ تموز ١٩٥٨ »[٨٨] .

وبين يمينية الشيوعيين وذيليتهم لحكمي قاسم وعارف ، كان تقويمهم الخاطىء لثورة رمضان ، تلك الثورة الجماهيرية النقية التي شارك في تفجيرها العمال والفلاحون والطلبة والعسكريون الثوريون ، وكان قائدها حزب البعث العربي الاشتراكي ، الذي قدم على مذبح انتصارها كوكبة من شهدائه ، هذا الحزب الذي عاد قائداً لثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ القومية الاشتراكية ليكمل ما بدأته ثورة رمضان ، وليحقق الإنجازات الضخمة على طريق أهدافه الكبرى ومنها : تأميم شركات النفط الاجنبية ، وتصفية شبكات التجسس ، وحل المسألة الكردية حلاً سلمياً وديمقراطياً وإقامة الجبهة الوطنية والقومية التقدمية ، وتحقيق إصلاح زراعي جذري وإصدار القوانين التقدمية لصالح العمال والفلاحين وفئات الشعب الأخرى ، وتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية .

ومهما يكن من أمر ، فإن ثورة رمضان ١٩٦٣ ، تبقى في سجل الثورات القومية الوحدوية ، عروسة الثورات ، ومأثرة نضالية مجيدة في تاريخنا السياسي ، وفي تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي ، أضافت إلى تجاربه الغزيرة تجربة نافعة ، وهو يقود السلطة بعد ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ القومية الاشتراكية .

(٨٨) من البيان الذي أصدره الحزب الشيوعي العراقي في آواخر كانون الثاني عام ١٩٦٥ .

تقويم موجز لمسيرة الحزب الشيوعي العراقي
خلال الفترة من ثورة ٨ شباط حتى ردة تشرين ١٩٦٣ .

١ ـ عند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، كان الحزب الشيوعي « يفتقر الى سياسة واضحة المعالم ، وفي مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والفكرية ، بالنظر لافتقاره الى برنامج مرحلي ، والى تكنيك يحدد طرق النضال الرئيسية لتحقيقه .

ان السمة الرئيسية للخط السياسي للحزب الشيوعي ليست فقط الغموض ، بل الارتجال والعفوية ، والسير وراء الأحداث وتناسي كل شيء ما عدا التحالف مع قاسم والاستفادة منه بحقنة ابر « سحر الدبلوماسية » .

ان هذه السياسة كانت تسعى لاهثة وراء مكاسب جزئية معتدة بتفوقها ، مستهينة بقوى الآخرين ، فأساءت للعلاقة مع القوى الوطنية ثم حولت الصراع السياسي الى صراع دموي عنيف ، اغرق البلاد بالدماء وأضر بمصالح الجماهير وحقوقها .

وكانت هذه السياسة منجرفة في تيار يميني ذيلي استسلامي متكامل . لا تقدر الحدود ولا الأبعاد لأنها سياسة يكتنفها الجهل والغباء ولا يستهويها من العمل الا ما يعود عليها وحدها بالنفع والخير والكسب الحرام .

لم يجر هذا بمعزل عن الشعور المتفاقم بالغرور ، ولا بمعزل عن حب الظهور والوصولية والمصلحية والذاتية لبعض القادة ، كما كان مقترناً بالروح البيروقراطية ، المتحكمة بالقيادة من حيث انتهاكها المستمر للشرعية والديمقراطية وانفراد المكتب السياسي ـ بشخص السكرتير الأول غالباً ـ بالدور القيادي دون سائر الاعضاء هذا عدا عن ظهور النشاطات التكتلية والتصرفات اللامسؤولة من قبل بعض العناصر المتنفذة في قيادة الحزب أزاء مصائر الثورة ، ومحاولة المكتب السياسي ، تغطية خلافاتهم ونشاطاتهم . رغم الاجراءات المتخذة تجاه ـ كتلة الأربعة (عامر ، بهاء ، زكي و أبو العيس) ومع هذا كله فإن موقف قادة الحزب الشيوعي العراقي لم يتغير لا في واقع قيادة الحزب ولا في سياسته .

ان هذا الوضع غير الطبيعي للحزب وضعف مستوى وعي القيادة وخبرتها والصراعات والميول اللبيرالية والتكتلية ، قد حال دون استيعاب تناقضات الوضع وأبعاده ، وفي الوقت الذي كان قاسم قد أصبح فيه موضع سخط الشعب وكراهيته ، كانت سياسة الحزب الشيوعي ، ذات الطابع اليميني الاستسلامي ، تقوده إلى التراجع

أكثر فأكثر ضد مصالح الجماهير ، ومكرسة لحماية الدكتاتورية[٨٩] .

٢ ـ في هذه المواصفات الخاطئة « دكتاتورية الحكم وأزمة الحزب الشيوعي » . كان موقف الحزب المذكور ضد ثورة ٨ شباط منذ لحظاتها الأولى ومقاومتها بالسلاح ومهاجمتها على كافة المستويات ، واستعداء مركز الشيوعية العالمية والأحزاب الدائرة في فلكه ضدها ، وشن حملة تشهير قاسية عليها ، الأمر الذي رفضته وأدانته الجماهير الشعبية والقوى العربية والعالمية المناضلة ، التي رأت في اسقاط الدكتاتورية إزالة كابوس رهيب عن الشعب ، فتح آفاقاً جديدة لتطور البلاد وتحقيق مصالح الجماهير وأهداف الأمة ومطامحها .

٣ ـ ورغم أن الثورة أعلنت عن أهدافها بوضوح في بيانها الأول ، ومنهاجها المرحلي ، وسعت عمليا لتحقيق هذه الأهداف بإجراءاتها وانجازاتها في كافة المجالات لمصلحة الجماهير ولإعادة القطر الى ساحة النضال العربي ، واتخذت موقفاً انسانياً من القضية الكردية ، وحقوق الأقليات القومية ، وعملت لتحقيق اللامركزية التي تضمن حقوق الجميع ومصالحهم ضمن الوحدة الوطنية ، وانبرت بحزم للنضال ضد الاستعمار ومشاريعه وأحلافه ، ودعت لتعاون وثيق مع الحركة الثورية العالمية وحركة التحرر الوطني والمعسكر الاشتراكي ، إلا ان الحزب الشيوعي دأب على ممارسة سياسته ذاتها المعادية للثورة ، وعلى مواقفه التي فرطت بمصالح الجماهير وبالتعاون الوطني والوحدة الوطنية وتحالف قوى الثورة العالمية .

٤ ـ نتيجة سياسة الحزب الشيوعي هذه ، وأمام مهمة صيانة الثورة وديمومتها ، وخلال مسيرتها وإنجازاتها وآفاقها المستقبلية ، ازدادات عزلة الحزب المذكور وبلغ أوج معاناته ، وتساقطت قياداته ، واتسعت وتعمقت أزمته . وسادت الاندحارية صفوف المتبقين منه ، فبادروا ، زرافات ووحدانا ، الى التخلي عنه وهجرة صفوفه ، فأعلن الكثير من كوادره تأييدهم للثورة والالتفاف حولها وإدانة سياسته واصراره على التمسك بمواقفه الخاطئة والخطيرة .

٥ ـ ان الحزب الشيوعي الذي كان قاصراً عن استيعاب واقع ثورة ٨ شباط وابعادها ، وحقيقة قواها وقيادتها ، والذي لم يحسن التعامل معها عندما وضعها في صف

(٨٩) من محاولة تقويم لسياسة الحزب الشيوعي العراقي للفترة من ١٤ تموز ٩٥٨ ـ ٨ شباط ١٩٦٣ (نشرة خطية) .

الأعداء اندفع بذات سياسته الخاطئة للتحالف مع أعداء الثورة والجماهير ، وألب عليها الاوساط الاكثر رجعية وعمالة وعداء للشعب والوطن ، كما ساهم بتحريض الحركة المسلحة في الشمال على تجديد القتال ، وقبل لنفسه ان يكون ذيلاً لقيادتها العميلة ، سائراً في نهجها المعادي للوحدة الوطنية ضمن إطار المخططات الاستعمارية ـ الرجعية في المنطقة .

٦ ـ ان الحزب الشيوعي بمقاومته للثورة منذ لحظاتها الأولى ، واستمراره على نهج معاداتها والتحالف مع أعدائها واستغلال انهماكها باصلاح ما افسده الحكم الدكتاتوري الظالم ، ساهم مع جميع الأعداء ، من مستعمرين ورجعيين وعملاء ، في اجهاضها وإضاعة تجربة نضالية ثورية كانت سائرة في طريق النجاح ، لتعيد الوجه الحقيقي لثورة ١٤ تموز الوطنية القومية ـ نقول لو ان الحزب الشيوعي تصرف بقليل من الشعور بالمسؤولية والحس الوطني ـ لما تمخضت الأحداث المعروفة عن ردة تشرين السوداء .

ملحق
تقويم سياسة الحزب الشيوعي العراقي
(١٩٥٨ ـ ١٩٦٣)

أمن أجل هذا الحكم الدكتاتوري الرجعي
ـ حكم قاسم ـ تصدى الحزب الشيوعي العراقي
لثورة ٨ شباط ١٩٦٣ الوطنية والقومية التقدمية ؟ ؟

لأول مرة ، في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، تطرح قيادة الحزب ، تحت ضغط قواعده وكوادره ، فكرة تقويم مسيرة الحزب منذ عام ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧ وبشيء من التركيز لفترة ما بعد ثورة تموز ١٩٥٨ في محاولة لوضع اليد على الأخطاء والانحرافات والاخفاقات والازمات والانتكاسات التي تعرض لها خلال تلك الفترة ، واتخذ هذا التقويم شكل دراسات موجزة من وجهات نظر مختلفة في اوساطه القيادية عكست الصراع والبلبلة الفكرية التي سادت صفوفه خلال فترة طويلة وبخاصة في قياداته . وقد كتبت ثلاث صيغ للتقويم هذا قبل ان يجري صياغة التقويم الأخير في الكونفرنس الثالث للحزب عام ١٩٦٧ وبعد الانقسام الذي حدث في صفوفه وانبثاق القيادة المركزية ، هذا الكونفرنس الذي كان له التأثير على صيغة تخفيف الاخطاء والاخفاقات لحد كبير بفعل العناصر القيادية التي اسهمت في رسم وفرض تلك السياسات الخاطئة .

وكانت صيغ التقويم الثلاث هي :

١ . محاولة تقويم سياسة الحزب (ساهم فيها عزيز الحاج علي حيدر) .
٢ . مساهمة في تقويم سياسة الحزب (ساهم فيها عامر عبد الله وبهاء الدين نوري) .
٣ . مع التقويم الانتهازي اليميني ، مساهمة في تقويم سياسة الحزب بين تموز ٥٨ ـ شباط ١٩٦٣ وهي رد على صيغة التقويم الثاني اعلاه .

فماذا تعني هذه المحاولات في النقد الذاتي ؟

انها تعني :

أولاً ـ ان مسيرة الحزب الشيوعي خلال الفترة المذكورة في التقويم كانت متعثرة ، خاطئة ومنحرفة ، قادت الحزب الى الانتكاسة .

ثانياً ـ ان تناقضاً حاداً بين القواعد والكوادر من جهة وبين القيادة من جهة أخرى برز بشكل واضح ، خلال تلك الفترة ، ولكن بسبب فردية وبيروقراطية القيادة ونهجها في قمع النقد ، قد ادى ، الى تحد مكشوف لقيادة الحزب بعد عام ١٩٦٣ لم يعد محتملاً تجاهله من قبل القيادة ذاتها ولم يعد محتملاً عدم الاعلان عنه .

ثالثاً ـ ان السكوت على الاخطاء والانحرافات وعدم الكشف عن اسباب الاخفاقات والازمات والانتكاسات معناه تدهور وتداع افظع لكيان الحزب الشيوعي ، فلا بد من ايقافه بعض الوقت ، في محاولة مبتسرة لتقويم مسيرة الحزب وعرضها على منظمات الحزب ، لاشباع رغبات الاعضاء والكوادر واطفاء جذوة الاندفاع ضد القيادة الحزبية المسؤ ولة عن جميع هذه الأخطاء والانحرافات والاخفاقات والازمات والنكسات .

رابعاً ـ ان ما تضمنته وثيقة « مع التقويم الانتهازي اليميني » تلقي الضوء على مسيرة الحزب الشيوعي في عهد قاسم ، على ذيلية قيادته لحكم دكتاتوري رجعي وعلى الاستماتة في الدفاع عن هذا الحكم الفاسد ولا شيء ادل على الخطأ الفظيع الذي ارتكبته قيادة الحزب الشيوعي (قيادة سلام عادل) في التصدي لثورة رمضان بالسلاح مما كشف عنه ، التقويم الثالث انف الذكر ، في أن حكماً دكتاتورياً مناهضاً لمصالح الجماهير وطموحاتها يقف منه الحزب الشيوعي موقف المستميت لبقائه . . فأين هي المبررات المبدئية « الماركسية ـ اللينينية » لهذا الموقف وأين هي الشعارات والدعوات في الدفاع عن مصالح الجماهير وعن المصالح الوطنية والقومية ؟

وان كان هذا التقويم لا يعكس الحقيقة كلها فانه مع ذلك اعتراف صريح بأخطاء الحزب الشيوعي وانحرافاته وتخلفه ، ويتحمل الحزب الشيوعي ، كما أكد التقويم في مقدمته ، قيادة وكوادر ، بالدرجة الاساسية كامل تبعة ذلك ، وبالضبط في فترة ما بعد ثورة تموز ١٩٥٨ .

ان « وجود الافكار اليمينية الانتهازية الاستسلامية وعدم تكامل الوعي والنضج والخبرة الفكرية والسياسية والتنظيمية في قيادة الحزب » كان السبب الرئيسي في اخفاقات

الحزب وازماته ولكن لم يبدأ الحديث عنها الا في عامي ٩٦٤ ـ ٩٦٥ حينما طرحت سياسة الحزب في الاجتماع الكامل للجنة المركزية في آب ١٩٦٤ .

ولا شك في ان المسؤ ولية ـ الجماعية والفردية ـ تقع على عاتق القيادة الحزبية (الشيوعية) التي فرطت بمنظماتها واعضائها وبكيان حزبها ، وفرطت تبعاً لذلك بمصالح الجماهير الشعبية وبالمصالح الوطنية والقومية ووقفت موقف العداء من القوى السياسية ، الوطنية والقومية وبخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي بسبب وقوعها في مستنقع اليمينية الانتهازية الاستسلامية الذي اوقعها فيه تعاونها مع حكم قاسم الدكتاتوري والدفاع عنه حتى النهاية .

ومن هنا يشكل ما جاء في هذا التقويم لمسيرة الحزب « مع التقويم الانتهازي اليميني » ادانة كاملة لقيادة الحزب التي ربطت مصير حزبها بمصير دكتاتور وحكمه المعزول عن الشعب الذي انهار بسرعة خاطفة في ثورة قومية تقدمية في الثامن من شباط ١٩٦٣ .

« مع التقويم الانتهازي اليميني »

« مساهمة في تقويم سياسة حزبنا بين تموز ٥٨ ـ شباط ١٩٦٣ »

اولاً ـ نظرية المراحل ! !

فحص السياسة على ضوء مرحلتين

مرحلة الصعود ومرحلة الانتكاس

يؤكد تقرير « مساهمة في تقويم » على أنه « لا يصح تناول هذه الفترة ـ ما بين تموز ١٩٥٨ وشباط ١٩٦٣ بمجموعها وكأنها فترة منسجمة لم تمر بانعطافات ومراحل . . يجب على الأقل فحص السياسة على ضوء مرحلتين في الثورة : مرحلة الصعود ومرحلة الانتكاس » .

في اعتقادنا ان هذا التقدير ، يجب أن يخضع إلى فحص دقيق دون أن يمرر بسهولة ، انه يستهدف صرف الأنظار عما هو رئيس وجوهري في المرحلة الجديدة الواحدة ، التي واجهتنا بعد انتصار ثورة تموز ، والتي أوجدت وضعاً عاماً جديداً ، ودفعت بقوى جديدة إلى السلطة ، وغيرت من مواقع وعلاقات القوى الطبقية في القطر (سواء في صراعاتها او تحالفاتها) وعلى ضوء ذلك وبالتبعية ، عما استجد على استراتيجية الحزب وتكتيكاته التي فرضتها طبيعة المرحلة الجديدة .

وبدون شك ، يحدث في المرحلة الجديدة الواحدة ، انعطافات وتغيرات نوعية في كامل العلاقات الطبقية ، وميزان القوى ، والصراعات التي تدور فيما بينها على مسرح الأحداث اليومية والعامة ، وما يفرضه ذلك من تغيير طبيعي في تكتيكاتها ، في هجومها وتراجعها ، لكن رغم ذلك تبقى دون تغيير استراتيجية الحزب ، في المرحلة المعينة الواحدة : بمراحلها الجزئية ، مراحل صعودها وانتكاسها .

بالطبع ، يصح تماماً ، فحص السياسة التكتيكية ، على ضوء هذه الانعطافات وعلى ضوء مرحلتي الصعود والانتكاس ، ولكن ينبغي فهم ليس فقط ، التمايز والتداخل بين المرحلتين ، على أساس وجود مرحلة وسطية تحمل صفات المرحلتين بل بالأساس فهم

الترابط المحكم والأصيل بينهما ، وعلاقاتها المؤثرة ، على اساس كونها من أصل مرحلة واحدة لا غير . . . مرحلة ما بعد ثورة تموز ، والتي لها استراتيجية واحدة لا تتغير ، بحكم الانعطافات والفترات الجزئية ، بل تتغير فقط بإنجازها ، والدخول في مرحلة جديدة اخرى .

ان ما هو اساسي في تقويم سياسات الحزب في تلك الفترة ينبغي ان يحل مهمة فحص الخط الاستراتيجي للحزب ، وبالارتباط مع ذلك ، فحص طابع وصواب مواقفه وشعاراته وخططه التكتيكية ، ومدى ثوريتها وجدواها في دفع مسيرة الثورة الى الأمام ، نحو إنجاز الأهداف المرحلية لثورة تموز الديمقراطية المعادية للاستعمار ، هذا الإنجاز لا يمكن أن نتصوره ـ كما هو واقع الحال وبالنسبة للظروف الحسية ومميزات الوضع العام ، وميزان القوى الطبقية ومواقعها ، وخصائص الصراع الحاد والدموي بشكل عام وغالب في العراق ـ الا بقيام حكم ثوري .

هكذا ، تطرح القضية نفسها ، وتضعنا أمام مهمة الاجابة على مايلي :

هل كان للحزب استراتيجية ثورية ؟ هل كانت تكتيكاته طوال الفترة المعينة « بمرحلتيها » تستجيب وتخدم جوهر الثورة ؟ هل كان الحزب وقيادته بمستوى هذه المهمة العظمى ؟ واذا لم يكن هكذا ، فلماذا ؟ وما هو السبب ؟

هذه الأسئلة المكثفة ، هي جوهر موضوع النقاش ، وأكثر من ذلك فان الأكثرية المطلقة في الحزب وأوساط واسعة من الجماهير ، قد أعطت حكمها القاطع ، وأصدرت إدانتها المشروعة (من خلال تقويمها) على يمينية واستسلامية وذيلية الحزب العامة ، وعدم قدرة وكفاءة وجرأة قيادة الحزب .

اذن ينبغي الحذر كل الحذر ، من التقدير الوارد في « مساهمة في تقويم » الذي يميع جوهر المسألة « ببراعة » « الأسلوب واختراعه لنزعة المراحل » تمييع ما هو رئيسي جوهري وأساسي بالنسبة للمرحلة الجديدة الواحدة ، التي أعقبت ثورة تموز ، بالرغم من التغييرات التي مرت بها .

ان ممثلي الاتجاه اليميني الانتهازي المتنفذ في قيادة الحزب ، ومبتكر « نزعة » المراحل التي تدافع عنها « مساهمة في تقويم » اعتبروا مسألة التحالف مع البرجوازية الوطنية ، مع قاسم ، ممثلها من الطراز « البونبارتي » المسألة الرئيسية في نشاط الحزب ، وكبديل

لمسألة انتزاع السلطة السياسية ، وتحويلها على مر الزمن الى عائق جدي وخطير ، حال دون دفع مسيرة الحزب والجماهير ليس فقط امام توطيد الثورة وصيانة مكتسباتها بل وتطويرها الى أبعد من مرحلتها الأولى ، أي بالضبط الانتقال الى المرحلة الثانية ـ الاشتراكية .

واذا كان صائب إعارة الاهتمام اللائق للتحالف مع قاسم بعد نجاح ثورة تموز مباشرة ، لدرء خطر مكائد المؤامرات والنشاطات الاستعمارية الرجعية ، فان هذا الأمر لا يدفعنا ولا يمكننا من قبول ما جاء في « مساهمة في تقويم » الذي يخضع كل شيء الى التحالف المذكور . وبذلك فإن « التقويم » يتخطى حدود المغالطة للحقيقة التاريخية ؛ ويقود كما قاد متبنيه ، الى الوقوع في مواقع الانحراف اليميني كما في القضايا الاستراتيجية الكبرى .

ان التحالف مع قاسم ، بحكم ضرورته ، في بداية الثورة ، لا يعني بأي حال من الأحوال ، أن يجعل منه و« بحكم الضرورة » أيضاً ، داءً يقوم بوظيفة جرثومة خطرة ، لشل واجهاض حركة الجماهير الثورية . . هذا ما آلت اليه النتيجة المنطقية لمفهوم اليمين الانتهازي من التحالف مع قاسم ، لهذا كان ينبغي بحكم الضرورة والصواب معاً ، مواصلة الكفاح المبدئي (ضمنياً وجبهوياً) لفضح طبيعة سلطة البرجوازية المتذبذبة الجبانة والمعادية لجذرية الثورة وثورية الشعب العراقي ، دون أدنى خشية على التحالف المؤقت مع قاسم ، والذي حمل بنزعته وتفكيره وطرائقه في الحكم ، الجرثومة القاتلة ، لنسف هذا التحالف بالذات منذ البداية .

إذن ، فان التحالف المزعوم مع قاسم ، وبالصورة التي جرى فيها ، وبحكم نتائجها المدمرة ، على الثورة ومستقبلها ، لم يكن مثمراً ، ولا يوجد اصوب دليل لدحض مزاعم المدافعين عن « التحالف » مع قاسم (الذين ينطبق عليهم اسم المدافعين عن « المساومة » مع البرجوازية وسلطتها) غير ما آل اليه سير الأحداث وثمار « التطبيق العملي للتحالف» ، هذه الثمار التي لم تكن حصيلة حاصلها سوى (لا شيء للكادحين وكل شيء بالنسبة للبرجوازية) . وبذلك لا تستطيع صيانة مكتسبات الثورة او تطوير هذه المكتسبات وتطوير الثورة بالذات ، بل الحكم عليها بالضياع ، بالنكوص ، بالردة .

وطالما حاولت « مساهمة في تقويم » الدفاع عن « نزعة » المراحل ، وهي مصابة

بالإعياء ، ومتجهة الى اللف والدوران في دوامة متاهات « نزعة » المراحل ، للدفاع عن يمينية واستسلامية وذيلية سياسة الحزب في الفترة المشار إليها ، نراها تقع بكل سهولة في شرك التقديرات والأحكام المرتبكة والخاطئة ، ومنها : تقول « مساهمة في تقويم » :

« اطلاق حرية النشاط السياسي والتنظيم الحزبي والجماهيري ، ليس للبرجوازية فحسب ، بل أيضاً للقوى الديمقراطية الثورية ، للعمال والفلاحين ، وكل الفئات التقدمية في المجتمع . . وكذلك . . ان الطبقة العاملة ، نالت بعض المكاسب المادية ، وحرية كاملة في النشاط السياسي والنقابي » .

هذا ما جاء نصاً في تقويم اليمينيين، ونتساءل: هل سمح في تلك الفترة بتشكيل الاحزاب وأجيز نشاطها رسمياً ؟ كلا بالطبع . إذن ما معنى القول « اطلاق حرية النشاط السياسي والتنظيم الحزبي . . الخ » أوليس قاسم نفسه كان الداعي بكل حماس ، بل من أول الداعين إلى تجميد نشاط الحزب والمسؤول الأول عن عدم إجازتها ؟ لما يتجاهل أصحاب « مساهمة في تقويم » كل ذلك ، ويتناسون مثلاً آخر مرتبطاً بإجازة إصدار جريدة علنية للحزب ، والتي استمرت فترة ليست بالقصيرة ، وكيفية عرقلتها ، والكيفية التي انتزعت فيها اجازة صدورها فيها وظروف ذلك ؟ وهل يعتبر من وجهة نظر كاتبي « المساهمة » كون النشاط شبه العلني للحزب وجميع القوى الديمقراطية دليلاً وبديلاً لحرية النشاط السياسي والتنظيم الحزبي » ؟ أفليس هذا التقدير ، يمتاز بالمغالاة والتضخيم والمغالطة ؟

وفي معرض الرد على « موضوعية الموضوعيين » وتقويمهم نتساءل عما يرد من أفكار مرتبكة مضللة ، نتساءل هل من الموضوعية بمكان اللجوء الى التصوير المشوه لوجهات النظر الصائبة المغايرة لتقديراتهم الانحرافية . . أو لا يعلم أحد من كاتبي التقويم ان جماهير الشعب عندما تتذكر تلك الفترة ، فانها في نفس الوقت ، تذكرها بمرارة بهياج الدم في أصغر صغائر الجسم ، والألم يحز قلبها . . ويصل الحد بأكثرية رفاق الحزب واللاحزبيين من أصدقائه في نهاية المطاف توجيه النقد اللاذع والأحكام التي لا ترد ، من حيث انحراف الحزب عن النهج الثوري وعن عجز قيادته للارتفاع الى مستوى الأحداث ومتطلبات النضال .

ثانيا - انتهازية : « سحر الدبلوماسية »

فبعد أن نصب اليمين الانتهازي للحزب شرك « نزعة » المراحل وأوقعوه فيه ، جاء الان ليدافع عن فعلته الشنيعة وجريمته النكراء ، التي تعظنا بها « مساهمة في تقويم » الا وهي حول التنازلات « المؤقتة » والتي تطالب الجميع بعدم عزلها عن مكتسبات النضال وشروطه في تلك الفترة .

إن محتوى ذلك يعني تبرير الطابع المميز للنهج اليميني الاستسلامي الذيلي الذي تميزت به سياسة الحزب آنذاك تحت واجهة الأخذ بمبدأ التنازلات المشروعة والمساومة الثورية في النضال .

وهي حلقات من سلسلة واحدة ومونتاج فكري واحد ، ووليدة سياسة واحدة معينة ، السياسة اليمينية الانتهازية .

والآن ، افلا يمكننا أن نحكم على صواب أو خطأ سياسة « التحالفات » مع قاسم ، او « التنازلات المؤقتة » لحكم قاسم الممثل لمصالح البرجوازية ، بعد ان اجتازت مختبر الحياة الدقيق والوقائع التي قدمتها الحياة نفسها ؟

وبعد كل ذلك فان « مساهمة في تقويم » تدعونا للأخذ بالنصيحة التالية :

« ينبغي على المرء ان ينتقل بذاكرته وحتى بعاطفته الى تلك الفترة لكي يستطيع الخروج بأحكام صحيحة ، ينبغي عليه أن يعود بكليته الى واقع تلك الفترة لكي يشخّص الظروف التي ألجأت حزبنا الى إجراء بعض التنازلات المشروعة ضمن شروط النضال القائمة انذاك » .

اذا كان ينبغي على المرء ان ينتقل بذاكرته الى تلك الفترة ، فهو بحاجة الى التحلي بوعي طبقي عال وبحاجة لركون الى الطريقة العلمية بالتحليل . . التي تستلزم النظر ليس فقط الى واقع تلك الفترة ، بل إلى ما كشفه نفس هذا الواقع لاحقاً جراء ما سمي ويسمى الآن « بالتنازلات المشروعة » وبهذا نستخلص ما يلي :

١ ـ ان ما يسمى « ببعض التنازلات المشروعة » التي تعنيها « مساهمة في تقويم » لم تكن بحد ذاتها تشمل بعض المواقف المنفردة والجزئية ولا بالمشروعية واللامبدئية ، بل هي نهج بإطاره العام .

ان ذلك لا يمكن فصله وعزله عن مدى فهم قيادة الحزب الخاطىء لطبيعة قاسم

والسلطة التي يمثلها ، وفي ظرف سياسي معقد ، وصراع حاد ، وهذا ما حال دون رؤية وتشخيص الحدود الفاصلة بين التنازلات المبدأية واللامبدئية وارتباطاتها وتأثيراتها ليس فقط ضمن شروط النضال القائمة بل وابعاده اللاحقة ، خصوصاً بالنسبة لما هو جوهري : أثرها السلبي الذي حال دون توطيد وتطوير ثورة تموز .

٢ ـ إن حقيقة « بعض التنازلات المشروعة » التي يدافع عنها حتى الآن « كاتبو المساهمة » كانت في التطبيق العملي وبكامل نتائجها في نهاية الأمر ، لصالح تثبيت حكم دكتاتوري ـ رجعي ، يمثل ويخدم مصالح البرجوازية كطبقة ويدافع عن علاقاتها الانتاجية ، ولم تعط أية ثمار وحصيلة الحاصل فيها زرع الاوهام ومنح الثقة بلا قيد للحكم المذكور وزعيمه الأوحد « قاسم » .

لقد جاء في التقويم « قاسم الذي كان فعلا ، يجمع المعلومات عن حزبنا ويفكر بمكافحتنا ، ويحتفظ بشبكة من الأجهزة الرجعية ليستخدمها ضدنا في الوقت الملائم . ان من يعرف قاسم ونزعته الاستبدادية وطرائقه في الحكم لا يستغرب ذلك » .

حسناً ، اذا كان قاسم ، وهو بالفعل ، مثل هذا النوع من الساسة اذن عن أية « دكتاتورية ثورية » يتحدث أصحاب « مساهمة في التقويم » وعلى ما يبدو إن بعض التقديرات التي تحول « ما هو مؤثر ، ما هو موقت وترفعه إلى مصاف العوامل الأساسية الملازمة لطبيعة كل شيء . كل ظاهرة ، قد أوقعت البعض في استخدام المنطلقات المثالية في تبرير الوجهات والمنطلقات الفكرية اليمينية ، كما يفعل « أصحاب » المساهمة اليمينيون .

إن قاسم « يفكر بمكافحتنا » لكن وضع تاريخي معين كان يمنعه من ذلك وهذا يكمن بالضبط في بداية الثورة ، إن كل ظاهرة في حالة حركة مطلقة ، وفي تغير ، وهل كان الوضع التاريخي آنذاك كفيلاً بتغيير الطبيعة الطبقية لقاسم « ولنزعته الاستبدادية وطرائقه في الحكم » ؟ كلا ، وهل هذا التفكير المشار اليه ، جاء طارئاً ثانوياً ، أم إنه كان أصيلاً وأساسياً بالنسبة لقاسم ؟ وما هو حكم الأحداث وسير تطورها ؟ هل كشف صحة الأولى أم الثانية ؟ بدون شك جاء لصالح الثانية ، وهل كان تفكير قاسم المشار اليه أعلاه ، معلقاً بين السماء والأرض ، أم إنه نابع من ترسانة الأيديولوجية البرجوازية ، نابع من موقع طبقي بالذات . . ونتساءل مرة اخرى ، إذا كان قاسم يحتفظ بشبكة من الأجهزة الرجعية ، وكذلك محاط بعناصر نفعية ممن تربوا في مدرسة العهد الملكي المقبور وعملوا في

أجهزته القمعية ، وأنه يفكر في استخدامها ضدنا في الوقت الملائم . . إذن فكيف يجوز للبعض ان يقول إن سلطة قاسم قد اكتسبت طابع « دكتاتورية ثورية » فهل تم ذلك بقدرة قادر ، اذا لم يكن قاسم برجوازياً من النوع « البونبارتي » وممثلاً أميناً للطبقة البرجوازية ، ممثلاً للطبقة التي وثبت إلى السلطة وحافظت على الأجهزة ، القديمة ، الأجهزة التي بقيت أسيرة العداء للجماهير والثورة ، والتي لم يجر تحطيمها ، فماذا سيكون يا ترى ؟ !

إن « مساهمة في التقويم » عندما نشير الى أن « مساهمة أكبر عدد من ممثلي البرجوازية الوطنية في الوزارة لم يكن يعني أنها ملكت السلطة السياسية » فإن هذا التقدير يصح هو الآخر بالنسبة للشيوعيين ، انطلاقاً من مفهوم أن الوزراة أداة تنفيذية بيد الطبقة المالكة للسلطة ، بيد السلطة التي تستحوذ عليها طبقة معينة وتسخرها لمصالحها الطبقية ، إذن اذا لم تكن البرجوازية الوطنية مالكة للسلطة السياسية ، فمن كان يمتلك هذه السلطة في العراق بعد ثورة تموز ؟ بالطبع في رأينا إنها البورجوازية الوطنية هذه الطبقة العاجزة سياسياً واقتصادياً عن تحقيق مهام الثورة وتطويرها وأكثر من ذلك بدأت تتحول إلى عقبة امام ذلك .

السلطة « غير برجوازية » ! البرجوازية « مرعوبة وساخطة » على قاسم في هذه الفترة ، القوى القومية مشتتة غير قادرة على الحركة ، وفي مثل هذا الوضع المشار الى ملامحه، في نفس التقويم اليميني وحسبما ذكر أن قاسم « كان فعلاً يجمع المعلومات عن حزبنا ويفكر بمحاربتنا » إذن ما الذي كنا ننتظره كبديل لعدم توجهنا فكرياً وتعبوياً من أجل انتزاع السلطة السياسية ، أو ليس فقط كنا ننتظر الضربة المضادة . . وبالتالي الهزيمة ؟

ان « مساهمة في التقويم » تتحدث كثيراً عن المكاسب ، ثم تكيل اللعنات وتزيد من صراخها وعويلها على عدم استثمارها والحفاظ عليها ، فليتفضل اصحاب « المساهمة » (بعد ان يعودوا من تحليقاتهم في أجواء الفضاء و« سحر الدبلوماسية » إلى الواقع العملي بعد كل تجارب السنوات الماضية القاسية) ليجيبوا عن السؤال التالي : كيف يمكن المحافظة على أي مكسب كان ـ وبالذات المكاسب الأساسية ـ وهم قد مارسوا طريق المناورات والتخضعات والتنازلات والمساومات للحصول على كرسي في الوزراة ؟

وتسعى « مساهمة في تقويم » وهي غير موفقة في مسعاها ، للحصول على صيغ جامدة تفوق ما تنعت به الاخرين بما لا يقاس ، إن صح اتهامها لهم بالجمود والانتقائية

وتحاول تصوير بعض التقديرات والأحكام على نحو يطابق النهج والموقف اللينيني ولكنها في الحقيقة تبتعد عن ذلك ـ من حيث تدري ولا تدري ـ بمقدار زاوية قدرها ١٨٠ درجة .

وتقول « مساهمة في تقويم » حتى تحالفنا مع قاسم فرضه وضع كان يقف إلى يسار جميع ساسة البرجوازية الوطنية » .

الوضع فرض التعاون مع قاسم ، لنناقش هذا التقدير ، بل ، المهم أن نتساءل : من الذي فرض علينا وحسب تقدير أصحاب التقويم بالذات المغالاة في التحالف مع قاسم ؟ ومع من ؟ مع الذي كان يفكر في محاربتنا ويحتفظ بشبكة من الأجهزة الرجعية . . الخ ؟ ثم ألم يكن حتى موقف قاسم الذي « فرضه الوضع أن يقف إلى يسار سياسة البرجوازية » موقفاً موقتاً ويحمل في ثناياه جرثومة هلاكه حين تحين الفرصة الملائمة ؟ وإذا كان كذلك ، وهو الواقعي ، لماذا عول على هذا « التحالف » كل شيء من قبلنا بما فيه القفز إلى كراسي الوزارة ؟

لقد ذهب قاسم و« تحالفنا معه » الى القبر ، وبعد كل الذي جرى وما زال يجري ، لازال أصحاب التقويم يؤكدون ويدافعون باستماتة : بأن سياسة التحالف مع قاسم كانت صائبة ! ! فهل يوجد أصرخ من هذا الاصرار على المغالطة والتشبث باستماتة بمواقع الانحراف والغور في مستنقعه ، أصرخ من هذا التنكر للواقع والاستفادة من تجاربه .

ـ وتقول « مساهمة في تقويم » إن « قاسم لم يكن ممثلاً رئيسياً للبورجوازية الوطنية في هذه الفترة ولا خادمها الأمين ، فإلى جانب ما هو معروف عنه من صفات سلبية وايجابية ، وكان مثل غيره من الرجال العسكريين المتحررين من روابط الملكية الخاصة وغير المتخرجين من المدرسة السياسية والفكرية للطبقات البورجوازية » .

ليتفضل أصحاب التقويم ويجيبونا على الأسئلة التالية :

ما هي نظرة قاسم وموقفه من الملكية الخاصة على وسائل الإنتاج ؟ هل كان يستهدف إحلال الملكية العامة محلها ؟ بالطبع كلا .

ونتساءل مرة أخرى هل البورجوازية طبقة متجانسة لا تعرف تعدد الأجنحة وبالتالي الى كثرة تعدد الممثلين السياسيين حسب متطلبات الظروف « حسب الطلب والحاجة لمصالحها الطبقية الأنانية والاستغلالية ؟ وهل يعني عدم رضا قسم من هذه الأجنحة وممثليها عن قاسم في فترة معينة ، ينفي خدمته لمصالح الطبقة البرجوازية ،

خصوصاً ، وعلى أقل تقدير ، عندما لم يعمل أو حتى لم يفكر في المساس بفردوس البرجوازية المقدس « الملكية الخاصة » ؟ وهل بات الأمر في حكم المستحيل بالنسبة للبورجوازية أن تتبنى او تدفع للسلطة أشخاصاً من الساسة من ذوي النزعات الفردية والتسلطية ، وجعلهم خير ممثلين ، وخير خدم لمصالحها الطبقية الأنانية ، وبالأساس تنصيبهم خير حارس يحول دون المساس « بقدسية » الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وحتى دون أن يكون لهم في بادىء الأمر أية روابط وثيقة بصورة مباشرة وغير مباشرة ، مكشوفة او مخفية ، قريبة او بعيدة بهذه الملكية الخاصة ؟ هل نسي أصحاب التقويم الأمثلة العديدة من هذا القبيل التي جرت في العالم ؟ وأخيراً ، وبعد كل ما جاء ، يرفع أصحاب التقويم الانتهازي أيديهم ويعلنون أنهم جهلاء في معرفة احكام الصراع الطبقي ومقتضياته وقوانينه ، والأكثر والأفضح من ذلك ، أنهم يقفون في مصاف الخدم الأذلاء للبرجوازية ، المدافعين عن مصالحها الجشعة .

ـ جاء في « مساهمة في تقويم » ما يلي :

ـ « لكننا لم نحسن التعامل معه (اي قاسم) في فترة معينة وهذا شيء هام (رغم انه ليس شيئاً أساسياً) وسيظل يواجهنا في المستقبل عند التعامل مع أناس ليس لنا أي خيار في وجودهم أو عدم وجودهم في المسؤ وليات القيادية » .

وبالرغم من تأكيد التقويم أن سياسة حسن التعامل ليست شيئاً اساسياً وإنما هي شيء هام ، فإن كامل التوضيحات والمحاججات والتقديرات عن سياسة الحزب العاملة في تلك الفترة ، من الناحية العملية ، تحوّل هذه السياسة « سياسة حسن المعاملة » من مستوى « الشيء الهام » إلى مستوى الشيء الأساسي ، وبالتالي فإن كامل وجهات النظر التي احتواها التقويم ، وجوهر المفاهيم التي يدافع عنها ، تؤكد على إحلال « البروتوكول » أو « سحر الدبلوماسية » محل التحليلات الطبقية .

والآن نتساءل ماذا آلت اليه سياسة الغباء الاستسلامي اليميني سياسة المساومة و« حسن المعاملة » أو « سحر الدبلوماسية » باختصار كانت نتائجه المدمرة متمثلة بما يلي :

١ ـ التخلي ضمنياً وعملياً عن فضح الطابع الطبقي للحكم وسياسته المتذبذبة والعاجزة عن توطيد الثورة وتطويرها .

٢ ـ لازم سياسة « حسن التعامل » و« سحر الدبلوماسية » من الناحية العملية التقدير

الخاطىء والسائد آنذاك وحالياً بالنسبة لأقطاب اليمين الانتهازي الذي يصور فيه أصحاب التقويم الأمر كما لو أننا بأمسّ الحاجة الى التحالف مع قاسم وسلطته ، بأمسّ الحاجة الى حكم قاسم الذي « لا بديل له سوى حكم رجعي يميني عميل للاستعمار ! ! وليس بالصورة المغايرة تماماً ، وهي :

أن قاسم كان بأمسّ الحاجة « لتثبيت حكمه الدكتاتوري الفردي ، ولإشباع نزواته ونزعاته الاستبدادية من صراعه مع خصمه » كما جاء في التقويم .

إن ضرورة سياسة « حسن التعامل » و« سحر الدبلوماسية » قادت مع جملة من المنطلقات الفكرية الأخرى إلى بلورة وتكامل النهج اليميني الذيلي ، وبالتالي إلى التراجع والهزيمة منذ بوادر البدء في نكوص قاسم ، بعكس ما كان يفرض علينا الواجب ، وواقع الحال ومصلحة صيانة الثورة وتطويرها ، وضع حد للمساومة الخرقاء مع قاسم وسلطته ، هذه المساومة التي أخذت شكل حجر الزاوية في سياسة أدعياء « حسن التعامل » ومبتكري « سحر الدبلوماسية » من الانتهازيين واليمينيين .

٣ ـ إن سياسة « حسن التعامل » و« سحر الدبلوماسية » كانت تتعارض على نحو حاد وعميق وخصائص الوضع آنذاك ، وميزته البارزة الواضحة المعالم والكاملة النضوج : الطبقات الحاكمة تزداد محافظة ورجعية وجماهير الشعب تزداد جذرية بأهدافها ومواقفها ونضالاتها . إن هذه السياسة تحولت في التطبيق العملي إلى تنازلات على حساب المبدأ ، وإلى اقتراف جريمة مساومة مع البرجوازية الوطنية وسلطتها .

٤ ـ إن سياسة « سحر الدبلوماسية » المبتذلة ، تذكرنا كيف كان البعض يقتفي أثر وخطوات الفصائل الانتهازية من المناشفة وغيرهم الذين لفظتهم موجة الثورة العارمة عندما كانوا منشغلين في أدوار الخيانة والمساومة و« حسن التعامل » مع البرجوازية وحكومتها .

٥ ـ إن سياسة « حسن التعامل » او « سحر الدبلوماسية » كانت البديل لما ينبغي إعارة الاهتمام الحقيقي إليه ، ألا وهو القيام بإجراءات فعلية حازمة للاستعداد لتصفية مظاهر وكوامن الانحراف عن نهج ثورة تموز ونسف مكاسبها والتي كانت موجودة منذ البداية .

٦ ـ ان سياسة « حسن التعامل » او « سحر الدبلوماسية » آنذاك ذاتها سياسة توحي

بالتردد والانهزام ، وان دعاة ـ هذه السياسة ـ كانوا بعيدين كل البعد ، من حيث القدرة والقابلية لتشخيص ما يتطلب من الحزب عمله في تلك الفترة .

لقد قادت السياسة اليمينية والتي كانت خصائصها وعلائمها دعوات « حسن التعامل » و« الدبلوماسية » الى نتائج خطيرة منها الحكم على الثورة بالمراوحة في مكانها إن لم نقل الجمود ، وبذلك كانت بداية تقهقر الثورة ، فتحت الشعار المهلهل « إعادة التحالف مع قاسم » ثم استصغار إن لم نقل نسف حجر الزاوية والقاعدة الاساسية العريضة لكل التحالفات وقيام الجبهة الموحدة ، لا شيء سوى التحالف مع قاسم ، هكذا كان منهجنا ، وهكذا كانت مواقفنا بصدد التحالفات آنذاك .

وبحكم الشعار اليميني الانتهازي : شعار الحزب المركزي آنذاك شعار « صيانة الجمهورية » تخلينا عن نهج تطوير الثورة . . وكان بالإمكان استخدام هذا الشعار استخداماً بارعاً لفضح طبيعة حكم قاسم وهزال إجراءاته وأساليبه وطرائق عمله المشلولة والمرتبكة والعاجزة عن تحقيق اهداف ثورة تموز المجيدة .

إذن لم يجدنا نفعاً وبصورة مفتعلة التذرع بإلقاء اللوم على « سوء التعامل » وعدم إتقان لعب أدوار « كراباتيك الدبلوماسية » ولا « ابتداع نظريات المراحل » بعد أن صرخ الواقع العملي بوجهها ومزق أقنعتها وما لحقت بالحزب والشعب من مآس وآلام وهزائم ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنها لم تجدي نفعاً في الوقت الذي كانت تتجاهل كلياً ليس فقط طبيعة حكم قاسم ، بل ونواياه لإعلان حرب لا ترحم ضد الحزب والجماهير الشعبية .

« رحماك يا رب » من المغرقين « باللباقة » و« فن التعامل » والبروتوكولات و« سحر الدبلوماسية » . . . رحماك يا رب من غرام البعض بتلك السياسة اليمينية والدفاع عنها بكل ثمن .

ثالثاً ـ يمينية المطالبة بالاشتراك في الحكومة
مسألة تمثيلنا في الحكومة

من الصائب ، عدم اعتبار المطالبة ، بتمثيلنا في الحكومة جوهريا « كما لم تكن لها أية قيمة فعلية في هذه الفترة »وعلى الرغم من أن هذه المطالبة ضمنياً ، ترجع الى قرار سبق وأن اتخذ في اجتماع اللجنة المركزية في أيلول ١٩٥٨ الا أن هذا القرار ـ بعدم جوهرية ـ المطالبة ، ينبغي ألا يكون ، بدافع تمويه الموقف الأكثر ضرراً ، والأفدح خسارة ، الذي جسدته المطالبة المذكورة ليس فقط بالصورة والأسلوب الذي تم بها ، بل من حيث جوهر الموقف من الناحية المبدئية ، وعلاقته بمتطلبات النضال العام .

ان انتهازية ويمينية المطالبة بتمثيلنا في الحكومة تتجسد بما يلي :

إن المطالبة بحد ذاتها ، كانت بمثابة البديل ، لما ينبغي تشخيصه والتخطيط له ، وضمان التعبئة الفكرية والتنظيمة على نطاق الحزب وبين القوى الأساسية وصاحبة المصلحة في الثورة . . لتحقيق ما هو مركزي وجوهري وأساسي :

إن دعاة المساومة مع البرجوازية ، يلقون اللوم والمسؤولية على الإخلال « بالتحالف » مع قاسم حتى على الشعارات اليمينية والمرتجلة والمرتبكة ، اذن أي نوع من الانواع هذا « التحالف » ؟ الذي تذرف الدموع عليه بعد كل الذي جرى طيلة الفترات السابقة ولحد الآن .

أما بصدد توضيح رأينا حول مسؤولية ، طرح شعار المطالبة ، والتثقيف به ، ندرج الملاحظات التالية :

١ ـ هنالك تناقض بين تقديرين وردا في « مساهمة في تقويم » حول مسؤولية طرح شعار المطالبة بتمثيلنا في الحكومة .

الأول : يسند المطالبة إلى قرار فردي من « سلام عادل » وفي مكان آخر يؤكد « نحن لم نطرح الشعار المعروف الذي رددته الجماهير ، طالبنا فقط المشاركة في الحكم » .

اذن ، كيف يجوز اعتبار طرح الشعار جاء « بقراري فردي » . . ألم يسبق مظاهرة أول ايار كتابة سلسلة من المقالات في جريدة الحزب المركزية . . وباعتراف « التقويم » « طالبنا فقط بالمشاركة في الحكم » اذن كيف يجيز البعض لأنفسهم اتهام الآخرين وهم

المساهمون والمسؤ ولون ليس فقط في نشر المقالات المذكورة ، بل وفي رسم كامل سياسة الحزب .

إن هذا الموقف هو جزء (وليس الأساس) من الموقف العام للحزب إزاء مسألة المطالبة بتمثيلنا في الحكومة والذي عبرنا عنه بأنه موقف يميني ذيلي .

٢ ـ لم يكن شعار المطالبة عفوياً بالمعنى العلمي لمفهوم العفوية إن مسؤ ولية رفع الشعار وحتى اقترانه باسم قاسم لا يرفع المسؤ ولية عما كتب من مقالات في الجريدة من جهة ومن جهة اخرى عن تمجيدنا في دعايتنا وصحافتنا الى شخص عبد الكريم قاسم .

٣ ـ إن حملة التثقيف حول الشعار المذكور بالرغم من طابعه اليميني لم يرض قاسم وحكمه ذا الطبيعة البورجوازية المحافظة ، في الوقت الذي كان مشلول اليدين . .

ينتقل « التقويم » المدافع عن السياسة اليمينية الاستسلامية الذيلية الى بلورة استنتاج لم يكن نصيبه احسن مما قدم من شروحات باطلة منمقة مضللة وذاتية عن تحديد طابع النضال وشروطه وظروفه وحسبما يدعيه واضعو « التقويم » الذي كان ينصب بالاساس « حول » التحالف مع قاسم ، ويدعو الاستنتاج المذكور الي تبني وجهة النظر الخطرة والخاطئة التالية :

« ان جوهر سياستنا كان صحيحاً من حيث شعاراتنا الاقتصادية والسياسية أو من حيث التعاون مع قاسم ، وكذلك الاتجاه الرسمي للتعاون مع البورجوازية الوطنية » .

لو اردنا أن نحكم على وجهة النظر هذه كما هي وبمنظار علمي موضوعي ، لتبين لنا ما يلي :

ـ إن الحزب كان يفتقر إلى سياسة واضحة المعالم صائبة ، في مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والفكرية . . بالنظر لافتقاره الى برنامج مرحلي ، وإلى تكتيك ثوري يحدد طرق النضال الرئيسية لتحقيقه .

ـ إن الميزة بالنسبة لخطنا السياسي هي ليست فقط الغموض بل الارتجال والعفوية والسير وراء الاحداث وتناسي كل شيء ما عدا « التحالف » مع قاسم ، وكيف يمكن الاستفادة منه عبر زرقه بحقن « سحر الدبلوماسية » .

ـ إن خطأ موقفنا إزاء القوى الاخرى ما هو الا رد فعل لنهج متكامل من حيث

الجوهر ، يميني استسلامي مائع الحدود وهو وليد شرعي لعدم قدرة وكفاءة القيادة للارتفاع الى مستوى الموجة العارمة للمد الثوري ، إثر الثورة وما بعدها ، وتفهم ما طرحته من مهام جديدة .

إن اخطاءنا اليمينية ذات الطابع الاستراتيجي والتكتيكي معاً ، في الحقيقة لم تقع بمعزل عن الشعور المتفاقم بالغرور ، ولم تكن بمعزل عن حب الظهور والوصولية والمصلحية الذاتية لبعض القادة من أجل الحصول على كرسي وزارة والمحافظة على العمل « الهادىء » وبلا « متاعب » و« مشاق » و« حرمانات » .

تنتقل « مساهمة في تقويم » الى التحدث عن ميول القيادة الفردية وانتهاك الشرعية والديمقراطية في الحزب ليفتشوا في هذا التقدير عن شيء لتبرير السياسة اليمينية الاستسلامية والأخطاء المرتكبة في تلك الفترة والحديث عن هذه المسألة حديث ذو شجون ، بعد أن اقترفت في الماضي القريب الأضرار بقضية الحزب ونضاله ، واستمرت ملازمة لحياة الحزب الداخلية إلى الأمس القريب والقريب جداً ، أفليس خط حزيران ـ آب الانتهازي الذيلي الاستسلامي جاء نتيجة منطقية للأسلوب البيروقراطي الأصيل في نهج القيادة وانتهاكها المستمر للشرعية والديمقراطية للحزب ؟ .

إن الحزب ومنظماته وكذلك مؤتمر حزبنا المقبل سيضع يديه بدون أدنى شك على الذين يتحملون كامل المسؤ ولية في انتهاك الشرعية والديمقراطية داخل الحزب .

ان « سلام عادل » يتحمل المسؤ ولية الادبية الاولى عن كامل الأخطاء وانتهاك الشرعية والديمقراطية في الحزب . . وعدم ركونه إلى اللجنة المركزية والى الحزب كله في العمل على بلورة خط سياسي عام واضح للحزب ، عبر الركون الى الحزب وارادته العليا التي يجسدها مؤتمر الحزب العام .

والآن لنناقش كيف يفهم هؤلاء أوجه انتهاك الشرعية والديمقراطية في الحزب ؟

١ ـ هل تبنى هؤلاء فكرة الدعوة الى عقد المؤتمر العام للحزب ، وعملوا من أجل ذلك ؟ نجيب بالنفي استنتاجاً ،لأنهم لو فعلوا ذلك لبرروه وتبجحوا به على نحو لا يطاق . إنهم اختزلوا المسألة الى عقد اجتماع للجنة المركزية ، ولكن الواضح والجلي أن هذا الاجتماع بحد ذاته لا يمكن أن يزيل وحتى لا يخفف نتائج المسؤ ولية الكبرى الملقاة على عاتق جميع رفاق (المكتب السياسي) و(اللجنة المركزية) كهيئتين قياديتين في الحزب لاتخاذ ما يلزم في

التحضير وعقد المؤتمر الثاني للحزب .

٢ ـ إن أعضاء (المكتب السياسي) ومسؤ وليتهم مرتبطة بدرجة مواقفهم العملية وأسلوب عملهم البيروقراطي إزاء إضعاف الدور القيادي الحقيقي للجنة المركزية ، إن التجربة الماضية وتجربة الأمس القريب وكما شاهدناها بانفسنا ، تؤكد ان المكتب السياسي اختزل ويختزل على الدوام الدور القيادي للجنة المركزية ، وحسب المثل الشائع « ان المكتب السياسي كل شيء واللجنة المركزية لا شيء » .

لقد وضع المكتب السياسي ، اللجنة المركزية ، كهيئة قيادية وكأعلى سلطة حزبية على عموم الحزب ـ بين مؤتمرين ـ على الرف تماماً (وجهت هذه الملاحظة الانتقادية إلى المكتب السياسي بعد أول اجتماع اعتيادي للجنة المركزية ، عقب اجتماع تشرين أول ١٩٦٥ الموسع) ،

لقد ضرب أعضاء المكتب السياسي شرنقة على « خلافاتهم ونشاطاتهم » بمعزل عن اللجنة المركزية ، ولدينا الأمثلة على التسلكات اللانظامية لهؤلاء ممن كانوا في السابق في هذه الهيئة والآن كذلك،اننا لا نرى أي تحسن في مواقفهم بعد كل المآسي والاخفاقات والأخطاء الفادحة والفشل الذريع في العمل القيادي .

إن اللجنة المركزية لم تكن بمستوى المسؤ ولية الحزبية الملقاة على عاتقها في معالجة الوضع الخطير للحزب كهيئة متضامنة ، لا بوعيها ولا بجرأتها ولا بقدرتها في حل المهمات السياسية والفكرية والتنظيمية التي تجابه حزبنا الشيوعي .

هذا بعض ما كان يشكل معالم انتهاك الشرعية والديمقراطية في الحزب في عمل الهيئات القيادية بالذات . . و« الانتهاكات للشرعية والديمقراطية الحزبية في العلاقات بين المركز ومنظمات الحزب وما يدور في حياة الحزب الداخلية » . فمعرض مناقشته سيأتي في مجال آخر .

رابعاً ـ استسلامية اجتماع تموز الموسع في ١٩٥٩

بهذا الخصوص نبدي الملاحظات التالية

ـ ان التجربة الخاصة من خلال العمل في اللجنة المركزية دللت وكشفت كيف يجري اللعب والمناورة في صياغة القرارات والبلاغات الصادرة عن الاجتماعات بالإضافة إلى عدم إقرارها بالشكل النهائي والمعد للنشر ، لذلك من الصائب جداً عند تقويم هذا الاجتماع أن يركن ليس فقط على ضوء ما نشر في الجريدة سواء في ملخص القرارات أو نص البلاغ عن الاجتماع ، والاختلاف بينهما (أن الثاني حاول تلطيف ما جاء في الأول) ، بل يجب أن يركن كذلك إلى محضر الاجتماع وأقوال ومواقف الرفاق جميعاً وما ابدوه من ملاحظات شفوية وتحريرية تعبر عن معارضتهم لمقررات الاجتماع ، وتحذيراتهم لنتائجه المدمرة على نشاط الحزب والثورة .

ـ من وجهة نظر بعض الرفاق ، كان للعناصر المعروفة بميولها اليمينية وأصحاب « سحر الدبلوماسية » والدفاع عن « التحالف » مع قاسم مآرب في هذا الاجتماع في حينه ، في الظاهر وحسبما تدعيه « مساهمة في تقويم » استهدف الاجتماع معالجة الأخطاء التكتيكية وفي الخفاء وتحت ستار « معالجة » ميول القيادة الفردية وانتهاك الشرعية والديمقراطية في الحزب ، استهدف من الناحية الفعلية والرئيسية إزاحة السكرتير عن مركزه الحزبي (كما جرت اقتراحات لعزل جمال الحيدري من عضوية المكتب السياسي واللجنة المركزية اكثر من مرة) .

ـ يقولون إن الاجتماع « أخفق في استيعاب تناقضات وآفاق الوضع ولكنه قد وضع اليد على الأخطاء التاكتيكية ، كما شخص ما هو رئيسي بالوضع ، وهو العمل على إعادة وتعزيز التضامن مع الحكم » .

من الطبيعي أن يخفق اجتماع تموز في « استيعاب » تناقضات وآفاق الوضع ولكن أما كان الأجدر بواضعي التقويم ان يعطوا تعليلهم لأسباب هذا الإخفاق وطابعه ؟ لماذا يا ترى يحاولون التهرب من الإجابة وتفسير ذلك ! في رأينا إن سبب الإخفاق كان متمثلاً بما يلي :

* عقد الاجتماع في وقت بدأ فيه قاسم بمحاربتنا ، وبالنظر لطبيعة الحكم البورجوازية المتذبذبة العاجزة عن تحقيق مهام الثورة ، ولحلول الفرصة المناسبة للكشف

عن طبيعته المحافظة المتناقضة تناقضاً عدائياً مع الروح والطبيعة الجذرية والثورية التي تتصف بها الجماهير العراقية ، وعندما نجح في لعبته سياسة « التوازن » بين القوى عبر ضرب بعضها ببعض والبدء بدعوته بنشاز ، بأن الجيش وقاسم فوق الميول والاتجاهات والاحزاب .

إن ميول المساومة الانتهازية وإخضاع كل شيء للتحالف مع قاسم وسلطته وبأي ثمن كانت في ذلك الوقت تبرز بقوة وبضرواة لاستغلال هذا لوضع وإلقاء ثقل المسؤولية على الحزب والجماهير لا على سلطة قاسم وسياسته .

*إن مستوى الوعي والخبرة والكفاءة القيادية ، في القيادة ـ كهيئة جماعية ـ وكذلك الوضع غير الطبيعي ـ الصراعات والميول والتكتلية ـ قد حال دون « استيعاب » تناقضات وآفاق الوضع » .

إن الميول التساومية الذيلية ، والطموح الوصولي ، والغرور وروحية الاستفزاز وجهت كامل الوضع السياسي وما ترتب عليه من تغيرات .

باستطاعة أي امرء أن يرى مدى المغالطة الفظة التي ترتكبها « مساهمة في تقويم » لمجرد النظر إلى تقديرها القائل ، كون اجتماع تموز قد وضع اليد على الأخطاء التاكتيكية وشخص ما هو رئيسي في الوضع ، وهو العمل على اعادة وتعزيز التضامن مع الحكم . انظروا . . . اعادة « التضامن » في الوقت الذي بدأ قاسم بردته ، بدأ يهاجمنا وعلى المكشوف . . . الخ يا لبراعة اللف والدوران التي يتمتع بها البعض ، خصوصاً عندما لا يستطيعون مجابهة الحقيقة الدامغة فسرعان ما تراهم يلقون المسؤ ولية على تطبيق القرارات والتي حسب تعبيرهم ، طبقت بشكل استسلامي تصفوي في آن واحد ، فيقولون « إن مصيبة قرارات موسع تموز ١٩٥٩ أنها طبقت بشكل مبتذل فيما يتعلق بالموقف من قاسم وبالسياسة التي ينبغي على حزبنا ان يلعبها في الفترة اللاحقة » حسناً لنتوقف عند هذا التقدير ، ونتساءل بدورنا ، ما هي السياسة التي خطها الاجتماع والتي ينبغي على حزبنا ان يلعبها في الفترة اللاحقة ؟ وهل أعطى الاجتماع شيئاً آخر في تحديد ورسم مهمات الحزب سوى ما أكدتموه من أن الاجتماع « شخص ما هو رئيسي في الوضع والعمل على تعزيز التضامن مع قاسم ! إذن لماذا هذا التجاهل والتهرب من إلقاء كامل المسؤ ولية على التطبيق وليس على الأخطاء المرتكبة في تحديد الموقف والمهمات ذات الطابع اليميني الاستسلامي الانهزامي الذي طبع بطابعها كامل قرارات الاجتماع .

بعد كل هذا ، يعود البعض ليؤكد من جديد بأن ما هو رئيسي في الوضع آنذاك هو « العمل على إعادة تعزيز التضامن مع الحكم . . الخ » مع من ، مع اي حكم ؟ مع حكم دكتاتوري فردي بطبعه وتمثيله ، كان برجوازياً محافظاً ومعادياً لجذرية الجماهير في تحقيق مهام ثورة تموز والسير بها إلى أبعد .

ومرة أخرى نتساءل : ألم يكن كاتبو التقويم على ضلال عندما يعتبرون المصيبة وكأنها مصيبة التطبيق المشوّه لقرارات تموز في الوقت الذي يؤكدون على ما يلي « كل عملنا التعبوي والتثقيفي في هذه الفترة خصوصاً كان يدور حول الدفاع عن حكم قاسم » . كم كانت خطورة هذا النهج الذي لم يشخص ما هو رئيسي في الوضع وكم كانوا على ضلال ولا زالوا كذلك حتى الآن اولئك الذين يحاولون تبرير وتمويه الخط اليميني الاستسلامي التصفوي الذي احتل الذروة في الحزب .

خامساً ـ عدم جرأة اليمين الانتهازي على استلام السلطة .

الانحراف اليميني الذيلي الاستسلامي ، لم يهبط من السماء ولم يظهر للوجود دفعة واحدة ، ان لهذا الانحراف مقدمات وحلقات متتالية ، تشكل بمجموعتها الانحراف ذات المعالم المتكاملة المترابطة والجوهري فيها ، إبعاد مسألة (تغيير السلطة) . . ومن الطبيعي أن تكون مجمل مواقفنا التعبوية والتثقيفية والنضالية المباشرة وغير المباشرة من حيث الشكل والمضمون بمعزل عن هذه المهمة حتى لو لم تطرح نفسها بشكل ملحّ وآنيّ ، إذاً يجب تحديد المسؤولية قبل كل شيء عن هذه السياسة اليمينية توجيهاً وعملاً ، تخطيطاً وممارسة .

وعندما نقول المسؤ ولية . . فعلى الحزب تحديد مسؤ ولية الرفاق في القيادة على ضوء مواقفهم وتصرفاتهم واقتراحاتهم وصفاء ذهنيتهم في جميع الأدوار وحسبما تعكسه محاضر الاجتماعات والتقارير الرسمية .

ان قاسم حتى في اللحظات الحرجة كان يتراجع ويتردد ويتجاهل ويضمر الحقد والعداء على نحو فظيع . . « إن الوضع الفريد وقتذاك كان حصيلة تحالفنا مع قاسم ، دعمنا له وانحيازه الينا » . . اين الاتفاق الذي جرى بين الحزب وقاسم على أساس أهداف وشعارات تلزم الطرفين العمل بموجبها ؟ هل كان ثمة تحالف أم تأييد من جانبكم إلى قاسم ، تأييد بدون قيد أو شرط ، تأييد حتى على حساب المبدأ ؟ لقد كان من الناحية العملية دعم على طول الخط من جانب قيادة الحزب ، دعم وانحياز الى قاسم . . كان دعم متهالك وحيد الطرف ، وباطاره العام جرى الدفاع عن قاسم وزعامته الأوحدية !! أما « الشراكة » التي يتحدث عنها « اصحاب المساومة » ما هي إلا المساومة مع البرجوازية . . . إن حديث أصحاب التقويم عن « الشراكة » بين الحزب وقاسم أشبه بشراكة جمع راتب الفراش الكادح ومديره عندما قال « راتبي وراتب المدير ١٢٠ ديناراً » .

ان « اللباقة » في تسطير العبارات و « المقدرة » على « المناورة » وتشويه الحقائق ليست بمقدورها ، النيل من الوقائع ، التي دللت عليها ، نشاطات الحزب ـ آنذاك ـ الفكرية والتحريضية والتعبوية ، التي كانت مكرسة للدفاع عن قاسم . إن مسؤ ولية ذلك تقع على عاتق القيادة اليمينية الانتهازية التي أخضعت المبادىء إلى المكاسب الوقتية وانحرف رأسها عن التمييز والتفريق بين المواقف المرنة والمواقف المبدأية وتأثيرها الآنيّ واللاحق على مسيرة الثورة .

سادساً ـ الثورية الزائفة لأصحاب « المساومة » مع البرجوازية .

ـ في الفقرة السابقة ، التي تتحدث « مساهمة في تقويم » عن مرحلة صعود الثورة حددت أن قاسم كان يفكر في محاربتنا ، وفي هذه الفقرة التي تتناول مرحلة الانتكاس تبذل المساعي لإلقاء الغبار وبشكل مصطنع للتحدث عن ايجابيات قاسم من قبيل الإشارة إلى وجود « مرحلة وسطية تحمل سمات المرحلتين » .

يحاول التقويم اعطاء تقديرات إيجابية عن أمور لا حول لها ولا قوة . فمثلاً اعتبار التعديل الوزاري كان باتجاه إيجابي ، مع العلم أن نفس التقويم أكد « بأن مسألة تمثيلنا في الحكومة لم تكن جوهرية » . هذه هي إحدى التقديرات المتناقضة المرتبكة التي تعج بها « مساهمة في التقويم » .

ان اصحاب التقويم قد التبست عليهم الأمور ، ولا زالوا مشدودين إلى مفاهيمهم السابقة ، تكتشفها محاولاتهم للدفاع عن أنفسهم ، « ان قاسم كان يفكر في محاربتنا ، ويحتفظ بأجهزته القمعية . . الخ » اذاً ما هو الداعي ولحد الآن تعتبر بعض خطوات قاسم ايجابية ، ومنها التعديل الوزاري وانهاء فترة الانتقال ، في وقت كانت هي احدى مسالك ان لم نقل من صلب برمجة الانتكاس والشروع في إيقاف المد الثوري ؟

ـ إننا نقترح أن يمسك الرفاق أصحاب التقويم بتقريرهم و« يبللوه » في الماء ثم يشربوه على « الريك » ويجب القول لهم من الصعوبة بمكان ان يحتمل اي انسان واعي الصبر أمام مغالطاتهم ولفهم ودورانهم ، لان التقويم لا يختلف بالجوهر مع تقويم آب ١٩٦٤ إلا في شيء واحد ، هو افتقاره « للصراحة » و« المناورات » في الكشف عن محتوى الأفكار اليمينية التي يتبنونها والدفاع عما اقترفوه من أخطاء فادحة سببت المآسي والانتكاس للحزب وضياع ثورة الشعب .

ـ ان قاسم ممثل وخادم البرجوازية الأمين . ولن يغير في الأمر عدم رضا هذه الطبقة أو أجنحتها السياسية عن ممثل لها في فترة معينة . فكسب الرضا والتأييد لا نفي بالضرورة صفة التمثيل الطبقي لهذا الفرد أو ذاك . . إن قلة الأرباح ـ للبورجوازية ـ هي الأخرى لا يمكن أن تكون الدليل على عدم تمثيل قاسم للبورجوازية ، ومرد ذلك الظروف الموضوعية الناجمة بعد الثورة ، هي التي حالت دون تحقيق مثل هذه الأرباح . . هذا مع العلم أن قاسم قد ظل رغم ذلك كله وحتى النهاية متمسكاً بأساليبه « البونابارتية » في الحكم . .

و « يتقبل طرائقها ـ البورجوازية ـ في السياسة الداخلية والخارجية . . الخ » .

ـ لماذا لم تنطقوا بكلمة واحدة عن سياسة « تضامن كفاح » غير العلمية وغير الثورية والشعار المركزي اليميني الغامض المائع :

« إرساء الحكم على أسس ديمقراطية » ؟ ضربات ، اعتقالات ، فصل ، مصادرة حريات الجماهير ، احتلال القوى الرجعية مراكز حساسة في أجهزة الدولة كل هذا والقيادة مشغولة في التثقيف لإعادة وتعزيز التحالف مع قاسم باعتباره موقفاً رئيسياً مشغولة بالدفاع عن سياسة « تضامن كفاح » أسيرة موقف ذيلي وسياسة يمينية بعيدة عن الشعور بالمسؤ ولية إزاء مصائر البلاد » .

لقد كانت قيادة الحزب أسيرة الصراعات الذاتية والتكتيكية والتسلكات التعجيزية ، أسيرة تهالك لبعض من عناصرها على مراكزهم الحزبية بإي ثمن ، أسيرة العبث في حياة الحزب الداخلية وانتهاك المشروعية الحزبية وفي مقدمتها عدم عقد مؤ تمر الحزب الثاني .

ـ جاء في التقويم « يجب التأكيد على ضرورة استبعاد ما من شأنه أن يضفي « ثورية » موهومة على مواقف بعض القادة ، وافتعال « تيار ثوري » في القيادة لم يكن له وجود أصلاً .

من دون شك ، أن الحزب ومؤ تمره المرتقب سيأخذ بهذه الضرورة التي يطالب « الرفاق » استبعادها ، بعد أن يركن الى فحص مواقف جميع الرفاق على ضوء الوثائق الرسمية للحزب .

سابعاً ـ هل كانت الدعوة الى مقاومة شباط صحيحة ؟

يجيب التقويم عن هذا السؤال بالنفي .

ـ « مثلا هذا الحكم ـ حكم قاسم ـ كان يستوجب إجراء انعطاف في استراتيجيتنا وتاكتيكنا وفي أساليب تثقيفنا لرفاقنا والجماهير . . بروح العداء لقاسم والتهيئة للهجوم على حكمه لا الانتظار لينقض عليه ـ الاخرون ـ وعند ذاك ننبري لهم . . . كما تم عملياً في شباط » .

ـ « قبل ذلك بزمن طويل فقد قاسم شعبيته ونفوذه واصبح موضع سخط وكراهية الشعب . . » لذلك لم تلبي الجماهير ولا القوات المسلحة نداء الحزب الى المقاومة ولم تكن هناك حوافز للمقاومة أو الدفاع عن حكم مكروه ولم تكن سياستنا وقتذاك مقبولة من أحد » .

ـ ان فشل « مقاومة شباط » إذ كان مرتبطاً بأسباب مباشرة (تدهور وضع الحزب ، تدهور الوضع النفسي ، تفكك التنظيم العسكري وهزاله وتحلله) فهو الآخر له ارتباط وثيق بأسباب غير آنية ، وبالضبط بما آل إليه كامل الوضع العام في الحزب وقواه ، السياسة اليمينية الاستسلامية الذيلية التي تبقى وستبقى هي المسؤ ولة عن جميع ما لحق بالحزب والشعب من كوارث وآلام .

إن هذه السياسة والقلب يقطر دماً منها وهي تستحق أقسى النعوت وأقسى العقوبات بحق مخططيها فيما اذا إردنا الحكم عليها بمنظار موضوعي واقعي . . هذه السياسة التي فاحت رائحتها من جديد بانبعاثها مجدداً في حزيران ١٩٦٤ (أيام الحكم العارفي) وعلى يد نفس العناصر القيادية المتنفذة التي خططت للسياسات اليمينية السابقة .

إن الشعب كله يندد بسياسة الحزب الشيوعي العراقي اليمينية الاستسلامية الذيلية وبالمقاومة البائسة التي أعلنها ضد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ دفاعاً عن حكم قاسم الدكتاتوري الرجعي .

« مصادر البحث »

١ ـ جريدة (اتحاد الشعب) العلنية ـ لسان الحزب الشيوعي العراقي .

٢ ـ (مناضل الحزب) نشرة داخلية خاصة باعضاء الحزب الشيوعي العراقي .

٣ ـ جريدة (الثورة) العراقية .
٤ ـ جريدة (الجمهورية) العراقية
} للاعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ .

٥ ـ جريدة (الجماهير) العراقية ـ لعام ١٩٦٣ .

٦ ـ مجلة (الحرس القومي) ـ لعام ١٩٦٣ .

٧ ـ احاديث وخطب وبرقيات كل من :

ـ الرفيق ميشيل عفلق/ الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي .

ـ الرفيق احمد حسن البكر/ رئيس الجمهورية ـ امين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي .

ـ الرفيق شبلي العيسمي/ الامين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي .

ـ الرفيق زيد حيدر .

٨ ـ مذكرة المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي الى اللجنة المركزية لحزب البارتي (٥/ ٦/ ١٩٦٣) .

٩ ـ تقويم سياسة الحزب الشيوعي العراقي (وثائق خطية ومطبوعة) .

ـ محاولة تقويم سياسة حزبنا بين تموز ١٩٥٨ ونيسان ١٩٦٥ .

ـ مساهمة في تقويم سياسة حزبنا بين ثورة ١٩٥٨ وشباط ١٩٦٣ .

ـ مع التقييم الانتهازي اليميني « مساهمة في تقويم سياسة حزبنا بين تموز ٩٥٨ وشباط ١٩٦٣ » .

١٠ ـ الكتاب الاسود ـ معلومات أدلى بها عدد من قادة الحزب الشيوعي العراقي عام

١٩٦٣ في ندوات تلفزيونية ـ اصدار وزارة الاعلام عام ١٩٦٣ .

ـ شريف الشيخ/ عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي .

ـ عبد القادر اسماعيل/ عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي .

ـ د. حسين علي الوردي/ عضو لجنة منطقة بغداد .

ـ بديع عمر نظمي/ عضو مكتب تثقيف لجنة منطقة بغداد .

ـ عصام القاضي/ مسؤول لجنة منطقة بغداد .

ـ باسم مشتاق/ عضو لجنة منطقة بغداد .

ـ حمدي ايوب/ عضو لجنة منطقة بغداد .

ـ عدنان حمدي جلميران/ عضو محلية الموصل .

ـ ابراهيم كبة / ماركسي .

١١ ـ معلومات وكتابات خطية عن كل من :

ـ عزيز احمد الشيخ/ مرشح المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي .

ـ صالح كاظم الرازقي/ عضو اللجنة المركزية .

ـ صالح مهدي دكله/ عضو اللجنة المركزية .

ـ عبد الوهاب طاهر/ عضو اللجنة المركزية .

ـ صادق جفر الفلاحي/ من التنظيمات العمالية .

١٢ ـ نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر بيانات قيادته القومية (١٩٦٣ ـ ١٩٦٦) .

١٣ ـ د. مجيد خدوري (العراق الجمهوري) .

١٤ ـ تقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي/ آب/ ١٩٦٤.

١٥ ـ وثائق المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي/ ايلول ١٩٧٠ .

١٦ ـ بيانات ونشرات صادرة عن الحزب الشيوعي العراقي .

فهرس الكتاب

صفحة

المقدمة ٣

الفصل الاول ٧

ثورة ٨ شباط ١٩٦٣

تنتصر وينتصر منطق التاريخ ويندحر اعداؤها ٧

١ ـ ظروف ما قبل ثورة ٨ شباط ٩

ـ اشتداد حدة ازمة حكم قاسم الدكتاتوري وعزلته ٩

ـ النهج الخاطىء والخطير للحزب الشيوعي العراقي

٢ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي القوة المؤهلة لاسقاط الدكتاتورية واجراء التغيير ١٤

٣ ـ التهيئة لثورة الثامن من شباط ١٩٦٣ والتحرك صوب الهدف ١٧

الفصل الثاني

الحزب الشيوعي العراقي يتخذ موقفاً لا وطنياً ولا قومياً من ثورة شباط ١٩٦٣ ٢٣

١ ـ قيادة الحزب الشيوعي العراقي تنهج سياسة يمينيه ذيليه مقرونه بالعداء للقوى القومية التقدمية ٢٥

٢ ـ انتصار الثورة الحاسم ودعوة الشيوعيين للتصدي لها بالسلاح ٣٣

الفصل الثالث

انتكاسة الحزب الشيوعي العراقي نتيجة سياسته ومواقفه الخاطئة ٤٥

١ ـ قيادة الحزب الشيوعي في اوسع انهيار فكري وسياسي وتنظيمي ٤٧

٢ ـ ازمة الحزب الشيوعي العراقي وازمة قيادته ٥٦

ـ الوضع القيادي ٥٦

ـ فقدان المبادرة الذاتية ٦٠

ـ خرق الشرعية الحزبية وقمع النقد ٦١

ـ مالية الحزب وأوجه الصرف السيئة ٦٣

ـ التربية والممارسات اللاقومية ٦٥

ـ التفريط بوحدة الصف الوطني ٦٩

٣ ـ الحزب الشيوعي العراقي يعاني من ازمة داخلية حادة ٧٣

(تمزق صفوفه ـ سقوط قياداته ـ بعثرة تنظيمية)

الهاربون الى ايران ٨٣

ـ السجناء الشيوعيون منذ عهد قاسم ٨٨

٤ ـ الحزب الشيوعي العراقي يستنجد بالحركة الشيوعية العالمية واخفاقاته وانتكاسته في غمرة اخطائه ٩٤

الفصل الرابع

ثورة رمضان تسير على طريق تحقيق اهدافها الوطنية والتقدمية الوحدوية والحزب الشيوعي العراقي يواصل عداءه للثورة ويتحالف مع اعدائها . ١٠٣

١ ـ الجماهير الشعبية تحتضن ممثليها الحقيقيين دفاعا عن الثورة ومكاسبها ١٠٤

٢ ـ الحزب الشيوعي يواصل نهجه في معاداة الثورة والتحالف مع اعدائها ١١٥

أ ـ التحالف مع العملاء والشوفينيين في الحركة المسلحة المشبوهة ضد الثورة ١٢٢

ب ـ الحركة الصبيانية المغامرة في معسكر الرشيد

٣ ـ ثورة رمضان ثورة حياة رغم انتكاستها وردة تشرين السوداء ١٢٥

- تقويم موجز لمسيرة الحزب الشيوعي العراقي ١٢٨
خلال الفترة من ثورة ٨ شباط حتى ردة تشرين ١٩٦٣
- ملحق (تقويم سياسة الحزب الشيوعي العراقي ١٩٥٨ - ١٩٦٣) ١٣١
- أمن اجل هذا الحكم الدكتاتوري الرجعي - حكم قاسم - تصدى الحزب الشيوعي العراقي لثورة ٨ شباط ١٩٦٣ الوطنية والقومية التقدمية ؟؟ ١٣٣
- مع التقييم الانتهازي اليميني
مساهمة في تقويم سياسة حزبنا بين تموز ٥٨ - شباط ٩٦٣
- مصادر البحث ١٥٨

٨ شباط ١٩٦٣	قيام الثورة وانهيار الحكم الدكتاتوري .. اعلان اهداف الثورة .. (التمسك بالمواثيق الدولية ، تعزيز التضامن العربي ، تصفية مصالح الجماهير ، تحسين العلاقة مع البلدان الاشتراكية)
اذار	التضامن مع ثورة سوريا (٨ آذار) - اقرار الحقوق القومية للشعب الكردي - اعلان المنهاج المرحلي - العودة لدعم الجامعة العربية وتقويتها .
نيسان	معاهدات كوهدة - اعادة المفصولين الى الخدمة - التوقيع على ميثاق كوهدة الاتحادية بين العراق وسوريا ومصر .
أيار	الخطة الاقتصادية الجديدة واسعة وشاملة - الاهتمام بالصناعة التخطيط لمشاريع عديدة - توزيع الاراضي على الفلاحين .
حزيران	بدء العمل بـ ١٧٠ مشروعاً كانت متوقفة في الحكم السابق .. صدور قانون لحماية اموال من التفصل الكيفي وتمثيلهم في الضمان الاجتماعي .
تموز	اعلان مناقصة مشاريع مهمة - توزيع ١٨ الف قطعة سكنية في الثورة والشعلة ومنح العوائل الفقيرة قطع سكنية مجاناً .
آب	ادخال الكهرباء الى الكريف بنطاق واسع .. حفر الآبار الارتوازية في كل مكان .. معالجة شؤون العمال .
أيلول	مشروع ارواي جديد (العباجي) لأحياء ٦٠ الف دونم وقبله مشروع الكزيزة .. الاهتمام بالفلاحين على نطاق واسع .
تشرين الاول	الوحدة العسكرية بين الكويت وسوريا .. مساع عراقية لتسوية الخلافات بين الجزائر والمغرب .
تشرين الثاني	مباحثات كوهدة الاقتصادية بين العراق وسوريا .. توزيع ٨٠ الف قطعة سكنية في بغداد .. تعديل آخر لقانون الاصلاح الزراعي .

من انجازات ثورة ٨ شباط المجيدة ١٩٦٣

١٢٢	
١٢٣	
١٢٤	
١٢٥	
١٢٦	
١٢٧	
١٢٨	
١٢٩	

هـــذا الكتـــاب

دراسة تاريخية وثائقية حول الحركة الشيوعية في العراق خلال فترة عاصفة بالأحداث من تاريخ العراق والعرب السياسي المعاصر مستندة على الوثائق الشيوعية المطبوعة والخطية ، العلنية والسرية ، وعلى سير الأحداث .

والدراسة في خمسة أجزاء ، تتناول واقع فكر الحركة الشيوعية وسياستها ومواقفها وممارساتها خلال خمس فترات متميزة في العراق هي :

- الجزء الأول : فترة الحكم الملكي العميل
- الجزء الثاني : فترة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ والحكم الدكتاتوري الرجعي .
- الجزء الثالث : فترة ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ الوطنية والقومية الوحدوية .
- الجزء الرابع : فترة ردة تشرين ١٩٦٣ والحكم الفردي الرجعي .
- الجزء الخامس : فترة ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ القومية الاشتراكية .

وفي هذه الدراسة الموجهة للجميع ، الأجوبة عن الكثير من التساؤلات ، والتوضيح للكثير مما يثار حول واقع الحركة الشيوعية في العراق ، إذ فيها كامل الحقيقة .